

العمل

AL AMAL

السنة الأربعون - العدد ٤٧٥

ديسمبر ٢٠٠٢

مبارك يؤكد موقف مصر المبدئي
من العدوان المتوقع على العراق
وحقوق الشعب الفلسطيني



ما هي حقيقة وأبعاد مسلسل الأزمات التي تتعرض لها شركات الثروات
الطبيعية .. وآخر ما منجم الفحم الفارة والحديد والصلب والكوك؟

مشروع قانون العمل في محطاته الأخيرة يجالس الشعب .. ومناقشات سائحة

• قاعدة بيانات بالمنشآت الخاضعة لقانون صندوق إعانات طوارئ للعمال

• شهر مهلة للمتخلفين لتقديم

الإقرار السنوي لصرف المعاش

• ٨ آلاف فرصة عمل بالنشرة القومية للتوظيف

حوار مع:

وزير قطاع

الأعمال العام

وتقديم نتائج

الخصخصة

مع العدد .. كتاب العمل
في قطاع التشغيل
والبناء



م. أكمل قرطام



الرئيس محمد حسنى مبارك



م. سامح فهمي

مجموعة شركات صحارى للمشروعات الاستثمارية

(سابسكو - دركسل - فالف آند تولز - موفا - ويمكو)



تقدم بأرق التعانى وأطيب الأمانى

للمهندس سامح فهمى وزير البترول

بمناسبة عيد البترول

وتنتهز مجموعة شركات صحارى هذه المناسبة لتحيى وتشكر جميع قيادات قطاع البترول والعاملين به على ما يبذلونه من جهد مخلص وعطاء سخى لخدمة التنمية الشاملة للبلاد فى ظل القيادة الحكيمة

للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك

داعية الله عز وجل أن يجعل مصر دوما أرض الخير والمحبة والسلام

رئيس مجلس إدارة المجموعة

مهندس / أحمد رشاد

اهداءات ٢٠٠٣

خار السجاج

القاهرة

HIGH PERFORMANCE
ENGINE OIL

زيت فائق الجودة

NEW

حاليا
بالمحطات

MISR 1
SL
20W-50



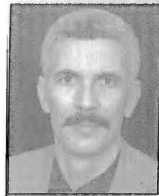
شركة مصر للبترول
MISR PETROLEUM CO.



محمد السيد كرم



د. فتحى سعد



صبرى الجريدى

اللجنة النقابية المهنية لعمال النقل البرى بكفر الزيات - محافظة الغربية

يسعد مجلس إدارة اللجنة النقابية أن يزف بشرى للسائقين بمركز

ومدينة كفر الزيات بافتتاح

عيادة الفاروق الطبية

بمقرها شارع جسر النيل بالجيزة

وبها أحدث المعدات الطبية فى جميع التخصصات لخدمة الأخوة السائقين وأسره وفى مناسبة

العيد القومى لمحافظة الغربية

يتقدم مجلس إدارة اللجنة بالتهنئة إلى شعب محافظة الغربية الكريم والسيد

الدكتور فتحى سعد محافظ الغربية



سمير الجيزاوى



سعيد عمارة

كما تتقدم بالشكر إلى السيد صبرى فتحى الجريدى رئيس مجلس إدارة النقابية العامة

بمناسبة بدء تنفيذ مشروع التأمين الصحى على السائقين والذي بدأ تنفيذه اعتباراً من أول أكتوبر عام ٢٠٠٢

وتعاهده على أن يظل عمال النقل البرى جنوداً أوفياء لمصرنا الحبيبة فى ظل القيادة الرشيدة للسيد الرئيس

محمد حسنى مبارك

رئيس مجلس إدارة اللجنة

محمد السيد كرم



السيد محمد السيد كرم رئيس مجلس إدارة اللجنة النقابية للنقل البرى بكفر الزيات فى غرفة الأجهزة الطبية الخاصة بعيادة الفاروق الطبية



افتتاح عيادة الفاروق الطبية .. حيث قام بالافتتاح السيد اللواء حامد الحسينى رئيس مجلس مدينة كفر الزيات ويجواره السيد عمر الفاروق عطوان عضو النقابية العامة للنقل البرى والسيد محمد السيد كرم رئيس مجلس إدارة اللجنة النقابية



بي بي وتوفير الطاقة لمصر

تعمل شركة بي بي في صناعة البترول والغاز في مصر منذ حوالي أربعين عاماً، أنتجت خلالها أكثر من ٤,٥ مليون برميل من الزيت الخام وذلك من خلال شركة جابكو وهي الشركة المشتركة مع الهيئة المصرية العامة للبترول .. وقد بلغت استثمارات الشركة في مصر خلال هذه الفترة حوالي ١٢ مليون دولار.

وتواصل الشركة دورها الرائد في مجال إنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعي من مناطق خليج السويس والمصحراء الغربية والبحر المتوسط، ودعم إنشاء وتطوير صناعة الغاز الطبيعي لتلبية احتياجات مصر من الطاقة وتوفير هادئ للتصدير لدعم الاقتصاد القومي وخلق فرص عمل جديدة.



العمل

مجلة متخصصة في قضايا
العمل والإنتاج والتنمية

رئيس مجلس الإدارة
أحمد العماوي

نائب رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير

السيد الطاهري

سكرتير التحرير
فيكتور سلامة

رئيس قسم التحقيقات الصحفية
عبد القادر حميدة

مجلس الإدارة

السيد راشد خالد طاهر
محمود دبور وحيد حماد
أحمد خلف الله د. عماد حسن
لبنى الحريري د. محمد علي عمران

قيمة الاشتراك السنوي
لثنا عشر جنهيا
شاملة مصاريف البريد
ترسل بشيك أو بحوالة
بريدية عادية باسم
السيد رئيس مجلس
إدارة مجلة العمل

تليفون: ٣٩٦٠٦٨٥ - ٣٩١٩٠١٣
فاكس: ٣٩١٩٩٢١
تصدر عن

جمعية نشر الثقافة لوزارة القوى العاملة
١١٦ شارع محمد فريد
٤٢ شارع الجمهورية
القاهرة

ص. ب. ١٨٦٢
الرمز البريدي: ١١٥١١

في هذا العدد :

● في خطاب الأخير ، أمام الاجتماع المشترك لأعضاء مجلسي الشعب والشورى ، أثار الرئيس محمد حسني مبارك عددا من القضايا الهامة ، الساخنة ، والشاملة لنجاح العمل الوطني في المرحلة المقبلة .. ويصرحاته الثامة .. ووضوح رؤيته الثاقبة ، تحدث الرئيس عن حالة الضعف المتزايدة ، التي آلت بشبكة الأمن الجماعي العربي ، وانكفاء كل دولة عربية على ذاتها ، وسببها منفردة للتواصل والتعامل مع العالم الخارجي ، في غيبة التحرك العربي الجماعي ، وتوحيد الهدف .. وأكد الرئيس أن مصر قادرة على مواجهة كل التحديات التي تطرح نفسها



الآن ، سواء من الخارج أو من الداخل .. ثم .. ويفسح ويشرح الرؤية .. أفصح الرئيس عن الأهداف الملحة للمرحلة القادمة ، من حيث التصدي لكل التحديات القائمة ، وفي مقدمتها التحدي الاقتصادي والاجتماعي ، وحاجة مصر للماسة للتنمية الاقتصادية ، من خلال النفاذ للأسواق الخارجية .. ملقما ، تحدث السيد الرئيس عن ضرورة التطوير في كل شيء .. تطوير الإنسان المصري .. وتطوير التعليم .. وتطوير جهود الدولة في حل مشكلة البطالة ، والارتقاء بالخدمات العامة ، وإعطاء الفرصة للشباب ، وتحقيق الأمن القومي المصري .. والخطاب -بالع الأهمي- بطالع القارئ خلال ما بين السطور ، في أحلام الرئيس مبارك ، لهذه الأمة .. داخل العدد (١١ ص - ١٢ ص)

● في دورته البرلمانية السابقة .. وافق مجلس الشعب على مشروع قانون العمل الجديد من حيث البندا .. وهاهو ذا "مجلس الشعب" في دورته البرلمانية الجديدة ، التي بدأت في السادس عشر من الشهر المعصرم ، يصنع مواد القانون الجديد على مائدة المناقشة .. وجدير بالذكر ، أن هذا القانون الذي طال انتظاره .. يغيرنا بأنه سوف يحقق المزيد من الاستقرار ، لملاقات العمل في بلادنا .. وسوف يقيم التوازن بين طرفي الإنتاج ، أي بين أصحاب الأعمال ، وبين العمال ، بما يواكب مرحلة الإصلاح الاقتصادي ، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية



الرائحة ، على الصعيدين المحلي والإقليمي .. مجلة العمل" التي تتابع القانون الجديد منذ أن كان "مشروعا" ثار حوله النقاش والجدل -طيلة تسع سنوات- بواسطة أطراف العمل ، وخبراء من منظمة العمل الدولية ، وكذلك النقابات المهنية ، والأحزاب السياسية .. والذي تم تعديله أكثر من مرة .. نتناوله في هذا العدد ، لكي نطلع القراء على مزاياه .. وعائده الإيجابي على العمل والعمال. (٢٠ ص - ٢١ ص)

● منذ ١٦ عاما .. بدأت مصر بتغيير نظامها الاقتصادي من "الاقتصاد الموجه" إلى "الاقتصاد الحر" وذلك تبعاً لما فرضته عليها ، التغيرات الاقتصادية العالمية ، وقيام تكتلات اقتصادية ضخمة ، بجانب قيام منظمة التجارة العالمية .. وهكذا ، تركت الدولة الأمر للقطاع الخاص ، مكتفية بالاشراف والتوجيه ، وتوقيع الاتفاقيات الدولية ، التي تدعم حركة المستثمرين ، ملقما أفستت المجال أمام المستثمرين العرب والأجانب ، للإسهام في المشروعات الاستثمارية في مصر .. هذا يعني ، أن مصر بدأت تطبيق برنامج الخصخصة ، وإطلاق يد القطاع



الخاص ، في النهوض بالاقتصاد المصري ، منذ ١٦ عاما .. وبالطبع .. بعد كل هذه السنوات ، لا بد لنا من وقفة موضوعية ، متأنية .. نتساءل فيها : ما الذي حققته الخصخصة من الإيجابيات؟ وما الذي أفرزته من السلبيات؟ والسؤال الجامع الشامل بالتحديد: إلى أين وصل قطار الخصخصة .. وما مستقبله؟ (٤٧ ص - ٤٨ ص)

كل سنة وأنت طيب .. فبعد أيام قليلة نودع شهر رمضان المعظم لنستقبل عيد الفطر المبارك ، حيث يحتفل المسلمون بإدائهم فريضة الصوم ، والتي تتلذذ بخصوصية مهمة وهي أن جزاءها عند الله كبير . وفي هذا يقول الحق سبحانه وتعالى في الحديث القدسي " كل عمل ابن آدم له إلا الصوم فإنه لي وأنا أجزي به "

إن ذلك الصوم علاقة خاصة بين العبد وربه تقوم على الصدق مع النفس ، كما أنها تقوى الإيمان وتدعم الإرادة وتربى الضمير .. وهذه الصفات الأربع هي من أهم صفات المؤمن الذي والتي نحن أحوج ما نكون إليها في هذه الأيام ، وعلى كل المستويات .. فالصديق مطلوب بين الحاكم والمحكوم وبين المحكوم والحاكم .. وقوة الضمير مطلوبة في أداء العمل في كل المواقع ، وبما يجعل المرء أو العامل أو المسئول يتعامل في الموقع الذي يعمل به أو يقوده ، وكذلك يؤدي عملاً نموذجياً فيبدع وينتج بأعلى قدر من الجودة وفي ظل ظروف إنسانية ملائمة .. أما قوة الإرادة فهي مطلوبة جميعاً في هذه الظروف التي تواجه مصرنا الحبيبة بل وأممتنا العربية من المحيط إلى الخليج ، حيث نحاط هذه الأيام بسهام الأعداء مشهورة من كل جانب، لكن بقوة إرادتنا وتمسكنا سوف نتمكن من رد هذه السهام إلى نحر هؤلاء الأعداء .

ومن هذا المنطلق وتمسكنا بالقيم والمبادئ وحب مصر تواصل مجة العمل معالجتها أو طرحها للقضايا المهمة التي تهم كل مصري وترتبط بقضية التنمية الشاملة التي هي هدفنا وأملنا جميعاً وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن هذا العدد يحفل بالعديد من القضايا التي تمت مناقشتها ومعالجتها وبأسلوب موضوعي في ضوء ما توصلنا إليه من حقائق وعلى سبيل المثال فمن متابعة قضية الخصخصة وإلى أين وصلت حتى الآن إلى مناقشة الأوضاع فهم منجم المفارقة وكيفية إيجاد حلول مناسبة لشاكال المنجم والعاملين به .. إلى معالجة قضية المعاش الميكرو الاختياري - والتي من وجهة نظر المجلة - نجحت في حل جانب من مشكلة الشركات التي تمت خصخصتها لكنها أدت من جانب آخر إلى عدد من الجوانب السلبية الجديرة بالدراسة والتي من أبرزها منافسة الذين أحيلوا إلى المعاش الميكرو للشباب الباحث عن عمل في ظل فرص عمل محدودة للغاية خاصة وأن بعض أصحاب الأعمال يجدون استخدام الحاصلين للمعاش الميكرو فرصاً أفضل من إستخدام عمالة جديدة لأسباب عديدة .

كما أن علاقات العمل في المرحلة الأخيرة شهدت خلافات ومنازعات عديدة صحيح تم حل معظمها عن طريق وزارة القوى العاملة لكن دون توفر مواد قانونية تضع الضوابط القانونية لحل مثل هذه المشكلات وذلك بسبب غياب قانون العمل يتماشى مع متطلبات التحول الاقتصادي القائم على اقتصاديات السوق الحر وبالتالي فإننا في انتظار صدور قانون العمل الجديد الذي يجري مناقشته حالياً في مجلس الشعب والذي يصوره سيتم وضع النقط على كثير من العروف في مجال علاقات العمل بين طرفي العملية الإنتاجية

س . ط

- | | | | |
|---|-------|--|-------|
| ● كلمة التحرير..خاطر سريعة حول خطاب الرئيس في مجلس الشعب والمناقشات المتواصلة حول مشروع قانون العمل | ١-٨ | ● الاستمارة رقم (٢) تأميمات ينبغي تقديمها في يناير من كل عام | ٣٩-٣٨ |
| ● قضايا ساخنة يطرحها الرئيس مبارك أمام مجلسي الشعب والشورى لمواجهة التحديات التي تواجه مصر في المرحلة المقبلة | ١٣-١١ | ● زكاة الفطر | ٤٠ |
| ● بانوراما العمل | ١٧-١٤ | ● بعد ١١ عاماً من التطبيق .. إلى أين وصل قطار الخصخصة .. وما مستقبله؟ | ٤٤-٤٢ |
| ● دراسات في قانون العمل الموحد | ١٩-١٨ | ● نقابات .. حماية المرأة لأنها عماد الأسرة | ٤٧-٤٦ |
| ● مجلس الشعب وقانون العمل الجديد | ٢٠ | ● شئ من الاقتصاد... لماذا نمنع أن أمريكا تشوى الثلج على النار؟ | ٤٩-٤٨ |
| ● المرأة العاملة في قانون العمل | ٢٢-٢١ | ● إغلاق منجم فحم المغارة .. لصالح من ؟ | ٥١-٥٠ |
| ● اختيار السيد راشد وكيلًا لمجلس الشعب تغييرًا للثور | ٢٢ | ● محاولات لإنقاذ منجم فحم المغارة | ٥٣-٥٢ |
| ● الرائد الحركة النقابية | ٢٢ | ● إلى أي مدى تستجيب .. الشركات لجهود الدولة في حل مشاكل العمال؟ | ٥٥-٥٤ |
| ● المعاش الميكرو ..هل هو الجاني.. أم المجني عليه؟ | ٢٦-٢٤ | ● سؤال يبحث عن إجابة .. هل استطاع مشروع تعديل قانون التأمين الاجتماعي أن يحقق الهدف من إجراءات هذا التعديل ؟ | ٥٧-٥٦ |
| ● كابوس الأزمات الاقتصادية .. مثلث الربح في الاقتصاد المصري | ٢٩-٢٧ | ● إطلالة على المكتبة .. إبطار القانوني لحماية العمال المهاجرة | ٥٩-٥٨ |
| ● مخكدة الأسرة .. خطوة نحو تحقيق أمن الأسرة واستقرارها | ٢١-٢٠ | ● العمل من .. ستة | ٦١-٦٠ |
| ● بعد انهيار كوبري المرازيق وخسائر شركتى الكواك والحديد ..الخطر يهدد صناعة الحديد والصلب | ٢٤-٢٢ | ● جولة في ميديات القوى العاملة | ٦٣-٦٢ |
| ● التكنولوجيا الحديثة والجديدة في الأمن الصناعي.. الرقابة من مخاطر الخطأ الصناعية | ٣٥ | ● أخبار الثقافة العمالية | ٦٥-٦٤ |
| ● تقرير عاجل إلى رئيس الوزراء لحماية ٩٥ ألف عامل.. | ٣٧-٣٦ | ● أخبار النقابات | ٦٧-٦٦ |



بقلم السيد الظاهري

خواطر سريعة حول خطاب الرئيس في مجلس الشعب والمناقشات المتواصلة حول مشروع قانون العمل

أن لا تكون العراق هي الهدف وإنما الهدف هو من يملك بالفعل ترسانة عسكرية تضم أحدث أسلحة الدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية ، وأقصد إسرائيل ، من هنا فوجئ العالم بالموقف الأمين المبذول لمصر متجسدا فيما أعلنه الرئيس مبارك في خطابه المذكور ، حيث أعلن أن مصر تطالب بإصرار تطبيق المعايير الدولية نفسها على إسرائيل لنزع أسلحة الدمار الشامل لديها مثلما أيدنا التحقق من قدرات العراق ، كما أعلن سيادته أن مصر لن تشارك في أي تحالف يقوم بتوجيه ضربة عسكرية للعراق ، ذلك أنه من الواضح للجميع أن ماتسعى إليه أمريكا ليس تدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وإنما أهدافها استعمارية بجانب خدمة المصالح الإسرائيلية ، لأنها أول من يدرك أن ظروف العراق الحالية لا تمكنها من امتلاك مثل هذه الأسلحة ، صحيح لديها العلماء وغدا يتوافر لديها الأموال الضخمة ، حيث تمتلك العراق ثاني أكبر مخزون بترول في العالم ، ولو أن في نيتها العودة لإنتاج أسلحة دمار شامل ، فإن ذلك سيظل هدفا يراودها ، طالما يوجد على مقربة منها دولة كإسرائيل تمتلك مخزونا ضخما من أسلحة الدمار الشامل ، وهو ما نبيه إليه الرئيس مبارك عشرات المرات ، وطالب بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وطالب إسرائيل بالانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بهذا الموضوع كالوكالة

تابعت كماتابعت عشرات الملايين الخطاب المهم الذي ألقاه الرئيس محمد حسني مبارك في الجلسة المشتركة لمجلس الشعب والشورى بمناسبة بدء الدورة الجديدة للمجلسين ، ومنذ بداية الخطاب حتى نهايته كانت مصلحة مصر أولا وأخيرا هي الأصل وهي الهدف ، ومصلحة مصر التي أقصدها هنا تتمثل في كافة قضايا الداخل وقضايا الخارج التي لها اتصال وثيق بمصر ، سواء على المستوى العربي ، أو على المستوى العالمي .. وتأتي أهمية هذا الخطاب للتوقيت الذي ألقى فيه ، وترقب العالم الوقوف على اتجاهات مصر أو بمعنى أدق موقف مصر من عدد من القضايا الساخنة ، وفي مقدمتها قضية العراق والإصرار الأمريكي على تدمير العراق تحت أي ظرف سواء أكد المفتشون الدوليون خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل أو لم يؤكدوا ذلك ، وسواء وافق مجلس الأمن أو لم يوافق ، فإن أمريكا كالثور الهائج المنطلق بكل قوة لحشد أساطيلها وطائراتها وجنودها في المناطق والدول القريبة من العراق ، وتحاول أمريكا عن طريق إعلامها استفزاز العراق من ناحية ، وترويحه من ناحية أخرى ، هذا في الوقت الذي بدأ فيه المفتشون الدوليون عملهم للبحث عن أية أسلحة للدمار الشامل في العراق ، ولو أن العالم لديه الشجاعة لوجه كل هذه الأساطيل وأحدث مالدو الولايات المتحدة في ترسانتها العسكرية من أسلحة . . أقول كان المنطق

غاية في الأهمية ، فأولا أنه نبشان شرف وفخر لمصر وتمسكها بالمبادئ مهما مورس عليها من ضغوط ، كوقف المعونات وغيرها ، أو ممارسة تهديدات متنوعة وعديدة تحفل بها جعبة الشر الأمريكية ، هذا بعد ، لكن البعد الأهم والمهم هو مدى استعدادنا لمواجهة جعبة الشر الأمريكية ، خاصة وأن هناك تصريحات لمسئول أمريكي آخر نشر بالصحف الأمريكية منذ أيام مضمضونه أن الحكومة الأمريكية طلبت من إحدى عشرة دولة عربية حداثها بالاسم تحديد موقفها من الانضمام أو عدم الانضمام إلى التحالف الدولي الذي تسعى أمريكا لتكوينه لغزو العراق ، وأن مصر - كما رددت الأنباء - أعلنت أنها لن تنتظر المهلة المقررة وهي شهر لتقول رأيها ، وإنما رأى مصر معن مسبقا وهو أنها لن تنضم لأي تحالف يغزو العراق .. وهو باطبع أمر لا يعجب أمريكا ولا يمكن في ظل السياسة المتعجرفة الأمريكية الحالية أن تقبل من يرفض طلبا لها .. والسؤال الذي يطرح نفسه ماذا أعدت هذه الدول الإحدى عشر - إذا رفضت كلها الانضمام وهو أمر مشكوك فيه بالنسبة لبعض الدول العربية التي وردت أسماؤها - أقول ماذا أعد الرفضون الجادون لمواجهة أي تهور أمريكي للانتقام من هذه الدول الراضية وهو سؤال صعب الإجابة عنه لكنني أعتقد أن المسؤولين في هذه الدول سواء من يلتزمون بمواصلة الرفض أو من يجعلون الباب مواريا ، مطلوب منهم عقد اجتماع مشترك لندرس ردود الفعل المتوقعة بالنسبة للرافضين الجادين والضغوط على المتعاونين وتعريضهم أمام شعوبهم وأعتقد أنه من الأفضل عقد هذا الاجتماع خارج إطار الجامعة العربية ، لأنها كمؤسسة عربية عاجزة كل العجز عن تحقيق أي شيء مؤثر وفعال .. وأصبحت بالنسبة لكل عربي أشبه بالجنة العالمة تحركها الأمواج لا الأفال .

أما بالنسبة للوضع الأساسي في فلسطين ، فإن الحال سيزداد سوءا طالما واصلت أمريكا دعمها اللا محدود اقتصاديا وعسكريا لإسرائيل ، ولم يعد خافيا على أحد أنه لولا الدعم الأمريكي والموقف الأمريكي المتحاز لإسرائيل لما جرت على تصعيد عدوانها الوحشي على الفلسطينيين الأبطال ، الذين تخلى عنهم جميع الأشقاء مكتفين بتريد الشعارات ويتقدم قليل من المال لا يسد رمقا ، ولا يعيد بناء .. لكن دوام الحال من المحال وستدفع إسرائيل عن قريب الثمن فادحا ، بل إنها بفضل الله وبإرادة المقاومة الباسلة وتساعد العمليات الفدائية ضد إسرائيل تعيش في رعب لم تشهد من قبل يكفي مانشرته الصحف منذ أيام من أن المطاعم تقلصت في

الدولية للطاقة الذرية ، لكن واضح كل الوضوح أن إسرائيل فوق الجميع ، وأنها في ظل الحماية الأمريكية لن تأبه لا لقرارات الشرعية الدولية ولا يمكن أن تمارس عليها أية ضغوط في ظل الحماية الأمريكية الوقحة لها ، ولأسف فإن الأمم المتحدة ومجلس الأمن بأكمله أصبحا طابورا خامسا لأمر أمريكا ينفذ ما تأمر به أو حتى مجرد ساتلج به . ومهزلة القرار ١٤٤١ الذي أصدره مجلس الأمن مؤخرا بشأن العراق سيظل قرارا عارا في تاريخ الأمم المتحدة ، ولم يجرؤ عضو واحد لا من الأعضاء الأربعة الآخرين الدائمين ، ولا من العشرة الأعضاء المنتخبين ، حيث يتكون المجلس من خمسة عشر عضوا في مقدمتهم الولايات المتحدة كعضو دائم ، أقول لم يجرؤ حتى حق التعديل في جوهر القرار الأمريكي ، والأسوأ من ذلك أنه بعد أسابيع قليلة من صدور القرار ١٤٤١ حل موعد تجديد برنامج النفط مقابل الغذاء الخاص بالعراق ، والذي يحدد عادة لمدة ستة أشهر ، وعند عرض التجديد في الأسبوع الماضي على مجلس الأمن أصرت أمريكا على التجديد لمدة تسعة أيام فقط ، حتى تدرس أمريكا من جديد عدم السماح للعراق بأية مواد يمكن أن يكون لها اتصال من قريب أو بعيد بإنتاج أسلحة دمار شامل .

وأعلن المندوب السامي الأمريكي في مجلس الأمن أن أمريكا سوف تقدم خلال أيام قليلة رؤيتها للمواد التي ينبغي حذفها من قائمة المواد التي يتضمنها برنامج النفط مقابل الغذاء .. هل هناك أحقر من ذلك ، وكيف لمجلس الأمن الذي يمثل دولا كبيرى وصغرى أن يقبل على نفسه أن يشارك في مهزلة إجرامية كهذه المهزلة .. هل يعقل أن يحدد البرنامج لمدة تسعة أيام بدلا من ستة أشهر ، لأن أمريكا رأت ذلك ؟ ماذا يمكن القول .. إنه حكم القوى الذي لا يعلم أن هناك من هو أقوى منه ؟؟

الشيء الغريب أن استخفاف أمريكا بالعالم كله مثلا في أمم المتحدة وفي مجلس أمنها ، امتد بكل وقاحة ويكل بجاجة إلى الأشقاء العرب .. وبداية هل يعقل أن أشارك في قتل أخى؟؟ وهل يعقل مهما كانت الخلافات العربية العربية أن تسمح بقريب يدمر قطرا عربيا بأبنائه ومقدراته ، أو أن تشارك في هذا الجرم الذي لن تغفره الأجيال القادمة ، ولا حتى الأجيال الحالية ، وقد تردد منذ أيام وعلى لسان رئيس المخابرات الأمريكية السابق أن مصر والسعودية مستهدفت بعد العراق ، نظرا لمواقف مصر الجريئة التي تقف ضد كل التدخلات الأمريكية وترفضها ، وهذا الإعلان في حد ذاته له بعدين هما

لكن بداية فإن هناك بعض الحقائق التي ينبغي الإشارة إليها ، والتي تتمثل فيما يلي :-

أولا: أن هذا المشروع قتل بحثا على مدى أكثر من عشر سنوات وقيل أن يصل لمجلس الشعب وقد شاركت في هذه المناقشات الأحزاب والنقابات ومنظمات أصحاب الأعمال ، وتم ادخال العديد من التعديلات على بعض مواد ، ووافق عليه مجلس الشورى وأنه من وجهة نظر العمال وأصحاب الأعمال وبعد كل ما أدخل عليه من تعديلات أصبح يحقق التوازن بين الطرفين ، ويحقق التعاون المثمر بينهما .

ثانيا: أن هذا المشروع شارك في مرحلة إعداده ممثلون عن منظمة العمل الدولية ، الذين راعوا أن تكون مواد القانون متفقة كل الاتفاق مع توصيات واتفاقيات العمل الدولية ، والتي تمثل بالمفهوم العلمى قانون العمل الدولى ، وبالتالي فلا يمكن أن يكون هناك تعارض مع الأساسيات بين مشروع القانون واتفاقيات العمل الدولية ، وهو أمر غاية في الأهمية .

ثالثا: أن من حق كل طرف أن يناقش وأن يقترح لكن لا بد وأن يضع في اعتباره التوازن بين طرفي العملية الإنتاجية من ناحية ، ومصصلحة الإنتاج والوطن ككل من ناحية أخرى ، وأنه ليس من قبيل الشطارة الحصول على مزايا مغالا فيها ، يعجز الطرف الآخر عن تنفيذها ، وتصبح سببا للخلاف لا للوفاق .

رابعا: لا ينبغي تحت أى ظرف أن تتوسع في المزايا الممنوعة للمرأة ، مع الوضع في الاعتبار ظروفها الخاصة ، وأنها أم ومربية وباتية لأجيال القادمة ، مع ضرورة توحيد المزايا والواجبات بين العاملين والعاملات في كل القطاعات ، بحيث لا يكون هناك تمييز لمن يعمل أو تعمل في الحكومة أو القطاع العام على من يعمل أو تعمل في القطاع الخاص ، فالمساواة عدل .

خامسا وأخيرا وهذا هو المهم ، وهو ضرورة حماية العامل من الفصل إلا إذا ارتكب ما يستحق الفصل فعلا ، وهناك من يتساءل هل تصبح قرارات اللجان الخماسية الزامية خاصة وأنها تضم قاضيين ، وهناك من يقترح أن لا يتم الفصل قبل العرض على هذه اللجنة .

على أية حال فإننى متفائل ، فالكمل يدرك أهمية إنجاز هذا المشروع الحيوى بالصورة الموضوعية المطلوبة ، وطبيعى أن يكشف التطبيق عن ثغرات ، يمكن معالجتها إما بقوانين أو قرارات وزارية أو بالعرض من جديد على مجلس الشعب .. وبما يحقق المصلحة العامة .. سدده الله خطانا جميعا لما فيه خير مصر وتقدمها وسلامتها .

السيد الطاهري

إسرائيل بسبب العمليات الفدائية الاستشهادية حيث أعلنت دراسة لشركة إسرائيلية ، بناء على طلب أصحاب المطاعم أنه أغلق في إسرائيل خلال العامين الأخيرين فقط ألف ملهى ومطعم ، وترجع الدراسة ذلك بسبب تدهور الوضع الأمنى بسبب الانتفاضة . . وهو رقم بالقياس إلى دولة صغيرة كإسرائيل له أبعاده وتأثيراته الخطيرة ، وفي تصورى أن ما ينطبق على المقاهى والمطاعم ينطبق على كل نواحي الحياة الاقتصادية في إسرائيل ، مما جعل الحكومة الإسرائيلية تستجيب بالحكومة الأمريكية ، التي أرسلت لها على الفور الدعم المطلوب العاجل والذي تقدره بعض الهيئات الاقتصادية بخمسة عشر مليار دولار !!

من هنا فإن مطالبة الرئيس مبارك في خطابه المهم بأنه يتحتم علينا الاهتمام بقضية السلام باعتبارها المحور الرئيسى للاستقرار والتنمية في المنطقة ، ودعوته القوى السياسية في إسرائيل أن تعيد تقويم موقفها من الحكومة الحالية ، بشكل تأمل أن يؤدي في النهاية إلى انتصار نهج السلام ، وأنه مالم تتوافر الإرادة السياسية لإسرائيل للدخول في مفاوضات جادة مع الفلسطينيين فلن يتحقق لها الأمن وستظل مهددة في الصميم .

وهذه المناشدة من جانب الرئيس مبارك ليست الأولى ، لكن حكاه إسرائيل وخاصة الحاليين منهم ، حيث تضم الوزارة المؤقتة شارون وتنتابها وموفاز وكلهم من قادة الإرهاب في العالم وتاريخهم حافل بالاجرام وآياديهم ملطخة بالدماء ، ويستكشف الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في إسرائيل في بداية العام القادم اتجاهات الشعب الإسرائيلي ، هل هو يريد السلام حقا ، أم أنه متمسك بحكامه الإرهابيين وعلى ضوء نتائج الانتخابات القادمة ، يكون لكل حادث حديث !!

هذه في عجالة بعض الملامح الرئيسية في خطاب الرئيس مبارك بالنسبة للأوضاع العربية والدولية ، أما بالنسبة للأوضاع الداخلية ، فإنها معالجة على صفحات هذا العدد في أكثر من موضع ، وسوف يتم تناولها بشيء من التفصيل في العدد القادم إن شاء الله .

أما فيما يتعلق بالمناقشات الدائرة حاليا حول مشروع قانون العمل داخل مجلس الشعب ، وخارج مجلس الشعب وعلى صفحات الصحف القومية والحزبية ، فإنه من السابق لأوانه تناول المشروع ككل قبل انتهاء مجلس الشعب من مناقشة كافة مواد ، لكن قيل هذا فإن العمل من جانبها سوف تعقد ندوة موسعة بالمشاركة مع عدد من الأطراف المعنية لمناقشة الجوانب التي تحتاج إلى مناقشة أو توضيح .

قضايا ساخنة يطرحها الرئيس مبارك أمام مجلسي الشعب والشورى لمواجهة التحديات التي تواجه مصر في المرحلة المقبلة



الرئيس يؤكد:

- الدولة في العصر الحديث لا بد أن تأخذ باقتصاديات السوق
- مازالت مصر في حاجة ماسة لخلق فرص عمل إضافية
- ضرورة الارتقاء بالخدمات العامة للمواطنين
- استمرار الحكومة في توفير الدعم ومواجهة ارتفاع الأسعار والحد من البطالة
- من يسهم في الزيادة السكانية يسهم في هدم الاقتصاد الوطني
- سكان مصر سيصلون إلى ١٠٠ مليون نسمة بعد ٢٠ عاما
- توسيع نطاق التأمينات الاجتماعية وتطوير الموارد البشرية
- زيادة الصادرات كما ونوعا والتوسع في إقامة مشروعات صغيرة متميزة
- المطالبة بتحضير الشباب المتميز للمشاركة في تولى المسؤولية دون التقيد بالبيروقراطية
- نجحنا في خفض الديون الخارجية من ٥٠ مليار دولار إلى ٢٠ مليار دولار

كتب:

**عبد الوهاب
محبوب**

بصرحة تأمة ووضوح شامل وروية ثابتة وضع الرئيس مبارك في خطابه أمام الاجتماع المشترك لأعضاء مجلسي الشعب والشورى خطة عمل مصيرية للمرحلة المقبلة والتي تضمنت من مهام محمد للاتفاق للأمام في ظل معاشية الواقع واستشراف سليم للمستقبل وقدرة على مواجهة التحديات .
والفرامة الثنائية لشروع العمل الوطني والقومي الذي تضمنه خطاب الرئيس مبارك نجد أنه لم يأت من فراغ بل هو امتداد للمنهج الذي سار عليه الرئيس منذ توليه المسئولية .

• مواجهة التحديات

وفي هذا الإطار جاء تأكيد الرئيس أن مصر قادرة على مواجهة كل التحديات التي تطرح نفسها الآن وبصورة عاجلة وملحة في ظل المتغيرات والتطورات التي طرأت مؤخرا والتي تتزامن مع تحديات داخلية تواجهة مصر في هذه المرحلة الهامة من مراحل عملها الوطني .

ضباب التجارة البينية

وكان تشخيص الرئيس قريبا وأضحى أيضا للحالة العربية أو الوضع المصري الذي هو في حقيقة الأمر انعكاس للحالة الدولية السائدة حيث فرض الرئيس لالة الضعف المتزايدة التي ألت يشبكة الأمن الجماعي العربي وانكافح دولة على ذاتها وسعيها منفرده للتواصل والتعامل مع العالم في خيبة التحرك الجماعي ، وبعدة الصف وتجهيد الهدف فكأت النتيجة زيادة الاستثمارات العربية في الدول المتقدمة على حساب الاستثمارات في الدول العربية وضمفت التجارة البينية بين الدول العربية وبعضها البعض ولم ينجز العرب هدفهم السيطر وهو الحلم بإقامة منطقة تجارة عربية حرة تتحول إلى سوق عربية مشتركة وكانت النتيجة لذلك هو عدم قدرة العرب على التأثير الفعال في سوق التعامل الدولي اقتصاديا

تحديات الداخل

ثم ينتقل الخطاب بعد ذلك كي يحدد بوضوح التحديات التي

تواجهنا على الساحة الداخلية والتي تأتي متوالية ومتزامنة مع التحديات الدولية والإقليمية التي تفرض نفسها فرضا ، في ظل المتغيرات الدولية .

وأولى هذه التحديات وأكثرها إلحاحا هو توسيع رقعة المشاركة الشعبية لجميع فئات المجتمع في إطار العمل الوطني في إطار مؤسسي يقدم على العدالة والمساواة والقسم بما يضمن التجديد المستمر مع الاستفادة من تجارب الماضي لنضع كل الجهود نحو المستقبل الأفضل .
وثاني هذه التحديات هو التحدي الاقتصادي والاجتماعي حيث ما زالت مصر في حاجة ماسة للتنمية الاقتصادية في خلال النفاذ للأسواق الخارجية

استقرار مصر

ولقد أكد الرئيس مبارك أهمية التنمية الاقتصادية في مصر والتركيز عليها في أكثر من مناسبة حيث عقد سياسته سلسلة من الاجتماعات مع المسئولين عن الشؤون الاقتصادية بمصر كان آخرها اجتماعه الذي تمت فيه مناقشة اتفاقية الشراكة مع أوروبا استمع إلى شرح واف من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء حول بنود الاتفاقية وتأثيراتها على الاقتصاد المصري والإيجابيات الكاملة لتحرير التجارة وتحديث الدولة بكل قطاعاتها .

وأشار الرئيس إلى أن المهم أن يكون تحرير الاقتصاد المصري محسوبا ومتجرا ومعتدا على فترة زمنية تلائم ظروف المجتمع وتتيح للأجيال المقبلة الفرصة لأن يجدوا المكان اللائق على خريطة العالم في مستقبل ملء بالتحديات.

وقال الرئيس مبارك .. إن التحديات والمتغيرات والتكتلات الاقتصادية العالمية تفرض علينا أن نسطق كثيرا من المسلمات والنظريات التي لم يعد لها مكان وأضاف أنه على وأضحى السياسات من المصريين أن يعضوا في اعتبارهم الصانق التالية :

- موقع مصر الجغرافي كنقطة

اتصال توصلها أن تلعب دورا عالميا وسياسيا وتجاريا ، فهي فريدة في موقعها المتوسطي والجغرافي وإطلابها على البحرين المتوسط والأحمر ومن هنا تأتي أهمية استمرار هذا الموقع الاستراتيجي الأمل .

- ما تتمتع به مصر من استقرار حضاري واجتماعي وسياسي أو وجد مجتمعا خاصا وجاذبا استراتيجيا وإنسانيا .

- ما تتمتع به مصر من مميزات نسبية في الزراعة والصناعة والسياسة المتوقعة ما بين شافية وشاطئية وعلاجية ومصرفية .
وأضاف الرئيس أن التحديث الذي نسعى إليه هو في :

إطار تحديث شامل لكل أجهزة ومؤسسات الدولة مشفورا إلى أن زيادة القدرة التنافسية ليست ممثلة في مجرد الارتفاع بمستوى سلمة بل في قيمة عمل جديدة ومهارات وقدرة على استخدام التكنولوجيا وهذا كله مرتبط بالتعليم والصحة وكل الخدمات والمرافق .

التطوير يعتمد على البشر

وأكد الرئيس أن التطوير يعتمد على البشر ومن هنا لابد أن يكن الهدف هو تطور الإنسان المصري ليكون قادرا على التعامل مع التحديات الجديدة من خلال الإيمان بقيم التقدم ومن خلال الدعوة إلى التغيير وإتاحة الفرص أمام الأجيال القادمة على استخدام التكنولوجيا والانتقاء من الأمية إلى

جانب تحديث العملية التعليمية . وقال الرئيس إن أهداف التنمية الاقتصادية التي نسعى إليها هي من أجل إيجاد فرص عمل منتجة لقوة العمل المصرية ورفع مستوى المعيشة من خلال زيادة الأجور للمصريين بما يحقق رفع مستوى المعيشة للشعب المصري .

تطوير التعليم

وأكد الرئيس مبارك على قضية تطوير التعليم والتي يجب أن تستمر الصلوة في الاعتماد بها من ثلاثة محاور رئيسية :

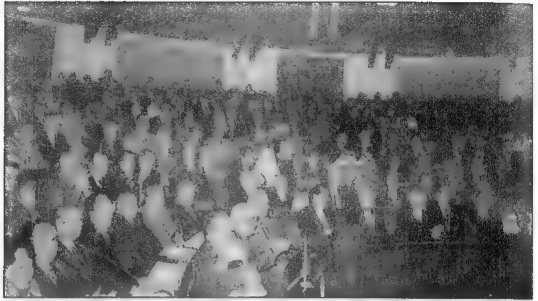
الأول : تطوير المناهج بما يواكب المعايير الدولية والالتزام بتدريب القاشين على العملية التنويرية وضمان مجارة التعليم بأنواعه

المختلفة مع متطلبات سوق العمل .
والثاني : توسيع مشاركة المجتمع في العملية التعليمية من خلال تعزيز دوره في الإدارة والإشراف تحت رقابة الدولة .
والثالث : تطوير البنية الأساسية اللازمة للتعليم من خلال الاهتمام بالدراسة فنيا وتكنولوجيا بما يوفر البنية الملائمة لتربية نطرة المستقبل

مشكلة البطالة

وقال الرئيس إن مشكلة البطالة تأتي في مقدمة عملنا الوطني وتطلب مواجهتها اتخاذ الحكومة خطوات أكثر حسمًا وفي هذا تأكيد لما قاله الرئيس مبارك أمام الهيئة البرلمانية للحزب الوطني أن الدولة بكل أجهزتها تبذل جهودا كبيرة في هذا الصدد وهناك قانون للصناعات الصغيرة سوف يصدر لتشجيع هذه الصناعات كما أن هناك جهدا يبذل من أجل خلق وظائف جديدة واستثمارات لأن ذلك يعنى مصانع والمصانع تخلق وظائف والقطاع الخاص هو الذي يقدم بالدور الرئيسي والأساسي في توفير فرص العمل ، ومن الواجب أن نطرح حقه قبله يقدمه من أعمال ناجحة ومسؤولة يتحملها والأطلبية من رجال الأعمال تعمل بكفاءة وأدت دورها في إقامة مشروعات ومصانع ناجحة وقال الرئيس إننى أطمح بالمرور عليها ، ويسعدنى أن أرى عمالا ومهندسين وأطباء يعلون ، والقطاع الخاص أصبح يمثل ركيزة أساسية في عملية التنمية .

وكتنا لانترك دور قطاع الأعمال العام الذي هو الأساسي ومنه انطلقت تنمية الصناعات وبقوم اليوم بتفريخ أجيال من المهارات ، ومن الصعب أن تتحمل الحكومة التعيين في وظائف جديدة فقد كان ذلك أمرا مكملا حين كان تعداد مصر يبلغ ٢٠ مليون نسمة إلا أن المازانات أصبحت لا تستطيع أن تحقق ذلك وأن الاقتصادات في المازنة العامة المرتبات والمعاشات والمدم للنظور تصل إلى ٥٥ مليار جنيه وحينما توليت المسئولية كانت المرتبات ٢٠٥ مليار جنيه واليوم تعدت ٣٥ مليار جنيه وإجمالى الدم غير المنظور إلى جانب الدم



تصفوي واهتمام من جانب الأعضاء لخطاب الرئيس

دورات مجلس الشعب حتى تضمن التجديد وتولى الشباب المناصب القيادية بدلا من تحويل القيادات الإدارية العليا إلى مبرطلين بالأكاديمية ندد وصلت في بعض الأحيان إلى قرابة العشرين عاما .. فكيف تتحول مصر إلى دولة حديثة في ظل جمود القيادات في مواقعها .

إن الرئيس مبارك أطلق دعوة جادة ومخلصه بالإسراع في تولي القيادة الشبابية مسئولية العمل التنفيذي والأمل كبير أن تقوم الحكومة بوضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ العملي

تحقيق الأمن القومي المصري
ولم أكثر الأمور أهمية ولفت للنظر بعد إقامة الدولة المصرية الحديثة وفتح الباب واسما أمام الديمقراطية والحرية والمشاركة الجماعية لكل فئات الشعب والأخذ باقتصاديات السوق وحل مشكلة البطالة وإعطاء الفرصة الكاملة للشباب لإثبات أنفسهم وتحقيق أحلامهم في المستقبل الأفضل لهذا الوطن.

يأتي تأكيد الخطاب بوضوح تام أنه لابد أن تنطلق كل علاقاتنا المستقبلية مع العالم الخارجي من منطلق الحرص على تحقيق الأمن القومي المصري قبل أي اعتبار آخر .

وهكذا كان الخطاب متشعبا قسما ساخنة وعلمة وشاملة لنهاج العمل الوطني في المرحلة المقبلة .

المستقبل .

والصحة التي يشهدها دائما المسئولون غير التحسين للتغيير هي أننا نعاني ندرة أو نقصا شديدا في العناصر الصالحة للقيادة .

ولقد نسي أو تناسى هؤلاء أن القيادات الجديدة تحتاج إلى الاكتشاف وأن الدولة قد خصصت مراكز لإعداد القادة سواء في الجهاز الحكومي أو قطاع الأعمال العام أو مراكز التدريب السياسي وخرجت أجيالا كثيرة من تلك القيادات .

نموذج من الوضع

وهناك نموذج واضح قامت به الصين خلال الأيام القليلة الماضية بإجراء تغييرات جذرية في القيادات ابتداء من رئيس الدولة وحتى القيادات التنفيذية الأخرى وكانت وصية الوداع للرئيس الصيني أمام الحزب شديدة الأهمية لقد قال لأعضاء المؤتمر :

سليروا الزمن وتقلعوا مع التطور وتجنبوا الإصلاح ولا كان مصير حزينكم الموت أما نحن فمارنا تشكي نقص وندرة القيادات الجديدة والبدلية ولا نبذل جهدا مخطئا في هذا الصدد

وإذا كان دعوة الرئيس مبارك لابد أن نأخذ مسارها الطبيعي بنكثيف اكتشاف القيادات الشابة وتأهيلها التأهيل المناسب وضرورة تعديل القوانين بما يحدد من استمرار القيادات أكثر من المدة المناسبة التي لا تزيد عن مدة

بوضوح ضرورة مواجهة هذه التحديات الجسم التي تواجهنا على الساحة الداخلية ، برؤية سليمة وتحديد واضح للأولويات وحشد كامل للقدرات والإمكانات ، فمؤكد سيادته في نفس الوقت أن أبرز هذه التحديات وأكثرها إلحاحا هو أن تصبح مصر وبقوة دولة عصرية حديثة تواكب التطورات التي طرأت على العالم المتقدم

وأكد أن الدولة المصرية الحديثة لابد أن تأخذ باقتصاديات السوق الحر منهاجا أساسيا لميأساتها الاقتصادية التي تعتمد في جوهرها على نشاط القطاع الخاص في تعاون كامل مع الحكومة لخدمة جموع الشعب تحقيق التنمية الشاملة في إطار من العدالة الاجتماعية ورعاية الفئات غير القادرة ومحدودة الدخل

إعطاء الفرصة للشباب
وشدد الرئيس مبارك على إعطاء الفرصة كاملة للشباب للمشاركة بفعليتهم في تقديم الدولة ومستقبلها

القيادات الشابة

وعندما طالب الرئيس مبارك بضرورة تهيئة الشباب لتولي القيادة التنفيذية والسياسية بالدولة لم يكن ذلك وليد اللحظة بل نبه إليه منذ سنوات عديدة بل جاء الدكتور عاطف عبيد ببرنامجه الوزاري منذ أكثر من ثلاث سنوات مشيرا إلى وضع خطة لاختيار مساعدين للوزراء ليتم إعدادهم كوزراء في

المستقبل والمرتببات يصل إلى ٨٥ مليار جنيه ولو استمر الأمر على ذلك فإن الخدمات ستنهار ولن نستطيع الحكومة ولا الاقتصاد مهما كانت قوته أن يتحمل ذلك .

الزيادة السكانية مشكلة خطيرة
وهذا الرئيس مبارك من تفاقم مشكلة زيادة السكان فقال ، إن الزيادة السكانية تشكل خطرا على مستقبل الحياة في مصر ، وكان تعداد السكان في عام ١٩٨١ ، ٤١ مليوناً ووصل الآن إلى ٦٩ مليوناً وكل زيادة في السكان تعني مزيدا من الخدمات وتوفير المستلزمات من مدارس ومبلىس ومسكن ومستشفيات وخلق وظائف عمل وهذا العمام فسقط وذل حجم الزيادة السكانية من يناير إلى يونيو ٧٠٠ ألف نسمة وعلى الشعب والمجتمع أن ينظموا الأزمة بما يتناسب مع إمكانيات المواطن المصري حياة معقولة

الارتقاء بالخدمات العامة
وأشار الرئيس مبارك إلى ضرورة الارتقاء بالخدمات العامة للشعب وضمان وصولها لكل مواطن وعلى أرض مصر بما يضمن التوزيع العادل لعائد التنمية وتوفير ويراعي الإبعاد الاجتماعية التي التزمت بها الدولة منذ تولي الرئيس مبارك مسئولية الحكم ووبدأ خطة الإصلاح الاقتصادي وحتى الآن .

دولة عصرية

وإذا كان الخطاب قد أكد

قاعدة بيانات بالمنشآت الخاضعة لقانون صندوق إء

كتب-نزار العطيقي :

تم الاتفاق بين وزارة التأمينات الاجتماعية وصندوق إئانات الطوارئ للعمال على تبادل البيانات والمعلومات الخاصة بعمل الصندوق خاصة فيما يتعلق بتسجيل كافة المطوبات التأمينية الخاصة بمنشآت قطاع الأعمال العام والخاص والتي يعمل بها ٣٠ عاملا فأكثر والخاضعين للقانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بصندوق إئانات الطوارئ للعمال ولائحته التنفيذية.

جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقدته محمد إبراهيم البدوي أمين عام صندوق إئانات الطوارئ للعمال مع وحيد حماد رئيس

صندوق التأمين الاجتماعي للعمالين بقطاع الأعمال العام والخاص ومجلس إدارة صندوق الطوارئ للعمال ، وشارك فيه يسرى محمود فهمي مدير عام النظم والمعلومات بالتأمينات الاجتماعية.

وقال أمين عام صندوق الطوارئ محمد البدوي إن الصندوق سيستفيد من قاعدة البيانات التي أعدها صندوق العمال بقطاع الأعمال العام والخاص للتعرف على عدد المنشآت التي مسجلتها صندوق الطوارئ وأرقامها التأمينية وإعداد العمال بها وأجورهم الأساسية بما يساعد على تحسين مصادر المنشآت والمتعلقة بشكل أساسي في نسبة الواحد بالمائة من

الأجور الأساسية للعمالين بذلك المنشآت وسيتم التعرف على هذه البيانات بشكل مركزي أي على أساس المراكز الرئيسية للشركات وليس فروعها.

وأضاف محمد البدوي أن التنسيق مع وزارة التأمينات من خلال صندوق العمال بقطاع الخاص سيسهم أيضا في متابعة التزام المنشآت الخاصة للقانون ١٥٦ ولائحته التنفيذية وقال أنه تم الانتهاء من فتح حسابات بفروع البنك الأعلى المصري في كل محافظات الجمهورية لصندوق الطوارئ.. حيث تتم متابعة التحصيل من خلال الوحدات المحاسبية للصندوق والمعلقة بمديريات العمل بالمحافظات

ومراجعة حساباتها كل ١٥ يوما والتنسيق مع المركز الرئيسي للبنك والصندوق بالقاهرة حيث يكون صرف الإئانات مركزيا لضمان الجدية.

وقال إن حصر المنشآت الذي يستعين به الصندوق سيكون مبدئيا بالتعاون مع وزارة التأمينات الاجتماعية لهن الانتهاء من وضع حصر نهائي يتم وضعه على قاعدة بيانات خاصة بالصندوق وتشغيلها من خلال الجهاز الإداري والمحاسبى للصندوق والذي يتم تشكيله حاليا .

موضحا أن أمانة الصندوق بدأت في الإجراءات التنفيذية لبدء عمل الصندوق فطليا بعد الموافقة عليها من مجلس إدارة الصندوق

٨ آلاف فرصة عمل جديدة بالنشرة القومية للتوظيف

يصدر في الخامس من هذا الشهر العدد الجديد من النشرة القومية للتوظيف متضمنا ٨ آلاف فرصة عمل جديدة.. المعروف أن النشرة توزع لدى كافة الصحف بجميع المحافظات وتيسر على الأفراد والذين يتعثر عليهم الحصول على النشرة من باعة الصحف بكتهم الحصول على نسختهم من مكتب مجلة العمل(١٦٦شارع محمد فريد) كما يمكن الحصول عليها من مكاتب ومديريات القوى العاملة بمحافظة القاهرة، الإسكندرية، البحيرة، الشرقية، شمال سيناء بالإضافة إلى وزارة القوى العاملة والهجرة بمدينة نصر

■ وزيرة التأمينات تعلن :

١,٦٧ مليار جنيهه استثمارات التأم في بنك الاستثمار القومي والبنوك التجارية والخزانة العامة

كتب - عبده مصطفى :

ارتفع حجم استثمارات الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي في يونيو الماضي إلى ١,٦٧ مليار جنيه منها ٩١.٦ مليار جنيه لصندوق التأمين الاجتماعي على العمال بقطاع الحكومي و٧٥.٠ مليار جنيه لصندوق التأمين الاجتماعي لقطاع الأعمال العام والخاص .

صرح بهذا الدكتور أمينة الجندى وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية في ختام الاجتماع الذي عقده يوم ١٧ نوفمبر الماضي

بمقر الوزارة مع اللجنة الفنية للاستثمار بوزارة التأمينات . وقالت الدكتورة الوزيرة إن اللجنة ناقشت موقف الاستثمارات المالية للهيئة ومساهمات صندوق التأمينات في رؤوس أموال بعض الشركات والبنوك وقالت أن هذه الاستثمارات تمثل حقوق المؤمن عليهم وأصحاب المعاشات والمستحقين منهم وتشمل هذه الاستثمارات ٩٢.٦ ٪ لدى بنك الاستثمار القومي و٥٠ ٪ ودائع بالبنوك التجارية و١.٢ ٪ صكوك

لدى الخزانة العامة و٠.٤ ٪ محافظ أوقاف مالية و٠.٠ ٪ وثائق صندوق استثمار وسندات حكومية و٠.٤ ٪ مساهمات في مشروعات استثمارية .

وناقشت اللجنة أيضا العلاقة بين صندوق التأمينات الاجتماعية وبنك الاستثمار القومي والخزانة العامة ، وأكدت الدكتورة الوزيرة على أن سياسة استثمار أموال التأمين الاجتماعي تهدف إلى تحقيق أكبر عائد ممكن على المحافظة على الأموال المستثمرة

إانات طوارئ للعمال

برئاسة وزير القوى العاملة الأستاذ أحمد المعايى وهو رئيس مجلس الإدارة تمهيدا لبحث الحالات التى تعرض عليه وإقرار الإئانة المناسبة لها وفق اللائحة التنفيذية.

من جانبه أوضح السيد وحيد حماد إن الحصر المبدئى لمنشآت هذين القطاعين والخاضعين لأحكام قانون صندوق إئانات الطوارئ التى يعمل بكل منها ٣٠ عاملا فاكشور .. أوقع أن هناك ٨٦٦ منشأة قطاع أعمال عام يعمل بها ١٩٢٢ عاملا و ٨٤٢٥ منشأة قطاع خاص يعمل بها مليون و ١٨٣ ألفا و ٣٣٦ عاملا ليصل الحجم الإجمالى للمنشآت ٢٢٩١ منشأة والعمال بها مليون و ٨٧٣ ألفا و ٥٢٣ عاملا .. وأضاف

وحيد حماد فى تصريحات للـعمل إن إجمالى الأجور الأساسية للعمالين بمنشآت قطاع الأعمال ٢٢٢ ألفا و ٢٤٠ مليون و ٥٤٩ ألفا و ٧١٢ جنيهها ليكن إجمالى الأجور الأساسية فى القطاعين ٢٢٧ مليون و ٨٧١ ألفا و ٩٥٣ جنيهها وسيتم على أساسها تحصيل موارد الصندوق بنسبة ١٪ من هذه الأجور شهريا.

وأكد حماد على ضرورة تسجيل الرقم التأمينى للمنشأة على نموذج صرف الإئانة التى يقدمها صندوق الطوارئ لمناجبة التزام المنشآت بالسداد ومعرفة عدد العمال بها ومخاطبة مسئولى الصندوق.

د. أمينة الجندى

وأكدت الدكتورة الوزيرة على ضرورة دعم مسيرة العمل الاجتماعى من خلال قيام كل من صندوقى الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى بربط ودائع استثمارية لدى بنك ناصر الاجتماعى لتوظيفه فى المجالات الاجتماعية ، ولكى تسهم هذه الودائع فى إتاحة فرص عمل للشباب وتنشيط العمل الاقتصادى من خلال خلق فرص عمل جديدة للشباب بما يسهم فى دفع عجلة التنمية .

بين الاجتماعى ة وسدات حكومية

و ضمان قيمتها وذلك من خلال استثمار هذه الأموال فى مجالات تحقق ضمان هذه الأموال وتنميتها والمساهمة فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كذلك ناقشت اللجنة سبل تنشيط تحصيل الدبونيئات المستقاة للهيئة لدى شركات قطاع الأعمال العام والخاص والمؤسسات الصحفية حيث يصل إجمالى الدبونيئات الخاصة لشركات القطاعين العام والخاص إلى ٢٤ مليار جنيه .

شهر مهلة للمتخلفين لتقديم الإقرار السنوى لصرف المعاش



وحيد حماد

المعد لهذا الغرض.. كما تم تكليف رؤساء المناطق باخطار الإدارة العامة للمعاشات برئاسة الصندوق ببيان أسبوعى بالحالات المتخلفة عن تقديم الإقرار.. وأكد رئيس الصندوق على أنه تم تطوير أنظمة الحساب الآلى بما يمكن من متابعة بيانات وملفات أصحاب المعاشات والإقرارات الدورية .. وطالب رئيس الصندوق أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بتقديم الإقرار الدورى لاستمرار استحقاق صرف المعاش فى موعده ويتم تقديم الإقرار لكتب التأمينات التابع له صاحب المعاش أو المستفيد .. أما بالنسبة للذين عاجزين عن الكسب والمستفيد من المعاش فيشترط لاستمرار صرف تنسيجه فى المعاش أن يتقدم إلى مكتب التأمينات التابع له لتوقيع الكشف الطبى الذى يفيد استمرار حالة العجز وذلك فى المواعيد المحددة حتى يتجنب إيقاف صرف المعاش.

تقرر إجراء مراجعة شاملة لجميع حالات المعاشات لضمان سلامة استمرار أصحابها فى الصرف وذلك من خلال التكدس من قِبل أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم بتقديم الإقرارات الدورية التى تقيد أحقيتهم فى استمرار صرف المعاش.

صرح بهذا السيد وحيد حماد رئيس صندوق التأمين الاجتماعى على العاملين بقطاع الأعمال العام والخاص .. وأضاف بأن الهدف من هذا الإجراء التكدس من أحقية جميع الحالات فى استمرار الصرف وقطع أو تعديل المعاشات بالنسبة للحالات التى تغيرت أوضاعها القانونية مثل حالات الزواج أو الوفاة أو الالتحاق بعمل وذلك حتى لاتتراكم مدبونيئات على المواطنين وتؤدى إلى التفتيش وقال رئيس الصندوق إنه تنفيذ الأحكام القرار الوزاري بشأن الإقرارات السنوية تم تكليف جميع مديري المكاتب بالتأكد من وجود هذه الإقرارات بملفات أصحاب المعاشات أو المستحقين ومنزى عن تقاض بعض أقسام المعاشات عن الالتزام بهذا القرار وضرورة إعداد خطة إدارة مراجعة المعاشات ومطالبه أصحاب المعاشات أو المستحقين ممن لم يلتزموا بتقديم الإقرارات ، وذلك باخطارهم على عناوينهم لتقديم المكتب المختص وتقديم هذا الإقرار على التهجيز وتقديم هذا الإقرار على التهجيز

العمراوي:

٢٣,٥ مليار جنيهه استثمارات جديدة فى عشرة شهور

أعلن الدكتور محمد الغرابى رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أن جملة رؤوس الأموال الجديدة التى تم ضخها فى السوق المصرى خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالى بلغت ١٤ مليار جنيه لتأسيس شركات جديدة بخلاف ٩,٥ مليار جنيه فى صورة توسعات لمشروعات قائمة .. وأكد أن إقبال المستثمرين الأجانب على الاستثمار فى مصر يعود إلى تميز مناخ الاستثمار فى مصر وعدم تمييز قانون الاستثمار بين المستثمرين المحليين والأجانب وإطلاق يد المستثمرين فى تحويل رؤوس الأموال والأرباح دون أية قيود أو عوائق .

مجلس الشعب يناقش تقريراً حول دعم الصناعات

كتب - عيد الوهاب محجوب:

يناقش مجلس الشعب في دورته الجيدة تقريراً أعدته لجنة الاقتصاديات والشكاوى بمجلس الشعب حول دعم الصناعات الصغيرة.

أكدت اللجنة في تقريرها ضرورة الحفاظ على صفار المستثمرين والمقترضين لدعم الصناعات الصغيرة باعتبارها القاعدة الأساسية للصناعة والقادرة على استيعاب أعداد كبيرة من البطالة.

طالبات اللجنة مناقشة المشاكل التي تعترض صفار المستثمرين المقترضين من بنك التنمية الصناعية .. بضرورة تصحيح أوضاع هذا البنك لعدم قيامه بدوره كاملاً في دعم الصناعات الصغيرة والمغنية .. بالإضافة إلى ضرورة دراسة حالة المتعثرين لدى هذا البنك كل على حدة والنظر في أمر إعادة تأهيل الصناعات التي تسمح ظروف الدراسة بتأهيلها . كما طالبت اللجنة بإعادة النظر

في حجم الفوائد الموصولة على أصل الدين المقترض والمستثمر الصغير وإعادة تقديرها بما يسمح بإمكانية سدادها لأن حجم الدين الآن وصل إلى حد كبير أكبر من إمكانيات أي صناعة على السداد مع برمجة الدين على عشر سنوات مع سنة سماح للصناعات التي تستطيع تغيير مواردها لإعادة تشغيلها . وكان أعضاء اللجنة قد أكدوا خلال مناقشتهم ضرورة مناقشة أوضاع بنك التنمية

الصناعية وتصحيح مساره حيث تسبب في ضياع المئات من المصانع الصغيرة والأورش وبعضها أغلق تماماً والبعض الآخر في طريقه للإغلاق حيث أصبح حجم التعثر الكامل يمثل ٢٠٪ من حجم عملاء البنك بسبب توقف مصانعهم وورشهم والبعض منهم هارب من الأحكام والسجون و ٢٠٪ من حجم العملاء في حالة تعثر جزئي شديد في طريقهم إلى الصالح بالأخريين وهذا يؤكد أن هناك إخسالا في إدارة هذا البنك.

اللجنة النيابية للصالحين

بانتقل البري بصفه تساهل:

لمصلحة من تغيير خطوط

سير الميكروبيات

في مركز سمنود تم تغيير مسارات الميكروبيات بجميع قرى المركز وأيضاً مركز المحلة الكبرى وذلك من بداية الخط عند شركة النصر وحتى بنك ناصر وتحويل خط السير إلى طريق مجمع المحاكم .. الغريب أن الطريق الجديد ليس به أية مصالح حكومية أو منشآت مما يضطر مع الزكباب ومعظمهم من الصالحين الذين يتوجهون يومياً إلى أعمالهم مما يضطرهم إلى استعمال وسيلة مواصلات ثانية تنقلهم إلى مقر عملهم وبالتالي مضاعفة الأجرة التي يدفعونها ثمناً وعملاً .. الأكثر غرابة أن توبيسات المرفق الداخلي مازالت تصدر في نفس خط السير القديم وتتجاوز حتى شارع البحر .. أعضاء مجلس إدارة اللجنة النيابية للثقل البري يشكون من هذا ويصرحون بأنهم لا يوافقون على طرقت حرب سمنود لمشاهدة تكس السيارات داخل المواقف لعدم وجود ركاب

.. ولجنة وزارية لدعم الصناعات الصغيرة

وصرح أحمد نصار مدير أول الصندوق الاجتماعي بأن هناك لجنة منعقدة حالياً شكلها رئيس الوزراء خاصة بالتمويل للصناعات الصغيرة وتضم عدداً كبيراً من الجهات المصرفية في مصر ، حيث تبحث هذه اللجنة في المشروعات الصناعية الصغيرة المثمرة ودراستها باستفاضة ووضع الحلول العاجلة لها لتلقيها والنهوض بها مرة أخرى.

وأوضح شاهين مبراح الدين رئيس بنك التنمية الصناعي أن البنك يقوم حالياً بدراسة أحوال المقترضين لوضع الحلول كي يستطيع الاقتراض أن ينهض من عثرته مؤكداً أن هناك سياسة جديدة للتطهير داخل البنك.

.. و خطة قومية لبرامج تنمية الصناعات الصغيرة

ومن ناحية أخرى أكد اللواء مصطفى عبدالقادر وزير التنمية المحلية ضرورة تحديد جهة واحدة للإشراف على الصناعات الصغيرة تكون مسئولة عن دعمها وتتولى التنسيق بين الوزارات والجهات المتعاملة معها .

وطالب في بيان له أمام لجنة الإنتاج الصناعي والطاقة بمجلس الشورى بضرورة تحديد كيان مؤسس لتمويل الصناعات الصغيرة بصورة لاتعوق قيام هذه المشروعات . وأكد أهمية توزيع الأراضي على الراغبين في إقامة المشروعات الصغيرة بالمناطق المرافقة إليها مجاناً مع توجيه عدد من المشروعات الكبرى لخدمة محافظات الصعيد . من جانبه دعا الدكتور علي الصعيدي وزير الصناعة أمام اللجنة إلى ضرورة تحديد متطلبات السوق ووضع مفهوم موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث الحجم والتمويل لتتمكن من الحصول على الخبرات والقروض اللازمة لدفع عملية الإنتاج بها .

وأكد على دور تنمية الصناعات والصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم الصناعات الصغيرة وأعلن أن الوزارة تعد حالياً خريطة متكاملة من حجم المدات الصناعية التي تتيج محلياً وتعريفها لأصحاب المشروعات لإحداث التكامل بين الصناعات مع وضع مقاييس محددة لمعدات الإنتاج.



د. مصطفى عبدالقادر



د. علي الصعيدي

الصناعة الجديدة وتوصيل المرافق إليها مجاناً مع توجيه عدد من المشروعات الكبرى لخدمة محافظات الصعيد . من جانبه دعا الدكتور علي الصعيدي وزير الصناعة أمام اللجنة إلى ضرورة تحديد متطلبات السوق ووضع مفهوم موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث الحجم والتمويل لتتمكن من الحصول على الخبرات والقروض اللازمة لدفع عملية الإنتاج بها .

وأكد على دور تنمية الصناعات والصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم الصناعات الصغيرة وأعلن أن الوزارة تعد حالياً خريطة متكاملة من حجم المدات الصناعية التي تتيج محلياً وتعريفها لأصحاب المشروعات لإحداث التكامل بين الصناعات مع وضع مقاييس محددة لمعدات الإنتاج.

الث المصيرة

كما أكدت اللجنة على تضاعف الوضع بالنسبة لعملاء البنك الذين حصلوا على قروض عادية فاقدها تصل مابين ١٥٪ إلى ١٧٪ وتضاعفت لهم الفوائد على التأخرات وكانت النتيجة المنطقية والمتوقعة ترفعا كاملا لحوالى ٢٠٪ من حجم العملاء في حالة تعثر كامل وأغلقت مصانهم وورشهم وتم تسريح العمالة وأصبحوا مطاردين بأحكام قضائية ومهدين بدخول السجون بالرغم من وجود ضمانات لهؤلاء العملاء.

٢٢ عضو مجلس الشعب يطالبون مناصرة أسباب عدم ظهور ألف الثاني

تقدم اثنان ومشرون نائبا بمجلس الشعب المصرى يطلبان للدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب مناقشة أسباب عدم ظهور الصف الثانى من القيادات وأثره على الأداء في المواقع التنفيذية والسياسية.

وأكد الأعضاء الذين طالبوا بحضور الوزراء المختصين لمناقشة هذا الموضوع أن غياب الصف الثانى كان له انعكاسه على قصور الأداء الإدارى في مساهمة التطورات العالمية المتلاحقة.

وانتقد الأعضاء فشل الأحزاب السياسية في معالجة مشاكل المجتمع وقضاياها بسبب استئثار الصف الأول بالقرار دون اعطاء الفرصة لكارى جديد قادر على تحمل المسؤولية والقيادة في المستقبل.

خطة خمسية لتطوير مكاتب الاستخدام

كتبت-هويدا غنيم:

تقوم وزارة القوى العاملة والهجرة بالتعاون مع الجانب الكندى بتطوير مكاتب الاستخدام ، كى تذى دورها الهام ، فى مجال التشغيل على المستوى العالمى ، سواء بالنسبة لأصحاب الأعمال أو طالبي العمل.

صرح بذلك أمين عثمان مدير عام إدارة الاستخدام الدائم والمؤقت بالوزارة ، وقد أضاف سياسته قائلا: وسوف يتم هذا التطوير ، بإمداد المكاتب بأجهزة الفاكس والكمبيوتر والأدوات المكتبية ، التى تتناسب مع الخدمة المتميزة فى مجال الاستخدام ، وكذلك تدريب العاملين بهذه المكاتب على أداء الخدمة بالنسبة الجيد.

هذا ، وسوف يتم تطوير مائة مكتب خلال خمس سنوات (٢٠٠٢/٢٠٠٧) أى بمعدل ٢٠ مكتباً فى كل عام ، على أن يقوم الجانب الكندى بتطوير خمسة مكاتب سنوياً ، أما الجانب المصرى -متمثلاً فى وزارة القوى العاملة والهجرة- فسوف يقوم بتطوير ١٥ مكتباً ، وذلك باعتمادات مالية ، تدبرها بالخطة الخمسية ٢٠٠٣/٢٠٠٧.

ومن جهة أخرى قام الصندوق الاجتماعى بالتعاون مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وسوق العمل بالوزارة -تقليدياً لتعليمات الجانب الكندى- بعمل نظام متكامل من دليل التصنيف المهني، حتى يسهل على مدغلى البيانات استخدام هذا الدليل.

كذلك تمت مناقشة المشاكل الخاصة بالبرامج، وكيفية تسهيلها لدغلى البيانات وتكليف المبرمجين بعمل تقارير سليمة من أهم المهن الراجعة والمتنشرة فى سوق العمل ، وذلك فى إطار المكاتب التى سوف يتم افتتاحها طبقاً للتطوير.

زيادة فرص التوظيف للمرأة فى الألفية الجديدة

كتبت - أمل البرنس:



هوى بدران

تتفد رابطة المرأة العربية بالتعاون مع ست جمعيات أهلية بثلاث محافظات وهى بورسعيد والقليوبية والجيزة مشروع زيادة فرص توظيف المرأة المصرية فى الألفية الجديدة الذى يسهم بشكل مباشر فى دمج المرأة فى المجتمع .. ويستمد المشروع أهميته من أنه مع ازدياد صعوبة الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وازدياد نسبة البطالة فى المجتمع إلا أنه يقوم بعملية التوظيف ليرد بذلك على احتياجات اقتصادية ألا وهى زيادة دخل الأسرة عن طريق توظيف المرأة ويرد أيضا على احتياجات اجتماعية وثقافية من حيث أهمية عمل المرأة ومشاركتها فى العملية الإنتاجية .

وعن نشاط المشروع تقول د. هدى بدران رئيسة رابطة المرأة العربية أولا يتم عمل مسح لسوق العمل ثم استئبال للسيدات اللاتى يرغبن فى الانضمام ودراسة حالتهم من خلال مجابىر اختيار السيدات (دخل الأسرة - مستوى التعليم) ثم التدريب وبعد ذلك يتم التوظيف والمتابعة الدورية لمدة ثلاثة شهور وعن شروط التقدم للمشروع تقول : لا يقل السن عن ١٨ سنة وتكون حاصلة على الشهادة الإعدادية فما فوق ولا تعمل وتشارك فى إعالة أسرته وتكون مقيمة فى إحدى المحافظات المشار إليها .

يجدر بالذكر أن أكثر من ٦٠ ٪ من الوظائف تكون فى مجال العمالة الفنية وبالأخص صناعة الملابس .

مشروع علاجى لعمل البناء والأخشاب ببلبيس والمناشر



السيد عميرة

اللجنة التقائية للعاملين بصناعات البناء والأخشاب بمركز بلبس ومدينة العاشر من رمضان تقيم فى عضويتها أكثر من ١٠ آلاف عضو بدأت فى تنفيذ مشروع علاجى لخدمة أعضائها مجاناً من خلال صندوق الزمالة بالنقابة .. صرح بهذا النقابى السيد عميرة

رئيس اللجنة التقائية موضحاً أن اشتراك العضو السنوى فى هذا المشروع ثمانية جنيهات باستفيد منه العضو وأسرته - الأب والأم ، والزوجة ، والأولاد القصر - حيث يتاح للمشتترك والمستفيدين إجراء الكشف الطبى وعمل التحاليل والأشعاع لدى الأطباء والمراكز المتعاقدة مع اللجنة التقائية بموجب خطاب من اللجنة ، وفى حالة إجراء الجراحات للعضو الحق فى صرف مبالغ تتراوح ما بين مائة ومائتين جنيه .. وأضاف رئيس اللجنة السيد عميرة أن اللجنة بصدد إنشاء مركز علاجى لخدمة أعضائها.

تحدثت على صفحات مجلة "العمل" عن مرحلتين من مراحل تطور قانون العمل في مصر.. المرحلة الأولى "قصور نطاق الحماية التي كفلها القانون" .. والمرحلة الثانية: "كثرة التعديلات في قوانين العمل ثم توحيددها" ، واتحدثت في هذا العدد عن المرحلتين الثانية والثالثة وهما: "التحول الاشتراكي" و"الافتتاح الاقتصادي"



أنه مجرد فرص رقابة من جانب العمال على الإدارة ، والاقتصار على مهاجمتها داخل هذه المجالس أو الزايدة في المطالبة بحقوق العمال .
٢- عدم الإعداد الكافي لمعالي العمال في تلك المجالس للتدريج وتزويدهم بالمعلومات الضرورية لحسن قيامهم بمهمتهم ويشركون مشاركة إيجابية في دراسة ويبحث المشروعات التي تعرض على مجالس الإدارة وإيجاد الحلول المناسبة لها .

٣- كذلك اقتصرت التجربة على مشاركة العمال في الإدارة على مستوى الشركة ، ولم تمتد إلى المشاركة على مستوى الصناعة ككل .

■ ثانيا: الاتجاه إلى الاعتماد على تشريع العمل كأداة تنظيم وتخطيط

١- اتضح اتخاذ تشريع العمل أداة التنظيم المستخدمة إذ يتضمن قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ أحكاما بإنشاء مكاتب توظيف تتولى تسجيل المتعطلين ، والعمال الجدد في سوق العمل ، وتنظم إجراءات ترشيحهم للوظائف الشاغرة ، مع تقديم أصحاب الأعمال بيانات دورية يمكن الاعتماد عليها في تخطيط العمال وتنظيم العمل ، هذا فضلا عن تضمين القانون أحكاما بشأن التدريب المهني والتلمذة الصناعية (التدرج المهني) ، والتأهيل المهني للعجز ، وكذلك أحكاما لتنظيم تشغيل الأجانب. ونظرا لأن القضاء على البطالة من أول واجبات المجتمع الاشتراكي لجأ المشرع إلى نفيش ساعات العمل إلى ٤٢ ساعة في الأسبوع كوسيلة للقضاء على البطالة بجانب خلق فرص العمل وتعريم العمل الإضافي بعدم السماح للعمال في العمل في أكثر من منشأة واحدة من المنشآت ، وعدم تعيين الفرد إلا في وظيفة واحدة سواء في الحكومة أو المؤسسات العامة أو في الشركات والجمعيات والمنشآت الأخرى .

٢- اتضح اتخاذ تشريع العمل أداة للتخطيط في محاولة إعادة توزيع الدخل القومي بما يكلل حصول عنصر العمل على نصيبه العادل من الدخل القومي لتوفير الحياة الكريمة له ، فزرتع معنوياته ، وتزداد رغبته في تحقيق اقتصاد قومي قوى قادر ومستقر في مجموعه .

يتم شغلها بالانتخاب السري المباشر ، على أن يكون أحدهما للعمال والآخر للموظفين ، وقد تبين فيما بعد أن نسبة المشاركة كانت غير كافية ولا تحقق مشاركة حيوية وفعالة .

لذا تم تبني هذه المشاركة بإصدار القانون ١٤١ لسنة ١٩٦٢ وفيه من القرارات التي تلخص أحكامها في الآتي :

١- زيادة عدد الأعضاء المنتخبين في مجالس الإدارة من اثنين إلى أربعة ، وبعد أعضاء المجلس من سبعة إلى تسعة ، وعدم التفرقة عند انتخاب ممثلي العمال بين عامل وموظف .

٢- زيادة مدة العضوية من سنة واحدة إلى سنتين لكي تتاح للأعضاء المنتخبين الفرصة الكافية لاستيعاب دورهم وتحمل مسؤولياتهم .

٣- اشتراط انعقاد مجلس الإدارة مرة واحدة في الشهر على الأقل بعد أن كان المجلس يعقد مرة كل ثلاثة شهور ، وذلك ضمانا لفاعلية المشاركة .

٤- حماية أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين ، وكذلك أعضاء مجالس التشكيلات النقابية ، من وسائل الضغط والتهديد بالفصل أو بالإيقاف من العمل ، وذلك بنقل سلطة توقيع هذه الجزاءات عليهم إلى المحاكم التأديبية بدلا من السلطات الإدارية وذلك بموجب القرار بقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قانون النهاية الإدارية .

٥- إنشاء لجنة أو أكثر لشئون الأفراد وتضم ثلاثة أفراد في كل شركة على أن يكون من بينهم واحد أو أكثر من أعضاء مجالس الإدارة المنتخبين

وقد قصد بهذه التشريعات تدعيم التشريع الذي نص على التمثيل النسبي للعاملين في مجالس الإدارة ليكون له فاعلية ويوفر لأعضاء مجالس الإدارة في الشركات ، وأعضاء مجالس إدارة الشركات حصانة وحماية تمكنهم من مباشرة مسؤولياتهم بحرية تامة .

وعلى الرغم من ذلك واجهت تجربة المشاركة في الإدارة العقبات والمشاكل منها :

١- عدم فهم المقصد من اشراك ممثلي العمال في مجالس الإدارة ، وهو تعاون العمال مع الإدارة في تحقيق صالح الإنتاج ، وفهم على

المرحلة الثالثة : مرحلة التحول الاشتراكي

يعتبر عدوان عام ١٩٥٦ نقطة مثرية في تحول الحياة في مصر اقتصاديا وسياسيا نحو الأذ بمراحل المجتمع الاشتراكي خاصة بعد إرساء الميثاق قواعد تنظم هذا المجتمع منذ عام ١٩٦٢ الذي صدر في ٢١ مايو من نفس العام متضمنا مبادئ تتمثل للعمال والإنتاج .

وكان ضمن هذه المبادئ:

مسئولية العمال من أدوات الإنتاج بتولي تشغيلها والحفاظ عليها ، والاشتراك في إدارتها ، وفي ثمار أرباحها .

٢- مضاعفة الدخل كل عشر سنوات ، لمواجهة الزيادة في عدد السكان وإيجاد فرص العمل وخلق فرص العمل ورفع مستوى المعيشة .

٣- الاتجاه نحو التخطيط الاقتصادي والاجتماعي

٤- تأميم المشروعات الاقتصادية الحيوية ، وخلق قاعدة القطاع العام

٥- استهداف الكفاية في الإنتاج والعدالة في توزيع الدخل القومي ولقد صيرت عقب ذلك تشريعات تضع هذه المبادئ موضع التنفيذ خاصة ما يخص منها بفحص العمل ، متأثرة بهذا الاتجاه ، ومبررة عنه في المحاور التالية :

أولا: تحقيق المزيد من الديمقراطية الصناعية بأشراك العمال مع أصحاب الأعمال ومديرى الشركات العامة في إدارة وتوجيه مجلة الإنتاج ثانيا : الاعتماد على تشريع العمل كأداة في تنظيم الاستخدام والتوجيه والتخطيط الاقتصادي ، كوسيلة مساعدة على تنفيذ الفطة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .

ثالثا : توحيد انظم في معاملة العمال في مختلف الوحدات والقطاعات الداخلة في نطاق القطاع العام

■ أولا: تحقيق المزيد من الديمقراطية الصناعية

صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ ينظم طريقة تشكيل مجالس الإدارة في الشركات مستهدفا اشتراك العمال اشتراكا فعليا في مسؤوليات الإدارة ، وذلك بالنص على تخصيص مقعدين في إدارة الشركات للعمال والموظفين

وقد تمثل ذلك في صدور قانون ١١١ لسنة ١٩٦١ بتعديل قانون الشركات بحيث تجنب من أرباحها الصافية البالغة ٢٥% نسبة ٥% للخدمات الاجتماعية والإسكان لصالح العمال ، ونسبة ١٠% من صافي تلك الأرباح لصالح الخدمات الاجتماعية المركزية وتوزع الـ ١٠% الأخرى على العاملين .

كذلك صدر القرار بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ بتحديد حد أدنى للأجور للعامل الذي تجاوز ١٨ سنة .

■ **ثالثاً: توحيد النظم في معاملة العمال**
تصبح أيضاً الاتجاه نحو توحيد النظم المعمول بها في معاملة العمال بعد أن أظهرت حركة التأميم عن وجود أنظمة متعددة للعمال الذين يشتغلون في المشروعات التي تم تأميمها ، فصدر القرار الجمهوري رقم ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ بتوحيد المعاملة بين موظفي وعامل المصوغة الأولى من الشركات التي تم تأميمها ، حيث نصت على أن يسرى على موظفيها وعاملها أحكام قوانين العمل ، والتأمينات الاجتماعية ، والقرارات المتعلقة بها فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه الأنظمة ، ويسرى على عمال المؤسسات العامة التشريعات الخاصة بعمال الحكومة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه الأنظمة تم صدر القرار الجمهوري رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة .

ولكن على الرغم من فراء هذه الفترة من حيث اتجاه التشريعات نحو الاشتراكية ، إلا أن ما يؤخذ عليها صدورها متأثرة بتجارب مطبقة في دول أجنبية ونظريات تتمشى مع المبادئ المألوفة فيها دون دراسة متأنية لدى صلاحياتها للتطبيق في المجتمع المصري ، لذا ظل بعضها نصوصاً جامدة خاصة ما كان منها متعلقاً بالديمقراطية الصناعية ، والتي نصت بإنشاء لجان مشتركة ومجالس استشارية من ممثلي العمال وأصحاب العمل ، على الرغم من أهميتها لاستقرار علاقات العمل أرفع مستوى الكفاءة الإنتاجية ، وتجاوب العمال مع الجهود التي تبذل لتطوير وسائل العمل ومشاركتهم في ابتكار التحسينات الفنية وتحقيق المزيد من التقدم في نظم ووسائل العمل كذلك أحدثت بعض النصوص التشريعية السابقة على النمو الاقتصادي للمجتمع تأثيراً عكسياً لتقرير التأمينات الاجتماعية بالنسبة للعمال تحت التدريب مما جعل أصحاب الورش والمحلات الحرفية يجمعون عن تشغيل العمالة تحت التدريب مما أضر بإعداد الأجيال الجديدة من المهارين والعمال المهرة ، وقد عدل هذا الوضع بعد ذلك بالانقصار على التأمين عليهم

ضد إصابات العمل وحدها أما فيما يتعلق بمحاولة توحيد نظم المعاملة العمالية ، فإنه على الرغم من أنها قضت على الأنظمة والقواعد التي كان معمولاً بها في مختلف المشروعات التي تم تأميمها : إلا أن المحاولة لم تكتمل فبقيت ثلاثة أنظمة معاملة الموظفين والعمال في القطاع العام هي :

١- نظام المؤسسات العامة وتطبيق لائحة نظام موظفي وعامل المؤسسات العامة مع اعتبار نظام موظفي وعامل الحكومة هو المرجع فيما لم يرد بخصوصه نص في أحكام في هذه اللائحة .
٢- نظام لعمال الشركات الممولة المملوكة للشعب القانوني السابق على التأميم ، وتطبق عليهم أحكام لائحة موظفي وعامل الشركات فيما هو أسخى مما ورد في قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ، ويطبق عليهم حالياً قانون العاملين في شركات القطاع العام رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨

■ المرحلة الرابعة :

مرحلة الانفتاح الاقتصادي

انتهجت مصر في أعقاب حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ سياسة اقتصادية جديدة أطلق عليها " سياسة الانفتاح الاقتصادي " ويقصد بها إلغاء القيود والإجراءات ، الاقتصادية والاستثنائية لإلغاء القوانين الاقتصادية العالنية فرض العمل والقرى العاملة فرص النشاط والانطلاق لبناء الاقتصاد المصري على أسس سليمة .
لقد كان زيادة عبء التنمية أيضاً على الشعب المصري كبيراً لعدم كفاية الموارد المحلية للقيام بها وكان من الضروري الجوء إلى الموارد الخارجية لتأمين هذا الاقتصاد الذي لا يستطيع أن ينهض بالتنمية ، ويعمل بها ، ومن هنا كانت الدعوة إلى الانفتاح الاقتصادي دعوة مبنية على تدبير احتياجات الاقتصاد المصري من ناحية وعلى تقدير الفرص المتاحة للتعويل الخارجى من ناحية أخرى ، وهنا كان من الممكن الانفتاح على روس الأموال العربية والأجنبية والتعامل معها ولكن من واقع استقلال اقتصادى وسياسى .
وحقيقة كانت هناك محاولات قبل إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادي لإشراك رأس المال الأجنبى ، إلا أن الاستثمارات الأجنبية ظلت محدودة ومقصورة أساساً على الاستثمار في قطاعي البترول والنوء لأن الاستثمار الأجنبى يحتاج فوق التسهيلات للقانونية ضمانات واقعية وإلى مناخ يسوده الاستقرار .

قانون الانفتاح

رغبة في تشجيع روس الأموال العربية والأجنبية على الاستثمار في البلاد ولتنظيم هذه العملية تنفيذاً لهذه السياسة صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مدعلاً بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والذي قام على مبادئ سبعة أهمها

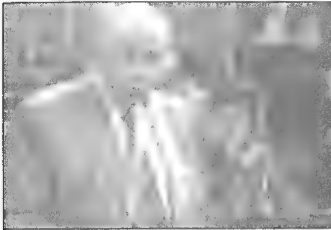
المذكورة الإيضاحية للقانون المشار إليه هي :

- ١- ضمان تحقيق مصلحة مشتركة للاقتصاد القومى والمستثمر العربى والأجنبى .
- ٢- إفساح المجال لمشاركة رأس المال الوطنى العام والخاص مع روس الأموال العربية والأجنبية .
- ٣- تهئية المناخ المناسب لتسهيل لتقال روس الأموال العربية .
- ٤- تهئية المناخ المناسب لقيام مركز مالى ونقدى في مصر يتمشى مع احتياجات المنطقة العربية لهذا النوع من النشاط ، ويساعد على توفير فرص توظيف الأموال العربية في المنطقة العربية ذاتها .
- ٥- تقديم ضمانات كافية ضد المخاطر غير التجارية ، وحوافز مناسبة لتشجيع الاستثمار .
- ٦- خفض العوائق الإجرائية التي تؤثر على نمو حجم الاستثمار .
- ٧- منح الأولوية للمشروعات التي تساعد على زيادة الموارد البلاد من العملات الأجنبية وكذلك المشروعات التي تجلب معها تكنولوجيا متقدمة ،
- أما مكونات القانون فتشتمل :
 - ١- تحديد المقصود بالمال المستثمر ، وتحديد مجالات الاستثمار بما يخدم أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
 - ٢- تقرير الإعفاءات الضريبية والجمركية التي تمنح لرأس المال المستثمر ، والمزايا والتسهيلات الأخرى المطلقة بتحويل النقد والاستثمار .
 - ٣- إجازة إعادة تحويل رأس المال المستثمر والأرباح الصافية .
 - ٤- إنشاء هيئة الاستثمار العربى والأجنبى التي تبحث طلبات الاستثمار وتهيمن على المناطق الحرة .
 - ٥- تقرير التسهيلات والإعفاءات للمشروعات التي تنشأ في المناطق الحرة .
- ١- إن تقييم النتائج المترتبة على صدور هذا القانون ينبغي دائماً أن يتم في إطار ثلاثة ضوابط رئيسية :
 - ١- الارتباط بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
 - ٢- الالتزام بمبادئ الموائيق الأساسية وأحكام الدستور .
 - ٣- الموازنة بين الفائدة التي تعود على المستثمر العربى والأجنبى والفائدة التي تعود على الاقتصاد القومى
- والدراسات في قانون العمل بقية لازالت في عرض مراحل التطور التاريخى القانونى ، وتحليل معيقاتها وتناجها وانكساراتها على مضمونهم ومحتوى قانون العمل الموحد المزمع إصداره قريباً بإذن الله .

بدأ مجلس الشعب في أولى جلساته بجورته البرلمانية الجديدة والتي بدأت في السادس عشر من الشهر المنصرم مناقشة مواد قانون العمل الجديد بعد أن وافق المجلس من حيث المبدأ في دورته البرلمانية السابقة على مشروع القانون ويعتبر صدور قانون العمل الجديد من أهم الوسائل التي ستحقق المزيد من الاستقرار لعلاقات العمل في مصر والتوازن بين طرفي الإنتاج أي بين أصحاب الأعمال والعمال بما يواكب مرحلة الإصلاح الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة على الصعيدين المحلي والإقليمي .. كما يضع أسسا قانونية لحل الإضراب للعمال مقابل حق الغلق لأصحاب العمل ويحدد مراحل قانونية لممارسة هذا الحق بما يحافظ على الاستقرار ويهدم الإنتاج ويتفق مع قوانين العمل الدولية التي وقعت عليها مصر .

■ عبد الوهاب محبوب

مجلس الشعب.. وقانون العمل الجديد



■ أحمد العمادى وزير القوى العاملة يعقب على تساللات النواب

قائما آخر وممثلين عن وزارة القوى العاملة واتحادى العمال والصناعات ويكون قرارها بأغلبية الأصوات وفي قوة قرار محكمة ابتدائية ويكون الطعن عليها أمام محكمة الاستئناف المختصة بسرعة البت في القضايا العمالة وضمنان حقوق العمال وذلك بدلا من اللجنة الثلاثية الحالية التي تضم ممثلين للأطراف الثلاثة فقط وتطول فترة البت في حكمها مما يتسبب في مشاكل العمال ، كما شهد المشروع على صاحب العمل بعدم تكليف العامل بأعمال أخرى غير عمله الأصلي أثناء فترة التفاضى أو إنهاؤه أو وقف أجزه .

تكتين التفاضى بين صاحب العمل والعمال

ويقين المشروع التفاضى بين ممثلي أصحاب الأعمال والعمال من خلال مراحل ثلاث تشمل التوفيق بينهما كمرحلة أولى لرض الشاغل بينهما ثم التحكيم كمرحلة ثانية بعد فشل الأولى وذلك للاتفاق

ويحافظ على المكتسبات التي تحققت للعمال ويعتبرها كحد أدنى المزاي على أن يتم التفاضى على مزاي جديدة وفق حاجة وظروف العمل .

لجنة عليا لتخطيط القوى العاملة

واستحدثت القانون الجديد تشكيل لجنة عليا لتخطيط واستخدام القوى العاملة بالداخل والخارج تقوم برسم سياسات التشغيل وأساليب تنفيذها بما يضمن حقوق العاملين بالداخل والخارج وقسم الجهات التي تتولى توفير فرص العمل بالخارج وفيها وزارة القوى العاملة وشركات الحياق العمالة التي تعمل تحت إشرافها واتحاد العمال من خلال إدارات متخصصة وبما يضمن ، حقق العمالة المصرية بالخارج

لجنة خصامية سرعة

التي في القضايا العمالية واستحدثت المشروع لجنة خصامية برئاسة قاضي مستشار للبت في النزاعات العمالية وتضم

عملاء صاحب العمل أو قبول مدايا ومكافآت أو مصولات أو جمع تبرعات.

وأكد المشروع حظر تشغيل العامل في المشروعات الصناعية أكثر من ثمان ساعات وتخفيفها إلى سبع ساعات في المشروعات الأخرى ، كما حظر تشغيل النساء والأطفال في ورديات مسائية ومنع السيدة العاملة إجازة وضع لمدة ٩٠ يوما ثلاث مرات طوال مدة خدمتها وحظر عملها أثناء فترة الوضع وأكد على عدم جواز تحديد سن العاش بأقل من ٦٠ عاما

علاقات العمل

وينظم القانون علاقات العمل التفاوضية بين ممثلي أصحاب الأعمال والعمال بمختلف منشآت القطاع الخاص والاستثمارى والأعمال العام والتي يسرى عليها أحكامه دون العاملين بالحكومة بما يتفق والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحالية ، ويضع نظاما قانونيا للتفاوض بين الطرفين فيما تظل الحكومة كطرف ثالث لراقبة التوازن بينهما وتحقيق السلام الاجتماعى ، وذلك من خلال وزارة القوى العاملة ومديرياتها بالمحافظات .

ويشجع قانون العمل الجديد إتاحة فرص جديدة للاستثمار وتطوير وتحسين المنتج المصرى لمواجهة منافسة الأسواق الخارجية والعمل بانفاقيات التجارة الدولية كما يحافظ على الحقوق الأساسية للعمال ويراعى مصالح أصحاب الأعمال في إطار متوازن ويتلافى سلبيات القانون الصالى للعمل

يحدد المشروع نظم العمل بالداخل والخارج من خلال لجان متخصصة ويقر بتشكيل مجلس أعلى للأجور برئاسة وزير التخطيط وتحديد حد أدنى للأجور على كافة المستويات وفق المتغيرات الاقتصادية لتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار ويضع نظاما جديدا للأجور خلال ٦٠ يوما من تصديق الرئيس حسنى مبارك على المشروع بعد إقراره من مجلس الشعب ويتم كل ثلاث سنوات تصديق المد الأدنى للأجور وفق الوضع الاقتصادى .

ويسرى مشروع القانون على العاملين بالقطاع الخاص ولا يسرى على العاملين بالجهات الإدارية للدولة ووحدات الحكم المحلى وخدم المنازل وأسرة صاحب العمل .

استمرار عقود العمال في حالة البيع

وأكرم مشروع القانون أصحاب الأعمال باستمرار عقود العمال في حالة بيع المؤسسة أو تجزئها ولا يمنع البيع أو تصفيتها أو إغلاقها أو إفلاسها من الوفاء بجميع حقوق العمال .

حظر نقاضى رسوم على تشغيل العمالة وعظر المشروع على شركات تشغيل العمالة تقاضى رسوما من صاحب العمل ، كما منع العامل حق تجديد إجازته السنوية إذا كان منتقدا لأداء الامتحان في إحدى مراحل التعليم.

٧ ساعات لتشغيل العامل كما حظر على العامل القيام بعمل لدى الغير أو الاقتراض من

المرأة العاملة في قانون العمل

عقد المركز المصري لحقوق المرأة ندوة نقاشية عن وضع المرأة في قانون العمل الموحد بهدف التعرف على الميزات والصعوبات التي استحصل عليها المرأة في ظل هذا القانون ومنها: الحق في الاجازات وقضية طغيان المرأة والتمثيل في مستقطب المرأة.

وقد رأست الندوة الاستاذة نهاد أبو القمصان مديرة المركز وإشراف الأستاذ جاد البرعى المحامي بالنقض ، وفي الجلسة الافتتاحية تناول الدكتور أحمد البرعى رئيس قسم التشريعات الاجتماعية بكلية الحقوق جامعة القاهرة في كلمته موضوع تنظيم عمل المرأة في القانون المصري المقارن ، ثم تواتر كلمات المشاركين لمناقشة النقطة التالية بمراسلة وكيل كلية حقوق طنطا والسيدة عائشة عبد الهادي سكرتير شئون المرأة والطفل بالاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، وبعد الكلمات دارت مناقشات مفتوحة حول موضوع الندوة اشترك فيها عدد كبير من الحضور .

وفي تعليق عام وموجز عن أعمال الندوة والكلمات التي أقيمت فيها والمناقشات التي دارت بشأنها قدم في هذا العرض الموجز أهم ما اشتملت عليه أعمال الندوة من أفكار وآراء .

■ أصل البرنس

إجازة رعاية الطفل يجب ألا تكون مقصورة على المرأة فقط بل هي مسؤولية أسرة بمعنى أنها حق للرجل والمرأة.

وفي لقاء مع الدكتور أحمد البرعى رئيس قسم التشريعات الاجتماعية جامعة القاهرة : إك لنا على أن المشكلة تتعلق بسوق العمل وليس المرأة وحدها ، فالقانون وضع بعض الحلول لعمل المرأة وهي لا تلحق إجماعاً من الجميع فمثلاً المادة الفاصدة بإنشاء دور حضانات لأحد يقوم بإنشاء هذه الدور لا في القطاع الخاص ولا في القطاع العام.

ومن الأفكار العامة لعمل المرأة وما ينبغي أن تكون عليه في ظل العولمة يرى سيادته أنه في الماضي كان القطاع الحكومي العام ملكاً للدولة أما الآن مع التحول إلى السوق الحر والشغل في مرحلة السوق الحر فيجب أن تكون هناك مواجهة أخرى مع أصحاب الأعمال ، وهذا ما يترتب على التحول للقطاع الخاص ، ويضيف سيادته بأن أكبر مشكلة تواجه مصر الآن هي مشكلة البطالة ، فإذا تم حلها زادت

في البداية قدمت الدكتورة نهاد أبو القمصان مديرة المركز رئيسة حول وضع مواد القانون ومنها أنه طبقاً للتصور المصري والمواثيق

الدولية فإن للمرأة الحق في ممارسة العمل والتمتع بنفس فرص التوظيف وحرية اختيار المهنة والتساوى في الأجر وكذلك الأرباح الأخرى من حق في الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وخطر الفصل من الخدمة بسبب العمل أو الوضع ، فمثلاً نصت المادة ١٤ من الدستور على أن الوظائف العامة حق المواطنين جميعاً ، والمادة ١٠ على أن تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وغيرها من النصوص إلا أنه رغم عدم النص صراحة على ذلك هناك تمييز غير مبرر ضد النساء في مشروع قانون العمل طبقاً لما يراه الأستاذ جاد البرعى المحامي بالنقض فهو يرى أن هذا القانون جعل هناك توازناً للعمل بين حقوقهم وواجباتهم ، كذلك لا يستطيع القانون وحده أن يقدم حلاً .

فما يجتمع هو الذي يطور العلاقات ، كما يرى أنه بالنسبة

مشيراً إلى أن المشروع يحدد ساعات العمل للمرأة ويحظر عليها ليلاً ويمنحها إجازة لمدة ٣ شهور في حالة الوضع بدلا من ٥٠ يوما ولدتين خلال عملها ، ويبيّن تجديد عقد عملها لمدة أخرى بنفس الشروط وتحقيق التساوى بينها وبين الرجل في الحقوق كما ينظم عمل الأطفال في بعض القوانين و هو ١٥ عاما ماعدا بعض الأعمال الأخرى ويشدد على صاحب العمل توفير نظم السلامة والصحة المهنية للعاملين وتوفير الأجزاء المناسبة للمرأة لممارسة عملها .

وأشار وأشد إلى أن المشروع ينظم سوق العمل من خلال ضرورة استخراج تصريح لمزاولة أي مهنة بالداخل بعد اجتياز فترة اختبار ولمهنة محددة ويحق للاتحاد تنظيم تفسير فرض العمل بالخارج والحفاظ على حقوق العمال أثناء فترة التعاقد مؤكداً أن الاتحاد طالما طالب بعرض هذا المشروع على مجلسي الشعب والشورى من أجل تحقيق الاستقرار لعلاقات العمل وقد ساهم في بحث المشروع على مدار السنوات الماضية للتأكد من الضمانات اللازمة لحقوق العمال .

ومن المتوقع أن تشهد جلسات مجلس الشعب الفاصدة بمشروع القانون مناقشات حامية بين ممثلي أصحاب الأعمال وللمهاتم الخاصة بالنسبة لحق الإضراب للمعامل والقلق لأصحاب الأعمال وهو الموضوع الذي أثار اهتمام الطرفين في جلسات الاستماع الخاصة بالمشروع ، مثل عرضه للمرة الأولى على المجلس وبعد حرص اتحاد العمال على حشد التأييد لجانب العمال عند مناقشة المشروع .

ويتعين مشروع قانون العمل من أكبر القوانين التي صاحبها جدل واسع حيث استمرت مناقشته أكثر من تسع سنوات بمشاركة أطراف العمل وخبراء من منظمة العمل الدولية والنقابات المهنية والأحزاب السياسية والجهات التنفيذية والإدارية وتم تعديله أكثر من مرة ليتفق ومتطلبات الأطراف المعنية بطبيعة المرحلة الحالية.

على جميع شروط العمل من أجور وحوافز وساعات عمل وغيرها مما يحقق مصالح الطرفين ويدفع جهود الإنتاج ، وقد حدد المشروع وقتاً محددا لكل مرحلة من أجل التوصل لاتفاق الجانبين ويراعيت من وزارة القوى العاملة التي تأخذ دوراً محابداً بينهما .

الحق في الإضراب

ويمنح المشروع حق الإضراب للعمال وفق القوانين الدولية التي وقعت عليها مصر ، ولكنه نظم بحيث يكون كمرحلة أخيرة بعد فشل الاتفاق بين الطرفين خلال مرحلتى التوفيق والتحكيم وأن يكون من خلال النقابة العامة المعنية وليس أي أفراد أو لجان نقابية ، ويحظر الإضراب بعد المنشآت الحيوية وذات النفع والخدمات العامة حتى لا تتأثر العملية الإنتاجية مع ضرورة إخطار الجهة الإدارية قبل موعد الإضراب بوقت لا يقل عن أسبوعين ، والإضراب هنا يأتي بمعناه المهني وليس السياسي ولكنه وسيلة لتحقيق مطالب قانونية ويتم بعد إخطار النقابة المعنية وفي المقابل منح المشروع لأصحاب العمل حق غلق المنشأة وعدم لظروف اقتصادية قهرية ولكن إخطار الجهة الإدارية المختصة والتأكد من عدم قدرة المنشأة فعلياً على الاستمرار في العمل مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على حقوق العمال.

التوازن بين طرفي الإنتاج مصرع السيد راشد رئيس اتحاد العمال ووكيل مجلس الشعب ، بأن مشروع القانون يحقق التوازن بين طرفي الإنتاج ويحافظ على المصالح الصالية لهم بحيث لا تقلل العنصرية الدورية من (٢٧) سبعة بالمائة من الأجر الأساسي للعامل الذي تحسب عليه التأمينات الاجتماعية ويعطى الاتحاد الحق في التفاوض على تحقيق مكاسب جديدة .

وأضاف راشد أن اللجنة الخاصة لفض النزاعات تساعد على سرعة البت في التفاوض مع صاحب العمل وتتألف من سلطات اللجنة الثلاثية للعمل بها حالياً ،

تسبب حل المشكلات الأخرى المترتبة عليها .

وقد تناول سيادته الميزات التي تستحصل عليها المرأة في ظل القانون الجديد للعمل فأكد على أن ماستحصل عليه من أحكام خاصة فيما يتعلق بإجازة رعاية الطفل وبساعة الرضاعة هو حقها لأنها تقوم بوظيفة اجتماعية ، أما عن إجازة رعاية الطفل فقد حددتها مشروع في القانون الجديد لمدة مرتين طوال حياتها الوظيفية بالرغم من أن القانون السابق كان يحدد ثلاث مرات ويرجع أسباب ذلك لجعلها "مرتين" ، إلى تخفيف تكلفة المرأة بالنسبة لمصاحب العمل وأيضا لتقريب صاندر من المجالس القومية المتخصصة أوصى بآته إذا أرادت الأسر المصرية الحفاظ على مستوى معيشتها الحالي فيجب أن يكون لديها طفل واحد وعلى الأكثر طفلا ، وقد عدل مجلس الشورى عند عرض المشروع عليه هذه المادة وجعل للمرأة الحق في الحصول على إجازة رعاية الطفل لمدة ثلاث مرات ، وذلك حتى سن ١٨ سنة يجوز لها أن تأخذ إجازة راحة الطفل ، أما عن المادة الخاصة بعمل المرأة فيلا يواضع أن المبدأ هو عدم جواز تشغيل النساء فضلا إلى أن يصعدن الوزير المختص قرارا ويحدد الأفعال والأحوال التي يجوز للمرأة أن تعمل فيها ، كذلك عمل المرأة في الأعمال الشاقة والخطرة فهناك أعمال تضر بصحة المرأة لأنها ، وهي الصحة الإنجابية لأنها تضر صحة المجتمع بأكمله ، كما أعطى المشروع الجديد للمرأة العاملة في المادة ١٨٢ حيث كانت المرأة التي ترتبط بعقد محدد المدة كان بإمكانها أن تنهي العقد بصرف النظر عن الزواج ، فهاجز في القانون أن تقدم استقالتها قبل شهر من تركها للعمل.

وقالت لنا السيدة هاشمة عبد الهادي سكرتير المرأة العاملة والطفل بالاتحاد العام لعمال مصر إن القانون وضع لكي ينظم علاقات العمل بين الشركاء الاجتماعيين الثلاثة (حكومة وأصحاب أعمال وعمال) ومصاحب المصلحة في القانون هو العامل ، لكن رجال

الأعمال لا يريدون القانون وذلك كي تخضع علاقات العمل لإرادة المحتاج ، ونحن في بحاجة لهذا القانون لأنه سيسوفر الحماية للشخص الجاد الملتزم المنتج والمبدع في عمله ، فإزاة لم يتوافر له الاستقرار والحماية فلن يتقدم وإن يبدع ، وعن رأي في بعض مواد القانون فإن هناك مواد كثيرة تم تعديلها في القانون وكان يمكنها في التعديل الأخير المقارن وظروف مفسر والمخاف الذي تعرضت له الطبقة العاملة ، وضربت سيادته مثلا بعمل المرأة ليل لا تخضع مع توفير الحماية لها ، كذلك عن الأعمال الشاقة التي يحظر على المرأة العمل فيها وذلك حتى لا تتعرض لصحتها الإنجابية للخطر ، وتضيف سيادته بأننا لانسعى للحصول على مكاسب جديدة للمرأة ولكن نريد أن نثبت أشياء جوهرية خاصة بمرأة رعاية الأمومة والطفولة وكذلك الحماية للعاملات ، وعن حق الإضراب في مشروع قانون العمل تقول إن هذا القانون هو أول قانون يمنح حق الإضراب كما ينظم علاقات تفاوضية يتم من خلالها عقد حوار جيد بين العمال وأصحاب الأعمال ثم يحصلون بعدها على حقوقهم وهناك مراحل للتفاوض ، كما أن هذا القانون ألزم صاحب العمل بأن يجلس على مائدة التفاوض وهذا مكسب لم يكن موجودا من قبل .

وتؤكد الدكتور نبيلة رسائل وكيل حقوق جامعة طنطا على أن هذا القانون متوازن وملام للمرأة العاملة ، فتوفر مزيد من الحماية أكثر من ذلك ليس له لزوم لأنه سيضد وضع المرأة العاملة ، أما من نقطة الخلاف التي كانت موجودة بالنسبة لإجازة الوضع مرتين أو ثلاثا فليست نقطة جوهرية ، وعن النص الخاص بإنشاء دور الحضانه فيجب أن يكون ملزما لمصاحب العمل وليس بعض اختياره ويكون هناك إلزام من القوى العاملة لأن هذا سيكون لصالحه صاحب العمل ولصالحه المرأة العاملة ، أي يكون النص وجوبيا وليس جوازيا .

وتتمنى سيادته في التعليق على نصوص القانون قائلا: أما القيد الذي تفرضه المادة التي تشترط أن تأخذ المرأة إجازة لرعاية طفل أن يكون هناك ٥٠ عاملة فهذا ليس له معنى لأن الغرض من الإجازة هو رعاية الطفلة والأمومة وهذا النص لا يحقق هذه الصاية ، أما عن النص الخاص بحظر تشغيل النساء ليل يحظر القيام بالأعمال الخطرة فهذهان النصان ملائمان جدا ويجب ألا يزيد وزير القوى العاملة من الحالات التي تعمل ليل لأن هذا ضد قانوننا وخصوصا لأن صاحب العمل لا يقوم بتوفير وسائل الأمان للمرأة .

وينتهي النقاش مع الدكتور كاميلا شكرى رئيس لجنة سيدات الولد بأن القطاع الخاص أصبح الآن مسئول عن ٧٥٪ من فرص العمل فيجب أن يكون هناك نوع من الموازنات لتعويض الحكومة للقطاع الخاص حتى تشجعه على القيام بتوفير المرأة وتكون في صور مميزات معينة ، كذلك الدولة مسئلة في وزارة الشؤون الاجتماعية بمساعدة صاحب العمل في إنشاء دار حضانه لأولاد المرأة العاملة ، فالقولة في القانون تؤكد على رعاية الأسرة وإنجاب الأطفال وهذا بعد قومي .

اقتراض

والحقيقة فإن الندوة كانت حافلة بالأراء والنقاش والحوار البناء ثرية بالمقترحات التي تنمى مع الدستور المصري والمواثيق الدولية التي تعنى للمرأة الحق في ممارسة العمل والتمتع بنفس فرص التوظيف وحرية اختيار المهنة والتساوى في الأجر والمزايا والحق في الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية وحظر الفصل من الخدمة بسبب الحمل أو الوضع والتمتع بنظام إجازات الوضع مدفوعة الأجر مع ضمان عدم فقدان المرأة لوظيفتها أو فقدانها أو علاقتها ، فقد تمت المادة ١١ من الدستور على أن تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع .

في الكفالة الموضوعة في أكثر

من نص هي حماية للمرأة العاملة ووضعت لتساعد المرأة العاملة على التوفيق بين واجباتها نحو الأسرة وبين مسؤوليات العمل على اعتبار أن الأمومة وظيفة اجتماعية وأيد من تكاتف المجتمع في تحمل أعبائها ، وبالرغم من أن النص لا أن هناك تحيزا غير مبرر ضد النساء في مشروع قانون العمل كما تقول د. نهاد أبو القمصان مديرة المجلس من حيث المادة ٨٩ من المشروع تنص على أن الوزير المختص يصدر قرارا بتحديد الأحوال والمناسبات التي لايجوز فيها تشغيل النساء في الفترة ما بين الساعة ٧ مساء والسابعة صباحا والملاحظ على هذا النص أنه يحتوي على تمييز ضد المرأة لأن هذا الخطر لايقوم على أسس طبية أو اجتماعية مبررة ومن ثم فهو يفت عائقا أمام المرأة الحصول على مراكز قيادية إلى جانب أن قرار وزير القوى العاملة الذي حدد الأعمال والمناسبات التي لايجوز للعامة فيها العمل ليل قد نص على جميع الأعمال ، فقدر (القرار) ٢٢ لسنة ١٩٨٢ بشأن تشغيل النساء ليلاً أنه يجوز تشغيل ما بين الساعة ٢ مساء والسابعة صباحا في أي من الأعمال (التي) الشاقة والخطرة والمسارح والمحلات التجارية أو تنفتح ليلاً لمناسبة وصول البواخر أو في موسم الحج والمستشفيات والصناعات ووسائل وأجهزة الإعلام وفي المحطات ومكاتب السباحة .. إلخ ومن هذا القرار يتضح أن الوزير قد للنساء العمل في أعمال معينة على اعتبار مايلامها دون ترك حرية الاختيار لهن ، كذلك أجاز للنساء تقريبا العمل في جميع الأعمال ، ومن ثم فإن هذا القرار يلغى هذه المادة وهذا لايعتبر ميزة لأنه من المفترض أن ينظم عمل النساء بالقانون وليس بالقرارات الوزارية من أن لأمر ، وكذلك المادة ٩٠ تنص على أن يصدر الوزير المختص قرارا بتحديد الأعمال الضارة صحيا أو أخلاقيا وكذلك الأعمال الشاقة وغيرها من الأعمال التي لايجوز تشغيل النساء فيها ، ولقد أصدر



اختيار السيد راشد وكيلا لمجلس الشعب للمرة العاشرة

تقديرًا للدور المرائد للحركة النقابية

لا شك في أن إعادة انتخاب النقابي السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر وكيلًا لمجلس الشعب عن العمال للمرة العاشرة لم يكن تكريمًا للقيادة النقابية العمالية ممثلة في شخص النقابي الكبير السيد راشد فحسب وإنما كان أيضًا تقديرًا للدور المرائد للحركة النقابية العمالية المصرية ولكل عمال مصر وتقاباتها العامة واجلادها النقابية . وتجدر الإشارة إلى أن منصب وكيل مجلس الشعب عن العمال أصبح حكرًا على القيادات العمالية خاصة في عهد الرئيس محمد حسني مبارك ، ويرجع هذا الوضع إلى عام ١٩٦٤ حيث انتخب أول مجلس للشعب - وكان يسمى في ذلك الوقت مجلس الأمة - حيث نص الدستور على تمثيل العمال والفلاحين بنسبة ٥٠٪ على الأقل من أعضاء المجلس . وعلى مدى ٢٢ عامًا متتالية يشغل هذا المنصب أحد القيادات العمالية من الاتحاد العام للعمال . وكان أول وكيل مجلس الشعب من العمال النقابي علي السيد علي رحمه الله . ثم تلاه النقابيين المرحوم أحمد تهيم رئيس الاتحاد العام للعمال وتبعته بعد ذلك على هذا المنصب القيادات النقابية عبد الطيف لطيفة وحسن طلبة مرقوق ومختار عبد الحميد ومحمود شوبر وبعد غياب العمال عن هذا المنصب عدة سنوات عاد العمال إليه حيث انتخب النقابي السيد راشد وكيلًا لمجلس الشعب وأعيد انتخابه عشر دورات متتالية .

● **مجلس العمل إذ تعجز سياسته بهذا الموقع الهام فإنها على الأقل يأت كمنه لسوف يجعله دائمًا في خدمة جماهير عمال مصر .. بل وجماهير مصر كلها دون استثناء.**

وحياة النقابي الكبير السيد راشد في العمل النقابي يمكن أن يوجزها في السطور التالية :

● بدأ حياته النقابية عام ١٩٥٩ عضواً بمجلس إدارة نقابة شركة الأصواف المتأخرة بسينا

● انتخب عام ١٩٦٤ نائباً لرئيس اللجنة النقابية بالشركة وأعيد انتخابه عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢ في نفس المنصب ، في عام ١٩٧٦ انتخب نائباً لرئيس اللجنة النقابية وعضواً بمجلس إدارة النقابة لعمال الغزل والنسيج ، وأعيد انتخابه عام ١٩٧٩

● في عام ١٩٨٢ انتخب رئيساً للجنة النقابية وعضواً بمجلس إدارة النقابة العامة

● في عام ١٩٨٤ انتخب رئيساً للاتحاد المحلي لعمال الإسكندرية

● في عام ١٩٨٧ انتخب رئيساً للجنة النقابية ورئيساً للنقابة العامة لعمال الغزل والنسيج ونائباً لرئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر .

● في عام ١٩٩١ انتخب رئيساً للجنة النقابة العامة للغزل والنسيج ونائباً لرئيس الاتحاد العام للعمال وأميناً مساعداً للاتحاد الدولي لعمال الغرب ورئيساً للمؤسسة الاجتماعية العمالية

● انتخب عضواً بمجلس إدارة منظمة العمل الدولية

● عضو بمجلس الشعب خمس دورات متتالية

● أمين عام المصنوعة بالجانب الوطني الديمقراطي

● عضو باللجنة المركزية بالجانب الوطني

● انتخب في ٢٠ يونيو ١٩٩٢ رئيساً للاتحاد العام لنقابات عمال مصر

● انتخب النقابي أحمد الهادي نائباً عاماً مساعداً لمجلس العمل الغربي بلغة انتخبت ثلاث دورات نقابية رئيساً للاتحاد

عاملاً فأكثر الحق في الحصول على إجازة بدون أجر لمدة لا تتجاوز سنتين وذلك لرعاية طفلها ولتستحق هذه الإجازة لأكثر من مرتين طوال مدة خدمتها ، وهذا النص ربط حق المرأة في الحصول على إجازة لرعاية طفلها وعدد العاملين في المنشأة والتقالى أن تحصل المرأة على هذا الحق في حالة استخدام المنشأة لأقل من ٥٠ عمال وكذلك المادة ٩٦ أوجبت على صاحب العمل الذي يستخدم ١٠٠ عاملة فأكثر في مكان واحد أن ينشئ دار الحضانة أو يعهد إلى دار الحضانة برعاية أطفال العاملات بالشروط والأوضاع التي تحددها بقرار من الوزير المختص ، أما إذا كان عدد العاملات أقل من ١٠٠ فيشترك مع أصحاب منشأة أو أكثر في بناء دار الحضانة ، وما من امرأة إثنى في حالة استخدام أقل من مائة عاملة فهو نفس الحال في نص المادة ٩٤ من نفس القانون ، وفي النهاية نجد أن المساواة التي نص عليها الدستور في الواقع منقوصة نتيجة التعامل مع الأمومة كوظيفة نسوية وليست اجتماعية ، ومن ثم فرض على المرأة تحمل مسئولياتها ولم يعد المجتمع خاصة في ظل السوق الحر يساعد في هذه المسئولية حيث أصبحت إعلانات الوظائف للذكور فقط الأمراء العاملة هذه الإجازة تجعلها لمدة مرتين فقط طوال حياتها الوظيفية لأن القطاع الخاص يكون أكثر ميلاً لاستئثاره من المرأة لأنه يسمى الربح يقلل التكاليف ولا تعنيه مصلحة المرأة .

فما العمل إذن في حالة إنجاب طفل ثالث؟ خاصة وأن تقليل عدد الإجازات قد يؤدي إلى تقليل الإنجاب .. وفي المادة ٩٢ اختزلت حق المرأة في إجازات الرضاعة بأجر من ثلاث مرات إلى مرتين فقط خلال حياتها الوظيفية ، كذلك اختزل من أرباحها المقررة للرضاعة نفسها بادل من سنتين متتاليتين إلى ثمانية عشر شهراً على الرغم من أن هذه الرضاعة في الشريعة الإسلامية حلال كالأكل . وفي المادة ٩٤ يكون للعاملة في المنشأة التي تستخدم خمسين

وزير القوى العاملة القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٢ بتحديد هذه الأعمال وهي العمل في البارات ونوادي القمار والشقق المفروشة التي لاتخضع لإشراف وزارة السياحة والعمل تحت سطح الأرض في المناجم وأفران صهر الحديد ومناعة المفرقات وغيرها ، ومن نص هذه المادة يتضح أن القانون وضع حظاً عاماً على النساء بعدم السماح لهن بالعمل في الأعمال الضارة بهن صحياً أو أخلاقياً وفي الأعمال الشاقة والأعمال التي حدها القرار الوزاري ، ومن ثم يكون القانون قد حفظ على النساء تحديد مجالات العمل وكان من التسامح المبهمة التي اختارها هذا الاجترار هذا لكل امرأة تصد مايناسب ظروفها الصحية خاصة وأن المرأة التحقت بجميع فروع التعليم ومن ثم فهو قد يحررها من ممارسة المهنة التي اختارها هذا المظهر .. المادة ٩١ الخاصة بإجازة الوضع ، فقد أعطى القانون للمرأة الحق في الحصول على أجر كامل طوال فترة إجازة الوضع ، وهذا الأجر ليس من قبيل الهبة أو النعمة ولكنه مقابل لما توجب المرأة من دور هام في المجتمع من رعاية لأطفالها والذي في الأصل رعاية للمجتمع كله ، فهي تقوم بدور في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانون اختزل الأم العاملة هذه الإجازة تجعلها لمدة مرتين فقط طوال حياتها الوظيفية لأن القطاع الخاص يكون أكثر ميلاً لاستئثاره من المرأة لأنه يسمى الربح يقلل التكاليف ولا تعنيه مصلحة المرأة .

فما العمل إذن في حالة إنجاب طفل ثالث؟ خاصة وأن تقليل عدد الإجازات قد يؤدي إلى تقليل الإنجاب .. وفي المادة ٩٢ اختزلت حق المرأة في إجازات الرضاعة بأجر من ثلاث مرات إلى مرتين فقط خلال حياتها الوظيفية ، كذلك اختزل من أرباحها المقررة للرضاعة نفسها بادل من سنتين متتاليتين إلى ثمانية عشر شهراً على الرغم من أن هذه الرضاعة في الشريعة الإسلامية حلال كالأكل . وفي المادة ٩٤ يكون للعاملة في المنشأة التي تستخدم خمسين

محمد محمد علي

المعاش المبكر .. هل هو البائس !! أم المجنى عليه ؟!

في البداية نقول د. نبينا عبد النعم راضي استاذ الاقتصاد بكلية التجارة جامعة عين شمس : القصد بالمعاش المبكر هو إنهاء عقد العمل بين صاحب العمل والعمال برغبة الطرفين ، للوصول إلى عدد عمالة أقل ، يحقق بعض الربح من خلال الوفر الناشئ من التخلص من أعباء الأجور وتكلفة العمل الزائدة .

فقد دعت الضرورة لتطبيق نظام المعاش المبكر ، وكان له مبررات اقتصادية ، وإدارية ، وقانونية ، واجتماعية ، تحتم ضرورة تطبيق المعاش المبكر .

حفاظا على الصحة المالية والاقتصادية للشركات ، ويتمثل هذه المبررات في تعظيم القيمة الحقيقية والمتوادة من قوة العمل ومحاولة القضاء على البطالة الخفية ، مما ينعكس على زيادة الإنتاج ، فضلا عن حسيانة الاستثمار في الموارد البشرية .

ويمثل المبرر القانوني في وضع حد أدنى من الحد للعمال وتعويضه عن تقبّل دخله في ظل تعثر الشركات ، ويغطي الحرية في البحث عن عمل آخر .

ويمثل المبرر الاجتماعي في عدم إضرار العمالة بالشركات لأسباب لاتدخل لهم فيها ، والحفاظ على الأمن الاجتماعي لهذه الطبقة .

والاستفناء عن العاملين بالشركات يواجه بعض الصعوبات ، فقد زاد عدد العمال الذين يقبلون على التقاعد مبكرا في الوقت الذي نجد فيه تمويل خروجهم يمثل مبالغ ضخمة فوق طاقة بعض الشركات كما أنه كان من المخطط ، تقديم تعويض مناسب للعمال عند خروجهم للمعاش المبكر ، يكون نواة لبداية مشروع صغير ، يساهم بدوره في امتصاص قوة عاملة جديدة ، ويؤدي دوره في عملية التنمية ، ولكن مع تنفيذ التجربة لم يحدث ذلك ، بل أصبح العمال الذين تقاعدوا في سن مبكرة قوة عمل إضافية ، تشكل ١٠٪ من مجموع الداخلين الجدد في سوق العمل !

وعن بدائل لفكرة المعاش المبكر تقول د. نبينا راضي : لا نستطيع أن نطعن رؤسنا في الزوال ، ونتوقف عن تخفيف العمالة من الشركات المعروضة للبيع ، لأن ذلك يحملها فوق طاقتها ويمثل عبئا عليها يقلل من فرص بيعها بسعر مناسب، وإنما لابد أن نلحظ في حلول بديلة لفكرة المعاش المبكر ، مثل إقامة وحدة في كل شركة تابعة للصندوق الاجتماعي ، هدفها استقبال الصالحين للمعاش المبكر ، وتقديم دراسات جدوى لمشروعات تناسب قيمة التعويض

عند تنفيذ تجربة الخصخصة كان لابد للشركات أن تقوم بالتخفيف من العمالة الزائدة ، حتى يستطيع المستثمر شراء المصنع متفككا من عبء الأجور الكثيرة ، وهكذا قامت الدولة بتشجيع نظام المعاش المبكر .. و طبقا لبيانات " وزارة قطاع الأعمال " خرج إلى المعاش المبكر حوالي ٢٢٢ ألف عامل - منذ بداية البرنامج حتى يونيو ٢٠٠٢ - بتكلفة مقدارها ٤٢٢ مليون جنيه تقاضتها العمالة من شركاتهم كمكافأة نهاية الخدمة ، وتم توفير ١٥٢٥ مليون جنيه سنويا قيمة أجورهم المستحقة . كما شهد قطاع التجارة أكبر عدد من الخارجين إلى المعاش ، حيث خرج من الشركة القابضة للتجارة حوالي ١٨٨٢ عاملا يليه قطاع الفرز والنسيج ، حيث خرج من الشركة القابضة للقطن والفرز والنسيج والملابس حوالي ٢٧٤٢٢ عاملا .. بينما شهد قطاع الأدوية والكيمائيات أقل عدد من العمالة ، التي خرجت إلى المعاش المبكر ، حيث بلغ العدد حوالي ٤٧٨ عاملا من جملة ٢٢٢٠٧ عمال يعملون بالشركة القابضة للأدوية والكيمائيات والمستلزمات الطبية .. وفي الشركة القابضة للتشييد والتصنيع خرج ١٠٤٤٢ عاملا من جملة ٣٤٨٩١ عاملا .. وفي قطاع الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسبينا خرج ١٢٢٧٧ عاملا إلى المعاش المبكر ، من جملة ٢٤٨٩١ عاملا وتوفيرو ٨١ مليون جنيه سنويا من أجور عمال الشركة التي وصلت ٢٨٣ ، ٤ مليون جنيه .. وبالرغم من أن المرحلة السابقة ، شهدت إقبالا شديدا من الدولة على تشجيع المعاش المبكر ، إلا أنها بدأت تغير من خطتها في هذه المرحلة ، وتبحث عن بدائل أخرى تناسب المرحلة الجديدة .. فهل تسبب المعاش المبكر في زيادة أعباء الدولة ماليا وهل تسبب فعلا في زيادة البطالة ؟ وهناك تساؤلات أخرى كثيرة موجهة لبرنامج المعاش المبكر رغم الضرورية الملحة في تنفيذه .. مجلة العمل .. تطرح هذه التساؤلات ، من أجل أن تحصل على إجابة ، لهذا السؤال .

تحقيق : انتشار سيمان



الواصلين عليه ، وتقديم المعونة الكاملة ، والوقوف بجانبهم حتى قيام المشروع ، وبذلك تضمن مشاركة هؤلاء في العمل بالمشروعات الصغيرة ، كما أننا يمكننا إقامة تدريب تحويلي لبعض التخصصات التي لا يستفاد منها ، وتحويلها لتخصصات مطلوبة في الشركة ، يمكن الاستفادة منها ، أو العمل في أي مكان آخر .

إن فكرة التدريب التحويلي موجودة ، ولكنها لم تؤخذ مأخذ الجد ، وقد تم تحويل الشباب إلى مسن مطلوبة للعمل ، لذا نرجو من الوزارة الاهتمام بهذه الفكرة وتنفيذها على مستوى عال.

الأصل في نظام التأمينات

ولدت فكرة المعاش المبكر من قلب برنامج الخصخصة .. فهل هي فكرة جديدة استحدثها نظام الخصخصة ؟

أم أن المعاش المبكر ، نظام قديم معروف ومتبع في التأمينات الاجتماعية ، منذ سنوات ؟

يقول محمد الله فهميم رئيس الإدارة المركزية للمعلومات والوثائق بوزارة التأمينات : الأصل في نظام التأمين الاجتماعي هو تغطية مخاطر الشيخوخة ، والعجز والوفاة ، ويستحق معاش الشيخوخة عند بلوغ سن ٦٠ سنة ، باعتبار هذه السن هي التي تم على أساسها تصديق الاشتراكات الواجبة على العامل والمنشأة ، التي يعمل بها ، لمواجهة أعباء أداء المزايات التي كلها القانون ، وبالتالي فإن التوازن بين الإيرادات والمصروفات في هذا النظام قائم على أساس استحقاق مزاي الشيخوخة عند سن ٦٠ واعتبرا من ١٩٦٤/٤/١ استحدث نظام المعاش المبكر الذي يطلب صرفه قبل سن ٦٠ وذلك مراعاة لحالات التعطل عن العمل في سن متأخرة نقل فيها فرص الحصول على معاش مبكر .

وبالنظر إلى سياسة الخصخصة ، من حيث آثارها المالية في زيادة أعداد حالات صرف المعاش المبكر ، والتي ينعكس أثرها بشكل مباشر على صندوق التأمين الاجتماعي الذي يتحمل أعباء كثيرة تتحمل في القيمة العالية للفارق بين المعاش المحدد على أساس نسب التخفيض والمعاش المحدد على أساس نسب التخفيض الاكتوارية ، والذي سوف يؤدي بالضرورة إلى عجز عن أموال الصندوق تجمعه عن القيام بأداء التزاماته قبل المؤمن عليه أو المستحق عنه بالنظر إلى تلك السياسة .. فإن

الأمير يقضي بأن يكون تحت نظر لجنة الخصخصة تصور كامل لهذه المشكلة ، والحلول المقترحة لها .

الخبراء الاكتواريون

ويضيف محمد الله فهميم : فممن بدء تطبيق نظام المعاش المبكر ظهرت آثاره البالغة ، ولكنها بدأت تتزايد مع مرور السنوات ، حتى بلغت لورتها هذه الأيام .

فقد حدد الخبراء الاكتواريون نسب تخفيض تجب مراعاتها في صرف المعاش المبكر ، حتى لا يؤدي صرفها قبل سن التقاعد إلى خلل في النظام وتتزايد هذه النسب كلما كانت سن المؤمن عليه في تاريخ طلب الصرف صغيرة ، فمثلا في سن ٣٦ سنة تكون نسبة التخفيض ٦٠٪ وفي سن ٤٦ تكون ٥٠.٧١٪ وفي سن ٥٦ تكون نسبة التخفيض ٩٠.١٧٪ وفي سن ٥٩ تكون ٤٨.٤٪ .

ونظرا لأن الحالات التي قد تطلب صرف المعاش المبكر ، حالات محدودة بالمفهوم القديم ، فقد رأت السلطة التشريعية عند مناقشة القانون تخفيض المعاش المبكر بنسب أقل بكثير عما قرره الخبراء الاكتواريون تبعاً لظروف المؤمن عليهم ، فكانت السن أقل من ٤٥ سنة ١٥٪ ، وأقل من ٥٥ سنة ٥٥٪ و٥٥ سنة فأكثر لا يخفض من معاشه شيئا .

فقد جاء في تقرير المركز المالي في ١٩٧٧/٦/٣٠ أن القيمة الحالية للمعاشات التي تصرف للمتقاعدين قبل سن ٦٠ ، قد تزايدت بشكل واضح منذ صدور القانون ولكنها لم تؤثر ماليا تأثيراً واضحاً ، بسبب قلة عدد حالات التقاعد .

كما أخذ في الاعتبار تخصيص احتياطي إضافي لتغطية هذه الالتزامات .

وفي تقرير المركز المالي ١٩٧٦/٦/٣٠ أكد التقرير أن من المزاي التي تضمنتها قانون التأمينات الاجتماعية ، حق التقاعد الاختياري قبل سن التقاعد ، حيث يستحق المؤمن عليه الذي أكمل ٢٠ عاماً ، على اشتراكه في التأمينات ، معاش تقاعد ، يخفض بنسب حددتها القوانين ، تعتمد على عمره عند التقاعد ..

وهي نسب تقل بفارق كبير عن نسب التخفيض الزمالة لأكوتاريا .

ومن الأهمية القصوى إعادة تغيير نسب التخفيض للمعاش المبكر التي أوردها القانون

بالنسب الصحيحة اكتواريًا ، نظرا لأن ظاهرة المعاش المبكر أصبحت كثيرة للغاية .

وفي تقرير المركز المالي ١٩٩٩ أكد التقرير أن عدد حالات المعاش المبكر بلغت ٢١.٩٢٧ بنسبة ٧٠٪ من إجمالي حالات التقاعد .

وبالتالي نجد أن المشكلة تؤثر في أكثر من جانب ، فهي تؤثر على التوازن المالي للصندوق ، حيث بلغت قيمة مديونية الشركات المتعثرة وعددها ٩٤ شركة - والتي مازالت تحت إشراف وزارة قطاع الأعمال - ٤٣٥.٥ مليون جنيه ، وعلى الرغم من تخصيص الحكومة ثلث حصيلة بيع الشركات لأسداد الدين المستحق عليها ، إلا أنها لم تسد مديوناتها للتأمينات كما تتحمل الخزانة العامة أعباء إضافية عن كل حالة تقاعد مبكر

مطلوب الحد من الزيادة

ويشير محمد الله فهميم رئيس الإدارة المركزية للمعلومات والوثائق بوزارة التأمينات إلى أن التجربة العملية أظهرت قيام بعض الشركات بالتخلص من عبء المكافآت التي تقدمها للعمال الحاليين إلى المعاش المبكر ، وذلك بالجوء إلى إنهاء خدمتهم عن طريق إثبات حالات العجز الجزئي المستديم ، عن طريق اللجان الطبية وعرضهم على اللجان القضائية لإنهاء خدمتهم لعدم وجود عمل لدى الشركة يتناسب مع حالتهم ، وبالتالي حصول العاملين على المعاش المقرر دون صرف التعويض ، وهو ما يشكل ضعفاً تحويلياً على صندوق العاملين بالقطاع العام والخاص ، كما أدى تزايد الحصول على معاش مبكر إلى دخول أصحاب المعاشات سوق العمل في منافسة العمالة الجديدة التي تبحث عن فرص عمل .

ويقترح سياسات الحد من زيادة حالات صرف المعاش ، لما له من آثار وأعباء على التأمينات حيث إن الهدف من تقديم مبلغ دفعة واحدة من الشركة للعاملين الذين يتقدمون بطلب للمعاش المبكر ، هو إنشاء مشروعات جديدة ، حيث إن نظام التأمين يقتضي ألا يكون استحقاق المعاش ، إلا لمن ترك سوق العمل بسبب غارح عن إرادته ، فإن الأمر يقتضي أن يكون صرف المعاش المبكر لهذه الحالات فقط ، وفي العجز ،

والوفاة ، بلوغ السن التآونية .

وعلى الرغم من الاستمرار في الاشتراك من خلال قوانين مختلفة أو أن يؤدي المبلغ المستحق عليه دفعة واحدة - للعاملين بالقطاع العام



**٢٢٢ ألف عامل
خرجوا إلى المعاش المبكر منذ بدء تجربة
الخصخصة وتقاضوا ٥٤٢٢ مليون جنيه**

والخاص الذين لم تتوفر لهم الفرص لإنشاء مشروعات جديدة إلى الصندوق الاجتماعي لاستخدامه في تمويل الفرق بين المعاش المخفض ، ومعاش بلوغ السن .

كما يجب أن يتم أداء القيمة الحالية عن الفرق بين المعاش المحسوب على أساس نسبة التخصيف الحقيقية ، والمعاش المحسوب على أساس نسب التخصيف المعمول بها ، كما يجب إجراء بعض التعديلات التشريعية اللازمة للحد من آثار المعاش المبكر ، بأن يقتصر طلب صرف المعاش على حالات إنهاء الخدمة على غير رغبة العامل ، أي لا يكون اختياريًا .

وأن يقتصر طلب صرف معاش مبكر بداية من سن معينة حيث يتم حاليا صرف المعاش المبكر عن الأجر الأساسي في أي سن ، طالما توافرت مدة ٢٠ عاما على الاشتراك وأن يتم تعديل نسب التخصيف على الأجر الأساسي للنسب الاكتوارية التي تضمن للنظام التوازن والامتداد .

وأن يعاد النظر في مدى خضوع المؤمن عليه لنظام التأمين الاجتماعي من الفترة التالية للاستحقاق للمعاش ، وكيفية تسوية حقوقه التأمين من هذه الفترة حيث إن النصوص الحالية تعطي العامل حقوقه ضد مخاطر الشيخوخة ، والعجز والوفاة حتى سن ٦٠ سنة ، حتى لو كان قد سبق له تسوية معاشه ، كما تراعى عند التسوية بعض المزايا التي تشجع العامل على أن يطلب صرف معاشه بمجرد استكمال ٢٠ عاما ويجمع بينه وبين أجره من العمل الجديد ، لكي يستمر في الاندفاع بمزايا التأمين .

بدائل للمرحلة الجديدة

ويقول د. على درغام المستشار الإعلامي **أوزير قطاع الأعمال العام** إن فلسفة المعاش المبكر قائمة على أساس الاختيار المتاح للعامل والشركة ، وأغلب العمال الذين خرجوا إلى المعاش ، هم عمال خدمات وإداريين ، أما العمالة الفنية ، فهي مطوية في الشركة وخارجها ويصعب الاستفادة منها ، وعندما بدأت الدولة تشجيع العمال على الخروج للمعاش المبكر ، تقدم الآلاف ، ولكن الشركة لها حق رفض طلب أي عامل تكون في حاجة إليه ، كما أنه لن يتم إجبار أي عامل على الخروج للمعاش المبكر وهذا في حد ذاته يعتبر نجاحا للتجربة .

ولكن كان هناك سوء فهم في بداية التجربة

قليلة وغير محملة بأعباء كثيرة وهذا هو الهدف الأساسي من الخصخصة ، وهو الحفاظ على الطاقات الإنتاجية وتشغيل وتطوير الشروة البشرية وتنمية الاقتصاد القومي .

وبالتالي عندما تثبت الدراسات أن تكلفة إصلاح قطاع ما وليكن قطاع الغزل والنسيج ، والتي تقدر بـ ٤٦٠ مليون جنيه تعادل نصف قيمة مكافأة المعاش المبكر ، والتي ستتجاوز المليار جنيه ، كان يجب إعادة النظر في هذا القطاع بالذات ، وأن يصبح إصلاح هذا القطاع بطرق أخرى .

مسئ لإصلاح الهياكل المالية ، إدخال تكنولوجيا جديدة ، تطوير خطوط الإنتاج ، رفع كفاءة الإدارة .. بحيث تصبح هذه الشركات قادرة على تطوير نفسها ، وليس فقط الاستمرار بل وقادرة على اكتساب مساحة أو حيزا أكبر في السوق المحلية والعالمية .

وهذا هو أحد المؤشرات الهامة لنجاح أي شركة ، بحيث تكون هذه الشركة قادرة على زيادة التصدير والمنافسة الخارجية وهذا هو الطريق الوحيد الذي يمكن الاقتصاد المصري من مواجهة التحديات العالمية المفروضة عليه .

أما في المرحلة القادمة فسوف يتم الإعداد لبرنامج تدريب تحويلي وإعادة التأهيل لن يرغب من العمال ، وذلك بالاتفاق مع الاتحاد العام لنقابات عمال مصر كما يتم التفاوض مع الصندوق الاجتماعي للتقنية على نظام جديد يناسب المرحلة الجديدة ويمكن من خلاله تنمية وتحسين قدرات العمال ، خاصة في الشركات التي تعاني من زيادة ملموسة في القوة العاملة ، وذلك بفتح مجالات جديدة في قطاعات أخرى غير التي يعملون بها .

من الطرفين ، وهو شيء طبيعي ، ولكن الأمر اليوم اتضح ومازال هناك آلاف الطلبات للخروج إلى المعاش المبكر ينتظر حسب الالتزامات الجديدة .

ولاستطيع أن نقول إن المعاش المبكر لم ينجح ، بل على العكس ، المعاش المبكر لقي نجاحا كبيرا في قطاعات كثيرة ، وهناك مؤشرات كثيرة وهناك دراسات ميدانية قام بها أساتذة بالجامعات ومعهد التخطيط القومي ، أكدت أن عددا كبيرا ممن حصلوا على مكافآت عند خروجهم إلى المعاش المبكر ، قاموا بعمل مشروعات صغيرة ، وفتحو فرص عمل جديدة أمام الشباب ، وأن عددا قليلا من العمال أنفقوا المكافآت في أنماط استهلاكية تحكمهم في ذلك ظروف وأسباب اجتماعية عديدة وبالتالي لم يضاف للمعاش المبكر إضافات جوهرية إلى مشكلة البطالة فليس العيب صيب الفكرة وإنما عيب التطبيق .

تطوير النشر .. وتنمية الاقتصاد

وعن مشكلة الشركات الباقية والتي تزيد تكلفة خروج العمالة الزائدة بها على تكلفة إصلاح هذه الشركات يقول د. على درغام مستطردا :

لا نستطيع القول بأن الدولة توقفت عن تطبيق المعاش المبكر لأنه فشل بل على العكس فالمعاش المبكر كان في المرحلة السابقة وسيلة فعالة لتخفيف العمالة الزائدة من الشركات حتى تتخلص هذه الشركات من أعباء الأجر الكبيرة المحملة بها ، وحتى تصبح باقية العمالة بها عمالة اقتصادية متوازنة ، وبالتالي تستطيع الشركات أن تجد طريقها للمنافسة .

ولن يحدث ذلك إلا إذا كانت تكلفة منتجاتها

كابوس الأزمات الاقتصادية

البطالة .. الركود .. الفساد

مثلث الرعب في الاقتصاد المصري

أحوال الاقتصاد المصري حالياً تخلق وكل يوم نستيقظ على مشكلة اقتصادية جديدة ، وهناك محاولات من جانب الحكومة لمواجهة هذه المشاكل لكن الحكومة هل تستطيع وحدها أن تتصدى لما تعانيه من أمراض اقتصادية مستعصية .. ففي دراسة أصدرتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٩٧ ذكرت أن متوسط دخل الفرد في مصر وصل إلى ٦٥٠ دولاراً سنوياً أي ما يساوي ثلث متوسط دخل المواطن الأجنبي ونصف دخل المواطن المغربي وواحد على ثلاثين من دخل المواطن الإسرائيلي !! . وقد وصف الخبراء هذه الأرقام بأنها كارثة لا يمكن تجاهلها إلا بسياسة اقتصادية رشيدة تبنى على استراتيجية اقتصادية تربط بين الأجور والأسعار ، وهذه القدرة لا تتوفر إلا بدخل قومي كبير وميزانية عامة رشيدة ، وهذه الشروط لا تتوفر في الاقتصاد المصري حالياً رغم كل البيانات والتصريحات الحكومية .. كما كشف تقرير للأمم المتحدة في أواخر عام ٩٩ وبداية عام ٢٠٠٠ عن وجود حوالي ٢.٥ مليون مصري يعيشون في فقر مدقع وأشار التقرير إلى انخفاض دخل ٢.١ ٪ من المصريين من حوالي ١٠٠ جنيه شهرياً بما يعادل دولاراً واحداً يومياً ، وأوضح التقرير سوء توزيع الدخل في مصر ، وأكد حصول أفقر ٢٠ ٪ من المصريين على نحو ٢٩ ٪ من إجمالي الدخل في البلاد بينما يحصل أفقر ٢٠ ٪ على نحو ٩.٨ فقط من الدخل الإجمالي !! . وفي دراسة أجريت في ٢٠٠١ اتضح أن ٥٢ ٪ من الشعب المصري يعيش تحت خط الفقر وأن ٤ ملايين مواطن يسكنون العشش والقبور في حين أنه في يناير ٢٠٠١ أكدت حكومة المكنور عبء التزامها بكفالة من لا كفيل له ومساندة الضعيف ومن لا سند له !! . وأمام هذه الحقائق هل تكفي مناقشات وقرارات مجلس الشعب والشورى ، أم الحاجة ماسة لعقد مؤتمر اقتصادي جديد على غرار المؤتمر الاقتصادي الذي تم عقده في بداية ولاية الرئيس مبارك .. هذه الحقائق والتساؤلات وضعتها أمام عدد من المختصين والإجابة في هذا التحقيق.

تحقيق : مروى بدر الدين



كابوس الأزمات الاقتصادية

بداية يؤكد محمد فريد زكريا ممثل حزب الأحرار بمجلس الشورى، أن الوضع الاقتصادي المصري الآن يلاشك في حالة سيئة للغاية وهناك أسباب كثيرة أدت إلى ذلك . أولا : نقصني الفساد ، وإهدار المال العام ونهب ثروات الشعب والنزوح بها خارج البلاد وفي تقدير بالياريات لو كانت هذه الأموال قد تم توظيفها بالشكل الصحيح لكان من الممكن إقامة مئات المصانع المتولقة وفتح فرص عمل كثيرة أمام الشباب ، ويكون ذلك مردودا اقتصاديا قوى يقوم بتنشيط السوق التجارى المصرى ، ولكن الوضع الحالى سىء، حيث أن كمية المال المتداول في الأسواق ليس كبيرا ، وفى ظل هذه الكساد فإن مريب هذه المليارات هو أهم أسباب الحالة الاقتصادية المنهارة التى نعيشها .

ثانيا : عدم تطبيق الحكومة لنهج الرئيس مبارك فى الديمقراطية ، فدانشا الحكومة بأعضائها لا تسمح إطلاقا لمقترحات معني الشعب ولا تغذ وجهة نظرهم ولا تستجيب إلا لبعض الخدمات أو ما يسمى بالاستجابة الإلزامية بمعنى أن يقدم مثلا مجلس الشورى بتقديم تقارير يمل جميع المشكلات بمصر ، وتحضر الحكومة مناقشة هذه التقارير وتشيد به ولا تغذ منها شيئا .. إذن كان لابد على الحكومة أن تراعى في سياساتها وجهة نظر السلطة التشريعية المنبثقة من وجهة نظر الشعب.

ويكفى أن التذكير زكريا حزين وهو من مؤسسة الرئاسة قال في مجلس الشعب ونشرته المصيف إن الفساد وصل للراقب منذ سنتين ولم تتحرك الحكومة ، ولم تغذ إجراءات لخمه .

ثانيا : عدم وجود تخطيط استراتيجى طويل المدى يجبر كل حكومة أن تواصل سياساتها المكملة لنظرة الوزارة السابقة ولكن ما يحدث هو أن كل حكومة جديدة تقوم بتغيير السياسات السابقة وتبدل من جديد ، مما يؤدى إلى تخبث السياسات وعدم استكمال المشروعات القديمة فى الوقت الذى تعرض فيه مشروعات جديدة وهذا في علم الاقتصاد يسمى تخبث اقتصادى وعدم وجود سياسة ثابتة .

رابعا : الظروف المالية والأجندة الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثير ذلك على موارد مصر الاقتصادية من قناة السويس والسياحة والبيترول .. الخ . ووجود اضطرابات وجرائم بشعة من الصهاينة على الأرض الفلسطينية المحتلة بالإضافة إلى تهديد العراق ،

واضطرابات الأوضاع فى السودان ، يؤثر بالطبع على النمو الاقتصادى المصرى .

وسط هذه المشكلات الاقتصادية هناك حدث إيجابى يطرأ بالخير ويمكن الثقة فيه بشكل كبير وهو تطوير برامج الحزب الوطنى بالفكر الجديد الذى ساهم إليه الرئيس مبارك ، وما كان عليه من ضرورة الضرب بقوة على رموز الفساد .

وما يقترحه جمال مبارك من رسم فكر إصلاحي جديد للشباب ، وما يصعب الحزب من تطورات بتشكيل إمانة للسياسات العليا تنبثق منها إجان فى المراكز والمحافظات والقوى المناقشة سياسة الدولة ، أى أن القرار سوف يسع من أسفل إلى أعلى وتوسع دائرة المشاركة الجماهيرية ، هذا بالإضافة إلى تكوين مجلس أعلى للسياسات يتكون من ٢٠٠ خبير فى مختلف التخصصات يتبع إمانة لجنة السياسات . كل هذا يجعلنا نتفائل بأن يقوم جمال مبارك بقيادة منهج إصلاحي داخل الحزب الحاكم سوف يؤثر إيجابيا على الحكومة ، لذا نحتاج لعقد مؤتمر اقتصادى جديد فما الجديد من المؤتمرات والتوصيات والتقارير فى ظل حكومة لاستجيب ولا تغذ إلا سياساتها المنطوية .

ومن هذا المنطلق يمكن أن نتصور أن الوضع الاقتصادى المصرى سوف يتحسن خلال الثلاث السنوات القادمة ، لكن ذلك فى حالة إذا لم تقم أمريكا بضرب العراق ، حيث إن ضرب العراق يفقد مصر ٤ مليارات ونصف مليار دولار سنويا ، مئة فى تخطيطات اقتصادية تقلل منطقة الشرق الأوسط وتطويل السياحة وتطويل سفن النفط والبضائع التى تمر فى قناة السويس ، وتعطيل التجارة بين مصر والعراق واتى تجاوزت ٢ مليار دولار سنويا .

وهناك نقطة هامة ومبشرة بالخير وهى أن الرئيس مبارك أصبح يراقب الحكومة بنفسه ويصاحبهم ، وهذا إقبال على مسئوليات الرئيس مبارك الذى يحاول بكل جهده تحقيق التوازن وإقامة دولة للسلطن ومنع ضرب العراق وتقسيم السودان ، ولكن اعتمادهم بمرافقة ومناخبة الحكومة سوف يؤثر إيجابيا على الاقتصاد ويمثل على القضاء على مراكز القوى التى تحمى الفساد .

برنامج إنقاذ وطنى

أما فريدة النقاش أمينة المرأة بحزب التجمع فتقول : من وجهة نظرى إننا بحاجة إلى وإفاق وطنى حول سياسات اقتصادية واجتماعية جديدة ، لأن بعض السياسات التى تفتت خلال العشرين عاما الماضية أثبتت فشلها ، خاصة فيما يتعلق بصندوق النقد الدولى الذى أثبت فشله فى كل دول العالم الثالث ، كما يجب إعادة النظر فى سياسة التخصخصة وانسحاب الدولة من الضمان الاجتماعى ، كل ذلك أدى إلى أفكار البلاد وتدهور الإنتاجية .

ونحن فى حاجة ماسة إلى سياسات جديدة تتشرك فيها كل القوى الاجتماعية الدولة فلا تكون مستهدفة طبقا أو شريحة واحدة تتراكم ثرواتها وتصنع القوانين وتحدد مصير البلاد على حساب طبقات أخرى من المصريين الذين يزدنون فقرا يوما بعد يوم .

الحقيقة أن الأزمة ليست اقتصادية فقط بل هى اقتصادية ثقافية سياسية تعليمية . بلئن نحن بحاجة إلى مؤتمر وطنى شامل لمناقشة أحوال البلاد ليس فقط اقتصاديا ولكن من جميع النواحي ويجب أن يشارك فى هذا المؤتمر اتحاد العمال ومنظمات المجتمع المدنى والأحزاب والنقابات المهنية والعلمية والجمعيات الأهلية والمنظمات البيروقراطية ومنظمات حقوق الإنسان ، وأساتذة الجامعات والوزراء المختصون والشخصيات العامة ، ولابد أن يسبق انعقاد مثل هذا المؤتمر لجان تحضيرية تعمل بجدية وتقدم مشروعات وبرامج وإحصاءات حقيقية حول الواقع الاقتصادى المصرى وتكون هذه الإحصاءات حقيقية وليست التى يتم إذاعتها فى أجهزة الإعلام لتضليل الرأى العام .

وهذا المؤتمر يجب أن يكون وسفلة جديدة لحساب الذات لأن الوضع إذا استمر على ما هو عليه فسوف تزداد الأمور تعقيدا وسوءا ويزداد تدهور مستوى المعيشة والبطالة والفقر والله وحده هو الذى يعرف مصيرنا وما يجب فعله ، فالتطبيقات الفعيرة سوف تزداد فى فقرها والطبقات الغنية سوف تثرى على حساب الفقراء .

وفى تصورى أن أفضل تسمية لثل هذا المؤتمر هو برنامج إنقاذ وطنى تشارك فيه كل قوى الشعب بما فيها المواطنين الفقراء ، وخاصة بعد أن أثبت مجلس الشعب والشورى فشلهم فى الأوامر السابقة واعتبارهم سياسى للحكومة وكأنهم مجلس محلى .

وعلمنا ذلك يرجع إلى الصلاحيات المنقوصة لهما ويحكم يومئذى الاستورى التى تميل سلطة اتخاذ القرار لرئيس الجمهورية ، ومن هنا أصبحت هذه المجالس مصدى لصوت الحكومة وليس صوت نفسه .

عقد مؤتمر جديد ليس مجددا وشهير نحاتم الفرائشوى صمد كلية التجارة جامعة الأزهر إلى ضرورة أن يتوفر جو من التعاون بين كل الجهات المعنية للخروج من الوضع الراهن وخاصة فى ظل التصديلات الجديدة وسياسات السوق كل هذا يتطلب العمل بجدية والقضاء نهائيا على البيروقراطية لأنها أساس إعاقه نمونا اقتصادى .

كما أن مجلسا الشعب والشورى إذا أكرما الحكومة بالقرارات التى تصدر منها فسوف تكون الأحوال أفضل مما هى عليه الآن : لا نذكر أن الاقتصاد المصرى يعاني من مشاكل ولكن حلها ليس مستحيلا وعقد مؤتمرات

حاسمة وتشريعات جديدة تحد من هذه العشوائية الاقتصادية.

برنامج شامل لتصحيح المسار

ويؤكد د. إبراهيم أبانغا خبير الشؤون الاقتصادية بمجلس الشعب أن عقد مؤتمر اقتصادي جديد لن يكون كافياً إذا كان مثل باقي المؤتمرات التي نخضرها كل يوم دون أي تغيير. ولكن الأمر يحتاج إلى قرارات حاسمة ونظرة واعية تأخذ بعين الاعتبار أحوال المنشأة من جميع النواحي بمستوى النمو الاقتصادي. قد انخفض إلى النصف، وقيمة الجنيه المصري قد انخفضت بنسبة ٣٠٪ على الأقل.

بالإضافة إلى وجود طاقات عاطلة وصلت في إحدى الصناعات وهي صناعة السيارات إلى ٥٠٪. وفي الوقت نفسه تعهدت حكومة د. عاطف عبيد بمواجهة مشكلة البطالة بخلق ٦٥٠ ألف فرصة عمل في العام، ثم زادت في بيان تال إلى ٨٠٠ ألف وظيفة، ولكن الدراسات تؤكد أن العدد الحقيقي لم يتجاوز ٣٥٠ ألف وظيفة، وكان الكثير من الوظائف مجرد وظائف وهمية فلمّا أن يدخل الشباب إلى الحكومة من باب الوظيفة المؤقتة وإما أن يدخل في عداد المشتغلين بحصوله على قرض من الصندوق الاجتماعي حتى لا تعرضه بعد شهر واحد، كما أنه يتم أحصاء المتدربين على أنهم حصلوا على وظائف دائمة وقد وصل تعداد المواطنين حسب تعداد الحكومة إلى ٢ مليون، ولكن الأرقام التي أسفر عنها الإعلام عن فتح باب التوظيف بالحكومة وصلت إلى ٤٠٠ مليون شخص وهو ما يعني أنهم بلا عمل، أو يشتغلون في أعمال مؤقتة أو بإجر سنوية.

ومن جهة أخرى يجب إعادة النظر في سياسة الخصخصة التي لم تعرف حتى الآن أين ذهبت أموالها، فبيع الشركات المصرية بهذه الطريقة يعتبر مهولة ونحن نعرف جميعاً ما يتم في القطاع العام من محاولة لتدمير ويبيع بالثمن بخسة ولا تعرف لهصلة من يتم ذلك.

والموضوع المهم الذي يجب أن تركزه الحكومة الصناعية الوطنية التي يجب أن تتكون لمواجهة تحديات السوق العالمية وزيادة الصادرات.

والهزلة تتضح في البيانات والإحصائيات، فقد بلغ الواردات عام ٩٧/٩٦ ٩٧ حوالى ١٥ مليار و٣٥٥ مليون دولار وارتفعت عام ٩٨/٩٧ إلى ١٦ مليار و٨٩٩ مليون دولار بزيادة قدرها ٢٢٥ مليون دولار بينما وصلت صادرات عام ٩٧/٩٦ حوالى ٥ مليارات و٣٤٥ مليون دولار وانخفضت عام ٩٨/٩٧ إلى ٩٨ مليارات و١٧٨ مليون دولار بانخفاض قيمته ٢١٧ مليون دولار، هذه هي الحقائق الرسمية التي يجب مواجهتها بمصاحبة الفلوسوخطر من مؤتمر ولكن من وجهة نظري أنا أعتقد أن برنامج شامل لتصحيح مسار الاقتصاد المصري.

عدم وجود معلومات لديهم حول التسويق أو دراسة الجوى أو الإنتاج المتميز، إلى جانب أن القطاع الخاص لم يحل أزمة البطالة، نحن في حاجة الآن إلى مؤتمر نخروج به لطول جذرية لمشاكلنا الاقتصادية يحضره وزير الصناعة وقطاع الأعمال والقوى العاملة والمالية والنفقات والأحزاب والهيئات الشعبية كل هؤلاء يجب أن يحضر المؤتمر لمناقشة كيف يمكن أن ننسحب للوضع الراهن السيء الذي تعانيه الآن.

الحاجة ماسة لوقفه جادة

ويذكر د. حمدي عبد العظيم نائب رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية أن الاقتصاد المصري يمر الآن بمنعطف خطير فالمشاكل الاقتصادية أصبحت كوارث، وهذا يدفعنا إلى وقفة جادة لتصحيح مسار الاقتصاد المصري، ومن وجهة نظري أن أهم مشاكل الاقتصاد تتمثل في مشكلة الركود الناتج عن الإسراف في



فريدة النقاش



د. زكريا عزمى



د. حمدي عبد العظيم



عبد المنعم العزالي

الاستيراد من دول شرق آسيا، وإساعة في التقدير لحجم السوق وعدم جدية كثير من المشروعات من جانب القطاع الخاص، وهذا ما اعترفت به الحكومة بنفسها، ومشكلة الركود أيضاً لها أسباب أخرى تتمثل في تزايد الفقر ونقص القوة الشرائية لدى نصف المجتمع وسياسة الانكماش التي فرضها برنامج الإصلاح الاقتصادي.

هذا إلى جانب أن البعض قد بنى ما هو غير مطلوب ٣ ملايين شقة مغلقة، والبعض قصر أعمال التعمير والمدن الجديدة على الأغنياء فقط والبعض قد استغل مادة في قانون التقدي الأجنبي ليأخذ الأموال ويهرب من البلاد... كل ذلك يستدعي وقفة أو مؤتمر يتخذ قرارات

جديدة لن تكون مجردة لحل هذه الأزمة لأنها سوف تتحول إلى كلام وأوراق وتوصيات، ولكن التي نحن بحاجة إليه فعلاً هو الالتزام بالقرارات السابقة، وتنفيذ المشروعات التي تم البدء فيها، والقضاء على الفساد والبيروقراطية في الأجهزة الحكومية، وأن يكون كل فرد في موقع المسؤولية أو حتى المواطن العادي مسئولاً من تطوير أدائه حتى يواكب متطلبات العصر فالأمر لا يجب أن يكون تنافسياً لأننا في عصر التنافس فالإنتاج ليس من أجل الإنتاج فقط ولكن في أجل الأفضل والأجود والأكثر حداثة **الهزلة نحو الخصخصة وإنهاء نحو العولمة** **ويؤكد عبد المنعم العزالي رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية وخبير العلاقات الخارجية بالاتحاد العام لعمال مصر** أننا في حاجة إلى مؤتمر اقتصادي محلي لمناقشة مشاكلنا الاقتصادية والتي في وجهة نظري يرجع سببها الرئيسي في الاتجاه نحو العولمة والهزلة نحو خصخصة القطاع العام بصورة عشوائية في الوقت الذي فشل فيه القطاع الخاص في أن يحل محل القطاع العام

فكثير من رجال الأعمال أخذوا القروض وهربوا بها خارج البلاد، قد وصلت قيمة ما تم تهريبه حوالى ٣٧ مليار جنيه كان من الممكن أن تحل بهم مشاكل الشباب والصناعة والتعليم وغيره.

وكان من أسوأ آثار هذه الأزمة الاقتصادية البطالة، والتي هي أساس الانحراف والجرائم التي نسمع عنها كل يوم فلا يوجد بيت في مصر الآن إلا وفيه واحد أو اثنان من الشباب عاطل، وهذه ليست أزمة فقط بل كارثة اجتماعية مثل القتل الموقوت، فطاقات الشباب إن لم تستغل فسوف يشجعهم ذلك على الانحراف وتكمير الذات أو الآخرين.

كما أن قضايا الفساد التي انتشرت مؤخرًا يجب أن يكون لها رادع، وهذا: هذه القضايا ما ارتكبه يوسف عبد الرحيم وزير الزراعة، ومحمد الوكيل في... زعيم ومهاجر الجندى محافظ الجيزة السابق ورئيس شركة المسبوكات وقضية شركة النحاس ورئيس شركة الكراكات الخ.

كل هذه القضايا يجب أن تتعالج سريعاً **ويشرح على يد الفاسدين بلا رحمة ونحن إذ ندعو المؤتمر الاقتصادي جديد فإن ذلك ناتج من عدم ثقافتنا بمجلس الشعب والنورى فكل ما تصدره من بيانات هي عبارة عن كلام في كلام تبدأ باستجواب أو طلب إحاطة وينتهي منه ويعودون إلى جدول الأعمال كأن شيئاً لم يكن.**

ومن جهة أخرى فإن الوضع في سوق العملة المصري سيء جداً فهناك ١٨٠ ألف عامل خرجوا إلى المعاش اليك من منفق الأموال التي حصل عليها وهناك الشباب الآخر الذي دخل في مشاريع ومعظمها باء بالفشل بسبب

محكمة الأسرة

خطوة نحو تحقيق أمن الأسرة واستقرارها

بدأت إدارة التشريع بوزارة العدل في إعداد مشروع قانون " محكمة الأسرة " الذي يهدف لإدخال نظام متكامل لمحكمة الأسرة يختص بالنظر في جميع مسائل الأحوال الشخصية للولاية على النفس والمال ، وكذلك تجميع شتات ما يتنازع من دعاوى عديدة بين أطراف الأسرة على منبذة واحدة داخل مبنى قضائي يختص بهذا الغرض وذلك لتيسيرها للجهات ذات اختصاصها من كامل الأسرة ، مع تطبيق دقيق لتحقيق هذا الهدف من إقامة هذه المحكمة وتخصيص قضاة قائمين عليها .

وقد حدد المستشاران فاروق سيف النصر وزير العدل وتنسيق إقامة هذه المحكمة المقترحة بحيث تشكل من ثلاثة قضاة وتختص بالنظر في مساوي التطبيق وما يرتبط بها من طلب نفقة الزوجة ومؤخر المصداق ونفقة الصغار وحضانة وتقرير مسكن لإبوابهم بحيث يصدر حكم واحد من هذه المسائل المرتبطة والمتصلة حكماً على الحكم بالتطبيق دون حاجة إلى لجوء الزوجة أو الزوج لرفع دعاوى متفرقة بكل مسألة على حدة وتضم المحكمة المقترحة جميع التحقيقات المطلوبة لأحوال الأسرة ، وتكون المحكمة من ثلاثة قضاة يصار بهم اختصاصيون اجتماعيون وفنسيون ومعاونو النيابة العامة للأحوال الشخصية ويكون بالمحكمة ملف واحد يضم جميع المنازعات الخاصة بالأسرة ، كما سيختار الأشخاص الاجتماعيون والفنسيون من خريجي الكليات المتخصصة ويتم إلحاقهم بمحكمة الأسرة بعد تدريب وإعداد وتأهيل مناسب بحيث يكون بالمحكمة خبيران أحدهما على الأقل من النساء ، وتطرح مجلة العمل كعادتها هذا الموضوع المناقشة لميوتيه وأهميته في تحقيق أمن واستقرار الأسرة المصرية وذلك من خلال حصيلة من الآراء الهامة

تحقيق : أحمد عبد الرحمن



قانون الأسرة هو أحدى احتياجات محكمة !! دى الست
والدلك بواجبكم كل شهر عشان مصروف البيت

وتتميز بأنها تضم قضاة متخصصين في قانون الأحوال الشخصية ، وهذا التخصص منصوب عليه في قانون السلطة القضائية ولكنه مع الأسف نص لا يطبق ، وذلك فإن تطبيقه في مجال الأحوال الشخصية سوف يحقق مزايا كثيرة ، لأن التخصص يمين بأنه يكون خبرة طويلة لدى القاضي ، وهذه المحكمة سوف تعنى بمحاولة الصلح بين الأطراف المتنازعين لكي تنقذ الأسرة بقدر الإمكان ، وفي ضوء القاعدة الدينية التي تقضي بأن المصالح أبغض الحلال عند الله ، كما أنها سوف ترفع جميع القضايا الناشئة النزاع مرة واحدة لجميع القضايا بدلا من أن تشتت القضايا بين عدة محاكم ويصدر الحكم من كل منها في وقت مختلف عن الآخر مما يستتجد جهد وأعصاب ووقت وأموال المتقاضين ، وسوف تجمع هذه القضايا وفقا لنظام محكمة الأسرة أمام قاض واحد ومحكمة واحدة هي محكمة الأسرة ، وهذا النظام مستيع للمعكم أن تتطلع على جميع أبعاد المشكلة ولذلك تكون أقدر على أن تحكم فيها بأحكام أدنى إلى تحقيق العدالة وترفع أمامها مثلا قضية الطلاق وقضية النفقة وقضية الطاعة وقضية روية وغيرها ، ويفصل القاضي في كل هذه القضايا بعد أن يكون قد ألم بكل أبعاد المشكلة .

وأضافت بأن القاضي يلجأ إلى التحكيم كما ورد في القرآن الكريم فبعبت حكما من أهل الزوج وحكما من أهل الزوجة لمحاولة الصلح بينهما ، وإذا كان هناك تعاد لمحاولة مرة أخرى في سبيل إنقاذ الأسرة من الدمار ، وتنتهي سيادتها قولها بأن هناك مميزات كثيرة لهذه المحكمة فهي ذات طابع اجتماعي أكثر من غيرها لأن التخصص في الحكم في المسائل الأسرية والحرص على محاولة الصلح بين المتنازعين والرفق

في البداية أشارت الدكتورة فرخانة حسن الأمين العام للمجلس القومي للمرأة أثناء مناقشتها لفكرة محكمة الأسرة إلى أن صدور قرار وزير العدل بتشكيل لجنة لوضع أسس قيام محكمة الأسرة هو واحد من أهم القرارات التي تهم المرأة المصرية والأسرة المصرية ككل ، كما أكدت على أن محكمة الأسرة هي جزء أساسي مكمّل لتوازن الأحوال الشخصية التي صدرت ووجود المحكمة سيكون في أهمية وجود القانون ذاته ، كما أشارت سيادتها إلى أن المجلس القومي للمرأة قد قام من قبل برصد عدد من القضايا التي تحتاجها أي سيدة للوصول إلى حقوقها المالية في حالة الانفصال أو غيره نجدها تزيد عن سبع أو ثمان قضايا مختلفة أمام محاكم مختلفة فعنما ما يتعلق بالنفقة أو الحضانة أو غيرها من الحقوق التي يكفلها القانون للزوجة وهو ما يجعل أي سيدة تقع في هذا الإشكال تعاني بشدة وتقضي سنوات طويلة قبل أن تصل لحل مشكلة واحدة من هذه المشاكل .

وتضيف سيادتها بأن هذه المحكمة المقترحة ستكون مخصصة بنظر كل قضايا الأسرة مرة واحدة ، وهذا الحل سيفضي من ناحية على تعدد الدعاوى وإرهاق الزوجة وتوسيع جهد القضاة في نفس الوقت ، كما أضافت أن محكمة الأسرة من أهم المشروعات التي يحرص المجلس القومي للمرأة على قيامها من أجل تأمين الأسرة واستقرارها والفاظ على الأولاد ، ونحن في انتظار صدور القرار بوجود هذه المحكمة التي ستتمثل نقلة تشريعية هامة وخفوة غير مسبوقة لصالح الأسرة .

أما الدكتورة فوزية عبد الستار مقرر اللجنة التشريعية بالمجلس القومي للمرأة فترى أن محكمة الأسرة ستشكل التخصص في قضايا الأحوال الشخصية المختلفة

بالأطفال كل ذلك من شأنه أن يجعل المحكمة تنجح في حالات كثيرة وتعيد الوفاق إلى الزوجين ويذكر تقل حالات الطلاق .

وتقول السفيرة مشيرة خطاب الأمين العام للمجلس القومي للمرأة والطولبة أن مشروع هذه المحكمة يتفق تماما مع توصيات وتوجهات المجلس وجهوده خلال العامين الماضيين ، حيث تمت دراسة الموضوع واستطلاع تجارب الدول الأخرى التي تتأخذ بهذا النظام ، واستقر الاقتناع بغاقتها في حل النزاعات الأسرية ووقف تفاقمها وسرعة التوصل إلى حلها ، وكذلك الحفاظ على خصوصيات الأسرة وحماية الأطفال من مشاهد القسومات العائلية ، كما أن المناخ العائلي الذي يوفره نظام محاكم الأسرة وما يسمح به من نصع وتوجيه ينتج في العديد من الحالات في تجنب وقوع الانفصال بين الزوجين الذي يهدد ، كيان الأسرة ويسبب في أسوأ الآثار السلبية على الأبناء .

ومن كيفية تطبيق نظام هذه المحكمة تقول سياتنها بأنه لا يستعدي تطبيق هذا النظام في مصر إلى تشريعات جديدة فالأحوال الشخصية تختص بنظرها محاكم محددة بالفعل وفي المحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية وفقا لموضوعها وما يلزم هو تضمين تشكيل المحكمة أخصائي اجتماعي أوفيسي لمعاونة الأسرة في التوصل للتفاهم قبل نظر الدعوى وتحديد قاعة مستقلة بالمحكمة لنظر دعاوى الأسرة ، وقد يشجع التطبيق من رفع النظر في تولي المرأة منصب القضاء .

وتؤكد الدكتور ليلى تكلأ عضو المجلس القومي للمرأة ، علي أن محكمة الأسرة هي واحدة من أهم الوسائل التي تصون العلاقات الأسرية حتي في حالات الاختلاف لحماية الأطفال من التعرض للمناخ

القاسي الذي يسود للمحاكم العادية ، ولأنه راجع إلي التفاهم والإنفاق والمعالجة ولا يصل الموضوع لمرحلة التقاضي ، كآخر خطوة فمفندة يكون الهدف هو حل الخلافات دون صراعات وعماء ومن مزايا هذا النظام أنه يهدد الطريق لتسولي المرأة منصب القضاء .

وتستطرد الدكتور ليلى تكلأ قائلة : إن إنشاء محاكم للأسرة توفر ثلاثة أركان هامة هي تخصص القضاة والمكان اللائق وفرصة المعالجة ، وأنها لا تكون بتعديل التسميات ولكن الأمر يتطلب أولا إعداد القسومات المادية والبشرية والعلمية قبل القضاة والمكان والإخصائيين والباحثين الاجتماعيين والمستشارين في القانون والاقتصاد والتربية والتنمية وعلم النفس الذين هم معا عماد لهيئة المحكمة .

لذلك أرجو ونحن نبث مشروع تبسيط إجراءات التقاضي وبصفة خاصة في مجال الأحوال الشخصية أن نسد كل الثغرات التي من خلالها يطول دواب المرأة في أروقة المحاكم بأن نلشد بعين الاعتبار فكرة محكمة الأسرة حتي نربح المرأة ونختصص الأسرة المصرية ونعيد إليها الكثير من الاستقرار وراحة البال .

ويشارك الدكتور عبد الحاق عفيفي مدير معهد الخدمة الاجتماعية ببورسعيد بقوله إن إنشاء محكمة الأسرة سوف يكون المدخل الرئيسي لإنجاز وسرعة البت في عدة قضايا متعلقة بالأحوال الشخصية التي تستغرق سنوات وسنوات ، ولكن في البداية هناك إجراءات مصاحبة لعملية إنشاء المحكمة منها علي سبيل المثال : العودة مرة أخرى للخبير الاجتماعي مثل الأحداث – تفعيل دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية بحيث يكون لها دور في تقديم تقرير عن الحالة ومحاولة

التوفيق بين الزوجين – أن يكون هناك صندوق مشترك للأسرة من خلال شركات التأمين يقوم بدفع نفقة مؤقتة لعين الفصل في القضايا المرفوعة لعين البت في الإجراءات – تفعيل دور مساعدة القانون للأسرة من خلال مكاتب التوجيه والاستشارات بمعنى أن يكون هناك نوع من المصاحبة المتفرقة لهذه القضايا بهدف عدم التباطؤ وسرعة البت – وأن تكون هناك ثقافة قانونية للزوج والزوجة .

وفي النهاية تقول الدكتورة كاميليا شكري رئيس لجنة سيدات الوفد إنني أرحب أن تكون هناك محكمة للأسرة ، وذلك لخصوصية الموضوعات والقضايا التي ترفع فيها قضايا الأحوال الشخصية ، والتي يستغرق الفصل فيها وقتا طويلا قد يصل في بعض الأحيان من ست إلى سبع سنوات وأكثر وبالتالي توفر الوقت والجهد والمال ونحني خصوصية وعلاقات الأسرة ، وأري أن يكون تشكيل هيئة المحكمة من القضاة المتفرسين لأن لها قضايا الأحوال الشخصية لأن لها أبعادا مختلفة وهذه المحكمة في محاولة جدية لتبسيط الإجراءات في قانون الأحوال الشخصية كما أري أن تتضمن هيئة المحكمة سيدة تكون قاضية لأن المرأة هي التي تحس بشاشة وآلام المرأة مثلا .

كلمة أخيرة
ويعد فهازال النقاش متواصلا لأن الموضوع من الموضوعات الحيوية التي تمس مستقبل واستقرار وأمن الأسرة المصرية ، وقد سبق أن تناولناها في عام ٩٨ وهذا إليه نستكمل تحقيقه ونوفيه مزيدا من الاهتمام الذي يليق به وإذا كان هناك بقية من حوار فكله تقريبا لا يخرج عما تناولناه ومع ذلك فلا حول بقية نمود إلي في حد قائم بإذن الله ، وحتى يتحقق ذلك لا نستطيع أن نغفل بعض الجوانب الهامة التي نشير إليها في عجلة وهي :

أن إهمال المحاكم وطء التقاضي يؤدي إلي ارتباك كثير من السلوكيات الخاطئة التي قد تصل إلي حد الجريمة ، لأن الزوجة التي ليس لها مورد رزق تضطر للعمل أو الانحراف أو تضطر لإرسال أولادها للعمل ، أضف إلي ذلك أن طول الإجراءات وكثرة تكاليفها يجعل كثيرا من الأفراد يسقطون في منتصف الطريق دون الحصول علي حقوقهم ، إلي جانب استقلال المحامين سواء استغلا مايدا أو إبطاء أمد القضايا ، لأنه من أسوأ القضايا هي قضايا الأحوال الشخصية ، فعلا قضية الضعفاء يظل الأرواح في حالة تشقق قد يدفعهم إلى الانحراف نظرا لحالة التوتر وعدم الاستقرار وكل ذلك يدفعنا لأن نطالبا ونصر بشريعة النظر في هذه القضايا علي وجه السرعة وتحديد محكمة للنظر فيها ، ووضع حد أقصى لبيت في هذه القضايا ، وكذلك وجود قاضية تدخل في سك المحكمة لو لم يتعارض ذلك مع الشريعة ، لأن المرأة قد تسهم مشاكل المرأة والأولاد أكثر من الرجل .

كما يجب أن تكون هناك محكمة للأسرة في كل محافظة حتي يصل الوصول إليها ، وأن يتناسب عدد القضاة في هذه المحاكم مع عدد القضايا بحيث يستطيع القاضي أن ينظر ويدين في القضية ، وأخيرا هناك نقطة هامة لابد من النظر إليها باهتمام وهي أن قضايا الأحوال الشخصية وخاصة بكثير من الفقراء الذين لا يعرفون كيفية التعامل مع المحاكم ومع المحامين لهذا يلزم وجود محامين ذوي محكمة الأسرة يدربون هذه القضايا إما بلجان لهذه الطبقة أو بأجور زهيدة مثل المحامين في محاكم الأحداث ، كما نطالب بوجود أخصائي اجتماعي في هذه المحكمة وهذا لوجبات وزارة الشؤون الاجتماعية بإنشاء دور لصحاية المرأة التي لها ظروف خاصة حمايتها ومساعدتها .

الخطر يهدد صناعة الحديد والصلب

خير صغير .. طالعتنا به بعض الصحف منذ أسابيع قليلة .. الخبر يقول مليار و١٢٠ مليون جنيه خسائر شركتى الكوك والحديد بحلول بعد انهيار كوبري المرازيق الذى يعد الشريان الوحيد الذى يسمح بوصول خامات المصانع لهذه الشركات .. واستنادا إلى مضمون الخبر .. فإن الأمر بهذه الصورة يعد "مصيبة" أولا بهذا الرقم الكبير الذى تشير إليه الفسائر .. وثانيا لهذه القوى البشرية المعطلة عن العمل .. ولأمداد حجم إنتاج ضخم تم به هذه الشركات السوق المحلية باحتياجاتها تاهيك عن طلبات التصدير .. المهم أن هذه الواقعة تأتى فى وقت لا تعيش فيه صناعة الحديد والصلب فى مصر أزمة عصورها على الإطلاق خصوصاً بعد تذبذب أسعارها فى الأسواق ونتيجة لوقوعها تحت وطأة ظروف اقتصادية عالمية صعبة .. جعلتها تتراجع .. وتفتقد شيئاً من توازنها فى الشهور الأخيرة .. "العمل" تفتح ملف صناعة الحديد والصلب فى مصر وماتشكونه هذه الصناعة من أوضاع قد تتحول إلى صدام مزمن إذا لم يتم التحرك لتمكينها من استعادة توازنها .. واستقرارها .

تحقيق: عجيب رشدى

مستقرة الى حد كبير وأنهم عازمون على استكمال مسيرة العمل فى المصانع والشركة ، والتي تدرس إدارتها حالي كيفية تعويض هذه الفسائر بتكليف حجم الإنتاج وبالمعمل على زيادة وصول عربات نقل الخامات يومياً للمصانع.

وتأتى هذه المشكلة الخاصة فى وقت اشتعلت فيه أسعار الحديد بشكل أصبح يهدد الصناعة وفيما يلي استعراض لبعض آراء المنتجين ورجال الأعمال ورجال الصناعة والمسؤولين الذين يناقشون القضية فى محاولة للوقوف على حل لها .

العزالى -رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية- أن يكون هذا الحجم الكبير من الفسائر بسبب إنهيار الكوبري فقط ولكنه أرجع هذه الزيادة الكبيرة فى حجم الفسائر إلى قصور فى إنتاج الشركة و أن هذه الفسائر قد تزايدت بعد انهيار الكوبري ولكنه ليس السبب الأساسى لها .

وأكد العزالى بأنه يجرى حالياً الاتفاق بين عدة وزارات منها الصناعة وقطاع الأعمال بالاتفاق مع وزارة النقل لإصلاح الكوبري لتلافي المزيد من الفسائر ولعدم تعطيل الحركة الإنتاجية للمصانع . وأوضح العزالى بأن حالة العمال

على الوصول إلى حل لتسهيل وصول خامات المصانع إليها مع استمرار عمل العمال ، وحركة الإنتاج تسير بمعدلاتها الطبيعية .

● وكان إبراهيم الأزهرى رئيس النقابة العامة للكيماويات قد أعلن أن خسائر شركتى الكوك والحديد وصلت لبالغ فلكية فى فترة وجيزة بعد انهيار الكوبري .. أما جمال بشير رئيس اللجنة النقابية بشركة كوك حلوان فلشّار إلى أن الشركتين تقومان على إنتاج متكامل وأن إنتاج الحديد والصلب قائم على الطاقة الإنتاجية المستمرة من الكوك .

ومن جانبه نفى السيد عبدالمع

طبلت جميع محاولاتنا فى الحصول على أية معلومات أو بيانات خاصة بمشكلة شركة الحديد والصلب وخسائرها بعد انهيار كوبري المرازيق .. وللتأكد من حقيقة الرقم الذى أعلن فى المصحف عن هذا الحجم الضخم من الفسائر بسبب انهيار الكوبري

و بعد عدة اتصالات مع رئيس مجلس إدارة الشركة دخلت حلمي اكتفى بأن قال عبر اتصال تليفونى معه إن المشكلة قد تم حلها وإنها انتهت وسوف تتم جدولة الفسائر وطق بأنه لا داعى لكى تفتح جروحا قد اندملت ، وأن الشركة عاكفة



رسوم إغراق

يلتزم مثير صناعات الحديد - مستورد من مصر - بالحد الانتباه إلى أمر بالغ الخطورة يهدد بفرض رسوم إغراق على صادرات مصر من الحديد ويهدد سمعة الصادرات المصرية كلها ، حيث يتم تصدير طن الحديد بسعر ١٢٠٠ جنيه تقريبا بينما يباع في مصر بسعر ١٧٥٠ - ١٨٠٠ جنيه وهذا يمكن الخطر لأن سعر التصدير أقل من السعر المحلي وأى دعوى إغراق ترفعها الدولة التي تصدر إليها ستربحها بسهولة وكل هذا بسبب أطماع البعض وسوء تصرفهم .

وهنا الشبح من انخفاض أسعار الحديد إلى ١٥٠٠ جنيه يضيف سلاح الدين:

الأسعار بالفعل انخفضت بعض الشيء ولكن ليس بسبب تخفيض المصانع لأسعارها فعلى سبيل المثال لايزال السعر في المصانع الخاصة الكبرى حوالى ١٦٦٠ جنيه للطن للتعاقدات ولم تنخفض الأسعار عن أسعار شهر يوليو الماضى وإن كانت المصانع الصغيرة الأخرى قد يقل السعر فيها بمعدل ٥٠ أو ١٠٠ جنيه للطن إلا أن السبب الحقيقي في

انخفاض السعر في الأيام الأخيرة هو خروج كميات كبيرة من المخزون لدى بعض التجار منذ عدة شهور بأسعار منخفضة وهنا تتسائل -والحديث مازال للسيد منير صلاح الدين - لماذا يتم رفض الطول التي طالب بها الخبراء بتخفيض رسوم الإغراق لفتح السوق خاصة وأن الدول التي لاتفرض عليها رسوم إغراق الاستيراد منها غير عملي سواء بسبب بعد المسافة أو انقطاع تكلفة الاستيراد فلا أحد يريد الإضرار بالصناعة الوطنية ولا أحد أيضا يرضى باحتكار السوق المصرية واستغلال المستهلكين

مشكلة أخرى ظهرت ولها نفس الأهمية وهي مشكلة ارتفاع أسعار الصاج بنسبة ٤٠٪ خلال الأشهر الأخيرة إلى أن وصل إلى ٣٩٥ دولارا للطن مما تسبب في رفع أسعار أنابيب البوتاجاز وطلايات الحريق ..

وهنا يقول د. محمد هلال رئيس شعبة منتجي أوعية الضغط باتحاد الصناعات إن هذا الارتفاع تاريخي وغير مسبوق .. وهناك

احتكار في مجال الصاج حيث تحتكر شركة واحدة إنتاجه وبالمثل يفرض رسوم إغراق عليه وفرضت الرسوم ورفضت الأسعار بقرار ٥٦٠ جنيه في شهرين ورفضوا أى تقاضم بل الأغرب فرض رسوم إغراق على الحديد المسحوب على البازار والمستخدم في صناعة السيارات رغم أن هذا النوع لا ينتج في مصر.

من أجل عمالنا .. ومصانعنا

مجموعة من العاملين في هذه الصناعة وهم: عبد الحكيم عثمان وجمال أبو ذكرى ومحمد خليل قوطه ومحمود الفتحي وآخرون يتفقون في أن الزيادة في أسعار الحديد جزء منها مبرر نتيجة الأسعار العالمية لكن جزءا آخر غير مبرر إطلاقا والدليل أن بعض المصانع صدرت حديثا للخارج بأسعار أقل من السعر المحلي به في مصر فلماذا التصدير والسوق في هذا الحالة .. إننا نريد الحق .. والحق أن يتم تخفيض رسوم الإغراق من ٢٠٪ إلى ١٠٪ أو ١٥٪ بحيث يصبح الاستيراد له جدوى

اقتصادية .. نريد أن نحافظ على العمالة وعلى مصانعنا الوطنية لكننا في الوقت ذاته يجب أن نراع مصالح بقية الأطراف وإذا كانت المصانع الخاصة تقول إن السعر العالي هو سبب الارتفاع فإن شركة الحديد والصلب تعرضت لنفس الموقف ولكنها لم ترفع الأسعار بنفس الصورة وإنما كانت الزيادة معقولة.

أما السيد هائل النوف رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية فأكد أنه ليس هناك قرارات بشأن إغراق الحديد إلا بالنسبة للمستورد من كل من تركيا ورومانيا فقط ، وهذا يعني أن الحديد متاح استيراده من أى دولة في العالم أن الحديد كان يملأ المشاغل في العام الماضى وكان يستورد من أوكرانيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق بسعر ١٧٠ دولارا للطن لكنه قفز الآن إلى ٢٢٠ دولارا وأوضح أننا لانتج الحديد من الخامات الأساسية إلا في بعض الشركات أما بقية الشركات



فإن تأجيلها مجرد درفلة.

جشع التجار

«لما المهندس مصطفى دتق أمين عام اتحاد مقاولي البناء والتشييد يطالب بتعويض المقاولين عن ارتفاع أسعار الحديد بصورة مناسبة فلا يمكن أن يتحملوا هذا الارتفاع غير المبرر بسبب جشع بعض المنتجين والتجار ، فالحكومة ينبغي أن تحض المفاوضين الذين اتفقوا على أسعار معينة لعطاءات المباني ولم يحسبوا هذه الزيادة الكبيرة.

د.إسماعيل شلهي استاذ الاقتصاد والمالية العامة بجامعة الأزهر يرى أن الاقتراح الخاص بتعديل عقود العطاءات حتى لا يتحمل المقاولون تكلفة الزيادة في أسعار مواد البناء وهديد التسليم بشكل خاص من شأنه أن يضيق أرباح جديدة على الموزنة العامة للدولة نتيجة تلاعب شخصي لبعض التجار مما أدى إلى ركود قطاع ضخم مثل قطاع المقاولات الذي يعمل به الملايين.

ومن جانبه أكد د. أمين مبارك رئيس لجنة الصناعة بمجلس الشعب على أن أسعار الحديد والصلب انهارت في العام الماضي عليا وأطلق الكثير من المصانع ، وذلك حدث تضافات بين كيانات صناعية كبرى لتقليل التكلفة ، وصارت هذه التجمعات تنتج حوالي ٢٠٪ من حجم الإنتاج العالمي .. وأشار د. مبارك إلى أن حجم الإنتاج في مصر يصل إلى ٥٠٩ مليون طن وقد أدى الكساد إلى انحصار الطلب عليه ، وأكد د.مبارك أن الشركات المحلية يمكنها أن تغطي ٨٠٪ من احتياجات السوق .

زيادة .. ولكن

على حوار مع وزير الصناعة والتنمية التكنولوجية .. أوضح د.علي الصعيدي إن أسعار الحديد ومدخلاته في الأسواق العالمية وما لحق بها مؤثرا من زيادات كانت متوقعة منذ فترة لم يتابعون تطور الأسعار في هذه الأسواق وكان طبيعيا أن يمتد أثرها إلى السوق

٤٠٪ زيادة في أسعار الصاج وزيادة مماثلة في أسعار أنابيب البوتاجاز ووظفايات الحريق

وزير الصناعة؛

نطالب المنتجين بالشفافية في إعلان الأسعار

العاملون في الصناعة؛

ارتفاع الأسعار

العالية ليس

السبب الوحيد



د. علي الصعيدي



م. عادل الدنف



د. علي حلمي



د. أمين مبارك



إبراهيم الأزهرى



عبدالمنعم العزالي



عبد الوهاب فوقة

المحلية باعتبارنا لسنا بمنزل عن الأسواق العالمية .. وهنا أطالب منجى الحديد والصلب بضرورة الشفافية في إعلان الأسعار وموافاة وزارة الصناعة بها باعتبارنا جهة حيادية لتكون متاحة أمام الجميع .

وأضاف الصعيدي :

نحن ندعم الاتحاد العام للغرف التجارية واتحاد الصناعات إلى تسويق التعاون لشعبة أسعار الحديد ومداخلته لوريا لتحقيق التوازن المطلوب في الأسعار وتفعيل آلية السوق لمصلحة جميع الأطراف ومنعا لاستغلال أى منها لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية . جان يتم إطلاق فتح الباب أمام أية دولة تريد أن تفرق السوق المصرية بإنتاجها وذلك تأكيداً على حرص الحكومة على عدم تعرض المصانع المصرية لآية هزات .

وطالب الوزير اتحاد مقاولي التشييد والبناء بضرورة إعداد نظام جديد للتعاملات العالية والمستقبلية يتسم بالشفافية على استيعاب التقلبات المتوقعة في الأسعار في صواد البناء لتحقيق التوازن الحقيقي لجميع الأطراف .

ويعد

لأن تقلب الأسعار داخليا وخارجيا يشكل خطرا أمام صناعة الحديد والصلب وإذا لم تتم معالجة الأمور فسوف تستفحل المشكلة ويصعب حلها . . وإذا كانت هناك بعض الشركات الخاصة المنافسة في هذه الصناعة تستأثر وحدها بسببة كبيرة من المنتجات التي تفرق بها الأسواق فهذا ليس معناه أن نلحق جميع الأخطاء على شناعة واحدة . . علينا أن نواجه أخطاها بشجاعة ولا نلتزم الصمت تماما كما فعل رئيس شركة الحديد والصلب حتى نواجهه المشكلة قبل استئصالها .

الوقاية من مخاطر المنظفات الصناعية

التأخير يمكن أن يكون في غاية الخطورة .. وعموما يمكن في جميع الحالات إعطاء المصاب الكربين الطبي بكل مستحضرات أو هيدروكسيد الألومنيوم كما يمكن إعطاؤه في حالة الإمساك أي ملين نباتي .. وكذلك يعطى مستحضرات زيت - سليكون " أو زيت اليراقين .. وينبغي قبل إجراء تفريغ المعدة استخدام عامل لإخماد الرغوى التاكيد من أنه لن توجد رغوى أكثر من ذلك فيما بعد .. ويجب إعطاء العناية البالغة لمنع مخاطر دخول الرغوى إلى الممرات التنفسية أثناء عملية الفتح .. ويجب على وجه الخصوص أن يتم بعرفة الطبيب الأشخاص علاج حالات الحساسية وتهيج الجلد .. أما إذا لم يكن في الإمكان الوصول إلى طبيب فإنه يمكن استخدام كمادات باردة من حاض البوريك المخفف أو محاليل " الكاسوميل " كما يمكن أيضا استخدام مياه الشرب العادية بدل ترد .. أما حرق السوائل الساخنة فيجب علاجها كحرق عادية فإذا كانت بلا فقاقيع أي من النوع البسيط فيجب غمس الجزء المحروق وهو غشالبا في الأبدى والآن - تمت ماء جارى .. أما الحرق الأشد خطورة فيجب تعاطيها بشاش معقم والبحث عن عناية طبية ..

أما إذا أصيب العين فيجب غسلها بالماء غسلا شاملا ثم التوجه فوراً إلى الطبيب .

وأما عن الكشف الطبى الابتدائى فيجب أن يتم التاكيد من ستبعاد العمال المصابين بأمراض الأعضاء التنفسية أو الحساسية الجلدية من العمل في المنظفات الصناعية .

نفسها كمنتج نهائى قد نشأ عند استخدامها حساسية أو إصابات نتيجة ابتلاعها بطريق الخطأ مثلا .. ورغم شيوع استخدام الأوتوماتيكية في المصانع الحديثة إلا أنه مازال هناك شيوخ في أمراض الجهاز التنفسي والحساسية بسبب الإنزيمات الداخلة في التفاعل ومن أمثلة ذلك الزكام والتهاب المجرى بل والأزمات الربوية والنزلات الشعبية المزمنة وكل هذا يستلزم استخدام التهوية بالشفط لإزالة ما يعلق في هواء العنابر من أتربة المواد المتعلقة بالمنظفات والتي قد تسبب أيضا حساسية بالجلد ، كما أن هناك حساسية ضد الإضافات العطرية التي تضاف للمنظفات ، وقد تكون المادة العطرية في حد ذاتها غير مسببة للحساسية إلا عند دخولها في تراكيب المنظفات .. وإن حالات ابتلاع المنظفات يجب علاجها في الحال بعرفة طبيب خبير أو ينقله إلى مركز علاج السموم .. وإذا لم يتوفر وجود الطبيب الخبير أو المركز المتخصص في السموم فيجب إعطاء المصاب كل ما يلزمه من إسعافات أولية فإن

الصناعية الحديثة على شكل مسحوق أو سائل مضاف في تنظيف الأطباق والحل .. ومن أهم الإضافات أيضا المواد التي تسبب البياض والمحتوية على الأوكسجين النشط وكذلك بعض الإنزيمات التي تزيل بقعا معينة وكذلك المواد المعطرة التي تكسب المنتج النهائي رائحته الجميلة .. أما المنظفات السائلة فقد تحتوي على مذيب عضوى مثل الكحول ومواد قاتلة للجراثيم ومواد صلبة إلى جانب الفوسفات والمواد الكاشطة أو السالطة .

والآن نكون قد قمنا بأول خطوة في الأمن الصناعي وهي جمع البيانات لمعرفة وتحديد المشكلة مصدر الخطر ، ولك بالتعرف على طبيعة منظومة العمليات الصناعية وتحليل عناصرها ، واستكمال لهذا التحليل المنطوقى System Analysis نقول إن مخلفات العملية الصناعية في صناعة المنظفات الحديثة قد تسبب هي وسببها المواد الداخلة في التفاعل نوعا من الصودات والإصابات والحساسية كما أن مخرجات هذه العملية أي المنظفات

إن كل عملية صناعية هي منظومة لها مخلفات ولها مخرجات ، والمخلفات هنا هي المواد الخام والمخرجات هي المنتج النهائي ، وإن كل مخرجات المنظومة هي مخلفات لمنظومة أخرى ، ولك منظومة عمليات داخلية .. وفي كل عملية صناعية نجد المواد الوسيطة والمواد المساعدة والمواد الثانوية والمخلفات ، ولكل عناصر المنظومة الصناعية هذه مخاطرها وطرق اكتشافها والوقاية منها قبل أن تقع وهذا هو جوهر الأمن الصناعي الذى هو تطبيق لإدارة الأزمات .

وبهذا المنظر المنطوقى سنتناول مشكلة المنظفات الصناعية التى أنتجت التكنولوجيا الحديثة والتي تختلف عن الصابون العادى من حيث المخلفات وبالتالي من حيث المخرجات ففي الصابون نجد المواد الخام هي الزيت الطبيعية والصودا الكاوية أما في المنظفات الصناعية الحديثة فنجد هناك منظفات تتساقن في المحلول ومنظفات لاتتاقن ، أما المنظفات الثانية مثلا ففيها مجموعة قطبية سائلة مثل السلفونات (-SO3-) أو السلفات (-OSO3)

المرتبطة بسلسلة هيدروكربون .. وهناك إضافات أخرى مثل المواد التي تزيل عسر الماء مما يساعد في فاعلية النظافة ويعمل على عدم إعادة ترسب القذارة إلى جانب إضافات كثيرة لأغراض أخرى .. ويجب أن تكون المنظفات قابلة للتحلل البيولوجى أى أن يتم تدميرها بفعل البكتريا في الجارى المائية ومصانع تنقية مياه الصرف ولا حدث تلوث بالأنهار (تلوث البيئة) .. كما أن الإضافات مثل الفوسفات والسليكات وما أشبهه هي ما يعطى الثياب اللون النهائي الأبيض .. وقالبا ما تكون المنظفات



تقرير عاجل إلى رئيس الوزراء لحماية ٩٥ ألف عامل

تعانى شركات المقاولات العديد من الأزمات خلال الفترة الراهنة خاصة فى ظل الركود الاقتصادى العالمى، والمحلى السائد الآن، هذا بالإضافة إلى نقص حجم الأعمال المسندة إلى هذه الشركات، من قبل وزارة الاسكان، الأمر الذى اضطرت معه نقابة العاملين بمواد البناء والأخشاب، إلى تقديم تقرير عاجل إلى رئيس الوزراء، لبحث أوضاع ٢٢ شركة تضم ٩٥ ألف عامل، وذلك من أجل حماية هؤلاء العاملين وعائلاتهم...عدد من المسئولين بشركات المقاولات سواء كانت بالقطاعات العام والخاص أرجعوا سبب المشاكل التى تواجهها هذه الشركات إلى نقص السيولة ونقص حجم الأعمال المسندة من القطاعات المختلفة، لهذه الشركات، إضافة إلى تأخر صرف مستخلصاتها لدى الجهات التى نظدت لها أعمالها فى مواعيدها المحددة. ولقد طالب الكل بضرورة توفير أعمال جديدة سواء فى داخل مصر، أو فى خارجها، وألقوا بالمسئولية على عاتق وزارة الاسكان...مجلة "العمل" فى هذا التحقيق تبحث فى أبعاد المشكلة مع عدد من المسئولين عن المقاولات فى مصر للوقوف على أوضاع ٩٥ ألف عامل مصرى بهذه الشركات.!!

تحقيق: عادل عبد

والانسفرار وحصولهم على حقوقهم كاملة
خسائر كبيرة . . كبيرة
ويرى عبد المنعم الجمل عضو مجلس إدارة إحدى شركات المقاولات (قطاع عام) أن شركات المقاولات التى تنبثق القطاع العام فى لنى حمت على عاتقها طوال اسنوات الماضيه البور التتمو فى مصر وخاصة فى فترة الأزمات والكو رث. شفا حدث فى ابرال ١٩٩٢ حيث قامت شركات المقاولات التى تنبثق القطاع العام بتنفيذ مسك الرالال فى حين اكتفت شركات القطاع الخاص بتقديم أسعاره فقط دون المساهمة فى بناء هذه المسانكن.
يضيف عبد المنعم الجمل

فى هذا القطاع . فى ظل توجيهات الحكومة مشيرا إلى أن بعض الشركات التى يوجد فيها عمالة غير منتجة لا تستطيع تطبيق نظام الحروج على المعاش المكر . نظرا لعدم وجود المور المالية التى تسمح بذلك فى الوقت الحالى .
وقال إن تثبيت العمالة المؤقتة فى الشركات ينبغى بوضه فى الاعتيار . نظرا لأنها أصبحت مشكله فى كل شركة خاصة إذا عرفنا أن ٧٠٪ من العاملين بهذه الشركات "عماله مؤقتة" تعمل به منذ حوالى ٢٠ سنة . ولم يتم تشييدها حتى الآن لانه فى حالة هيكلة هذه العماله تصبح من الضرورى تسيتها . حتى يشعر هؤلاء العمال بالأم

سيوله أى إلى تأخر صرف المرتبات إضافة ، إلى تسي نظم الرعاية . لصحية والاجتماعية ، وغيرها من الخدمات الأخرى ، للعاملين بهذه الشركات .
وقال سيد طه . إن ٢٢ شركة يعمل بها ٩٥ ألف عام فى مسيس الصاجة إلى دعم من الحكومة فى الوقت الحالى . لحماية مستقبهم هم وأسره .
كعب أشار إلى أن رئيس الوزراء يقوم حاليا ببحث أوضاع هؤلاء العاملين . من أجل تقديم المساعدة لهم فى هذه الظروف الصعبة .
وأوضح رئيس النقابة العامة للعاملين بمواد البناء أن القابة تقدر نشا . شركت قابضة تنتم وزارة الإسكان بتولى دعم العمل

فى البداية يؤكد سيد طه رئيس النقابة العامة للعاملين بمواد البناء إن شركات المقاولات تعاني فى الوقت الحالى من عدم إسناد حجم أعمال كاف لها ، حتى تستطيع أن تحافظ على كيانها ، مشيرا إلى أن هذه الشركات أصبح عليها مديونيات بعدد من القطاعات . مما أدى إلى عدم وجود سيولة مباشرة ، لتطوير هذه الشركات ، وتراكم مديونياتها لدى البنوك ، وزيادة الفوائد عليها سواء أخرى .
وطالب رئيس النقابة العامة للعاملين بمواد البناء بضرورة قيام وزارة الاسكان بتوفير حجم أعمال مناسب لهذه الشركات كما يسمح له سيد مديونياتها وميكنتها ، مؤكدا أن عدم وجود



قائلا إن شركات المقاولات التي تتبع القطاع العام ، تكبدت خسائر كبيرة طوال السنوات الماضية ، حيث قامت هذه الشركات بتنفيذ مشروعات ضخمة لجهات مختلفة حيث تأخرت هذه الجهات عن تسديد مستخلصات هذه الشركات ، وبالتالي زادت ديون الشركات لدى هذه الجهات ، ومن ناحية أخرى أصبحت هذه الشركات مديونة في الأخرى للبنوك ، لأنها اقترضت ثمن تنفيذ هذه المشروعات من البنوك ، وبالتالي زادت الفوائد عليها من جراء عدم سداد الجهات صاحبة المشروعات مستحقات هذه الشركات .

وأضاف سيادته مؤكدا أن دخول شركات القطاع الخاص المنافسة أيضا سحبت عددا كبيرا من العمليات الجديدة من القطاع العام ، وبالتالي سوف تضطر هذه الشركات نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها- إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة الموجودة بها ، وبالتالي سوف تزداد حال العمالة سوءا!!

سوق المقاولات يعاني
وأما المهندس سمير عبد الخالق رئيس مجلس إدارة إحدى شركات المقاولات فهو يشعر إلى أن سوق المقاولات يعاني الإزمات طول السبب الأخير ، خاصة مع حالة الركود للاقتصاد العالمي والمحلي ، ومع نقص السيولة .لأنه عانى من ذلك مما أدى إلى عدم اتجاه الدولة نحو تنفيذ مشروعات جديدة ، مثلما كان يحدث في الماضي ، إذ كانت وزارة الإسكان المعنية بتنفيذ مشروعات البنية الأساسية والإسكان والطرق تقسمها بالإشياء بين حين وآخر وكذلك مشروعات إسكان الشباب والتمهيد والائتمادي والتي كانت الدولة تقوم بإنشائها كل حين!!

سيد طه :

سمير عبد الخالق :

محمد لقمة :

داكر عبد الله :

مطلوب تكوين لآبد من سداد دخول القطاع تنفيذ مشروعات شركات قابضة المستخلصات لدى الخاص السوق خارج مصر تتسبب وزارة تقوم الشركات .. جسم عمل يساهم في حل إسكان ديونها الخاصة شربة! المشكلة

وأخيرا ..

مشروعات جديدة ، في دول مثل العراق ، وإيبيا ، ودول الخليج ، وأشار إلى أن ذلك سوف يوفر سهولة مباشرة لهذه الشركات ، وهنا نستطيع تطوير أدائها ورعاية عمالها وتوفير فرص عمل جديدة للمصريين في هذه الدول .
وأضاف المهندس داكر عبد الله إن قطاع المقاولات في مصر يرخز بعدد كبير من الكفاءات ولابد من حماية هذه المطالبات لأنها مطلوبة في الخارج ، مثلما هي مطلوبة داخل مصر .
وصال سيادة الدولة بضرورة الوقوف بجهاد الشركات المتعثرة ، حتى تحمي العمالة الموجودة ، وذلك عن طريق تحويل مديونيات هذه الشركات على الجهات التي بعثت لها مشروعاتها ، وعندئذ تتخلص هذه الشركات من الديون التي تقف عائقا أمامها .
للاستمرار نحو التقدم ، ونتيجة نحو تنفيذ مشروعات جديدة بفكر جديد .
كما أشار إلى أن إنشاء مشروعات جديدة في مصر ، مثل المدن الجديدة ، من شأنها أن تسهم في حل المشكلة .

ويطالب المهندس سمير عبد الخالق بضرورة توفير أعمال جديدة لهذه الشركات ، وعلى وجه الخصوص وزارتي الإسكان ، والكهريا ، اللتين تسندان أعمالا جديدة للشركات ، هذا إضافة إلى ضرورة إسراع الجهات المسؤولة بصرف مقابل تنفيذ مشروعاتها أولا بأول حتى لا تتراكم مديونيات الطرفين ، وبالتالي يتوقف على ذلك مشاكل جديدة نحن في عني عنها للخروج من الأزمة

ويقول المهندس داكر عبد الله رئيس مجلس إدارة إحدى شركات المقاولات (قطاع خاص) إن من أهم وسائل خروج شركات المقاولات من عثرتها الصالة لصحية -عدد كبير- من عمال مصر هو البحث عن أسواق جديدة لها خارج مصر ، سواء أكانت للقطاع لحاص أو للقطاع العام ، خاصة في الدول العربية التي تحتاج إلى الخبرات المصرية ، مثلما حدث مؤخرا عندما عقدت وزارة إسكان عسندو من الصفقات لشركات مصرية لتنفيذ



بـقلم :
عبد الحكيم القاضي

الاستثمار رقم (٢) تأميمات ينبغي تقديمها في يناير من كل عام • ضرورة تعديل القرار الوزاري رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧

٢- التأسيس شهريا بما يفيد صرف الأجر
للعامل وقيمة الأجر

٤- قيمة القسط المستحق على المؤمن عليه
تطير حساب أو اشتراك عن مدة سابقة أو
استبدال أو خلاف وتاريخ بداية ونهاية فترة
التقسيم

٥- للملاحظات التي تتعلق بإيقاف تحصيل
الأساط وإعادة اقتطاعها .

الاستثمار (٢) وشهر يناير

الزم قرار وزير التأميمات رقم ٢٠٨ لسنة
١٩٧٧ في المادة (١٢) منه

الزم صاحب العمل القطاع الخاص أن
يؤافي مكتب الهيئة (الصندوق) المختص في
موعد لا يتجاوز آخر يناير من كل عام ببيان
التعديلات التي طرأت على العاملين لديه
وأجورهم على الاستثمار رقم (٢) محذرا من
أصل وثلاث صور .

وهذا النص يجيز لصاحب العمل ألا يرسل
الاستثمار رقم (٢) في موعد لا يتجاوز آخر
يناير طلالا لم تطرا على العاملين لديه وأجورهم
أي تعديل .

ضرورة تعديل القرار الوزاري

والحد من ظاهرة التهرب المتفشرة بين
أصحاب الأعمال في القطاع الخاص يقتضي

ضرورة تعديل المادة (١٢) من القرار الوزاري
رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧ بحيث يتضمن التعديل :

١- أن تقدم الاستثمار رقم (٢) في موعد لا
يتجاوز آخر يناير في جميع الأحوال أي يكون
تقديمها كل عام إلزاميا .

٢- أن يرفق بالاستثمار رقم (٢) صورة
معتمدة من آخر إقرار ضريبي أو صورة من
ميزانية المنشأة .

وهذا ما أوصى به الاتحاد العام لنقابات عمال
مصر للحد من مشكلة التهرب من التأميمات
الاجتماعية كما أوصى بتشديد العقوبة على
صاحب العمل المتهرب من التأميمات على أن
تكون كعقوبة الغش والتدليس .

دور الهيئة

ينبغي على وزارة التأميمات الهيئة القومية
للتأمين الاجتماعي أن تقوم بحملة إعلامية واسعة
النطاق - بعد تعديل القرار الوزاري رقم ٢٠٨
لسنة ١٩٧٧ عن طريق الإذاعة المرئية والمسموعة
والصنافة بمطالبة أصحاب الأعمال بتقديم

نظم قانون التأمين الاجتماعي الصادر
بالتاريخ رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ قواعد حساب
الاشتراكات للمؤمن عليهم في القطاع الخاص
فكشورت المادة (١٢١) منه على أن تحسب
الاشتراكات التي يؤديها صاحب العمل في
القطاع الخاص وذلك التي تقتطع من أجور
المؤمن عليهم خلال سنة ميلادية على أساس
أجورهم في شهر يناير من كل سنة .

ونصت المادة ١٢٢ من القانون المشار إليه
على أن " تحسب الاشتراكات المستحقة عن
المؤمن عليهم المشار إليهم بالمادة (١٢١) الذين
يلتحقون بالخدمة بعد شهر يناير على أساس
أجر الشهر الذي التحقوا فيه بالخطة وذلك حتى
يناير التالي، ثم يعاملون بعد ذلك على الأساس
الين في المادة (١٢١) والنسبة للعاملين الذين
يطبق عليهم القانون لأول مرة تصيب
اشتراكاتهم على أساس أجر الشهر الذي يبدأ
فيه سريان هذا القانون عليهم حتى يناير التالي
ثم يعاملون بعد ذلك على أساس المين في المادة
(١٢١) .

وتستحق الاشتراكات كاملة عن الشهر الذي
تبدأ فيه الخدمة والتستحق عن جزء الشهر الذي
تنتهي فيه الخدمة .

ونصت المادة ١٢٣ من قانون التأمين
الاجتماعي المشار إليه على أن يؤدي صاحب
العمل في القطاع الخاص الاشتراكات كاملة إذا
كان عقد العمل موقوفا أو كانت أجور المؤمن
عليهم لتلكي لذلك ، وتعتبر المبالغ التي يؤديها
صاحب العمل من المؤمن عليهم في حكم القرض
ويكون الوفاء بها طبقا لأحكام قرار وزير
التأميمات (رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٧٧)

**ويجلى العامل وصاحب العمل من الاشتراكات
المستحقة عن مدة التجديد الإلزامي " وألزم
المادة ٢٢ من قرار وزير التأميمات رقم ٢٠٨
لسنة ١٩٧٧ صاحب العمل بالقطاع الخاص بما
يلي :**

يلتزم صاحب العمل في القطاع الخاص
بإسما سجل قيد أجور العاملين لديه متضمنا
البيانات الأساسية التي تتطلبها عملية تحديد
الاشتراكات وتحصيلها .

وعلى الأخص البيانات الآتية :

١- اسم العامل ورقم تأمينة

٢- تاريخ ميلاد العامل

الاستثمار رقم (٢) في الموعد المقرر قانونا حتى
لا يتعرضوا لتحويل محاضر ضد من لم يرسل
الاستثمار المشار إليها إلى المكتب المختص في
الموعد المحدد .

على أن يراعى عند تحرير الاستثمار ما
نصت عليه المادة ٢٢ من القرار الوزاري المشار
إليه والتي ينص على ما يلي :

• تحسب الاشتراكات المستحقة على أصحاب
الأعمال في القطاع الخاص من واقع البيانات
الواردة بالمستندات الآتية :

١- الاستثمار رقم (١) الفاصصة بالأخطار
عن اشتراك العامل في صندوق التأمين على
العاملين في القطاع العام والخاص ، بشرط
أن تكون موقعة من كل من صاحب العمل
والعامل إذا لم يكن قد ترك الخدمة .

٢- الاستثمار رقم (٢) الفاصصة بطلب
الاشتراك والتضمنة البيان المفصل لأجور
العمال واشتراكاتهم الشهرية وبيان التعديلات
التي طرأت على عبد العمال وأجورهم بشرط أن
تكون موقعة من صاحب العمل

٣- الاستثمار رقم (٦) الفاصصة بالأخطار
عن انتهاء خدمة العمال بشرط أن تكون موقعة
من صاحب العمل والعمال إذا لم يكن قد ترك
الخدمة ويرفق بها سند إنهاء خدمة أو صورة
منه .

فإذا لم يقدم صاحب العمل البيانات الخاصة
بعماله وأجورهم بموجب الاستثمارات المشار
إليها في المواعيد المحددة لذلك حسب
الاشتراكات الواجبة الأداء على أساس آخر
بيان قدم منه للهيئة وذلك إلى حين حساب
الاشتراكات المستحقة فعلا .

وفي حالة عدم تقديم تلك البيانات أو عدم
وجود المستندات والسجلات التي يلتزم بحفظها
يكون حساب الاشتراكات المستحقة طبقا لما
تستفره عن تحريات التأميمات القومية للتأميمات
الاجتماعية في تحديد الزام صاحب العمل .
استثمار رقم (٢) الإضافية على العلاوة الخاصة
نرجت الدولة على صرف علاوة خاصة لأجر
العاملين في الحكومة والقطاع العام ، بقوانين

منذ ١٩٨٧ بالنسب الآتية:

١- ٢٪ في عام ١٩٨٧

٢- ٥٪ في أعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١

٣- ٢٠٪ في عام ١٩٩٢

٤- ١٠٪ في أعوام ١٩٩٣ حتى عام ٢٠٠٢

وقد أصدرت وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية عدة منشورات متممة لإفادة العاملين بالقطاع الخاص بالحكم الزيادة التي تستحق اعتباراً من التأريخ المحددة لكل منها ، ويراعى بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين في القطاع الخاص الذين تقررت لهم علاوة أو علاوة خاصة مماثلة لتلك التي قررت للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والقطاع العام ما يلي :

١- تقرير صاحب العمل لملحاة للجهاز الإداري التي تقررتها الدولة للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والقطاع العام بمعنى أن يقرها :

(أ) من تاريخ استحقاقها للعاملين المشار إليهم (أي في أول يولية من كل عام)

(ب) للعاملين المحجوبين لديه الخدمة في تاريخ استحقاقها ومن يعين لديه بعد هذا التاريخ

٢- إخطار الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بقراره الخاص بمنع هذه العلاوة ، ويكون ذلك بموافقة مكتب الهيئة المختصة بنموذج الاستمارة رقم (٢) في تاريخ استحقاق العلاوة لديه مرفقاً بها نسخة من هذا القرار في موعد غايته ١٥ أغسطس

٣- سداد الاشتراك المستحق من العلاوة الخاصة مع اشتراك شهر استحقاقها (يونيو أو يولية بحسب الأحوال) أي في مهلة أقصاها اليوم الخامس عشر من الشهر التالي لشهر استحقاقها شهر يولية أو شهر أغسطس

٤- ألا يكون على صاحب العمل أية التزامات متخلفة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي

ملاحظة

ويلاحظ أن بعض مكاتب التأمينات الاجتماعية لا تقوم بتنفيذ أحكام هذه المنشورات والتأمينات ولا تصفية هذه العلاوة إلا في يناير التالي للمصروف على هذه العلاوة بالرغم من توافر كل الشروط التي تتطلبها الهيئة وذلك يقترح إصدار تعليمات فورية لمكاتب التأمينات الاجتماعية بمراجعة مثل هذه الحالات حتى لا يضار المؤمن عليهم في القطاع الخاص عند تسوية المعاشات الخاصة بهم ويخطر صاحب العمل بما يتم في هذا الشأن .

حول شروط تخفيض اشتراكات تأمين إصابات العمل

في ٢٧/٨/٢٠٠٠ أرسل رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر الخطاب الآتي للدكتورة وزيرة التأمينات والشؤون الاجتماعية :

تحية طيبة وبعد ،
أتشرف بأن أفيد سيادتكم بأن قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٥ يقضي بتخفيض اشتراكات تأمين إصابات العمل لأصحاب الأعمال في القطاع الخاص والتعاوني من ٣٪ إلى ٢٪ من أجور المؤمن عليهم على أن يتحمل صاحب العمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال .

ومصدر قرار وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٧٦ محدد شروط تخفيض الاشتراكات وهي :

١- أن يكون عدد المؤمن عليهم لدى صاحب العمل عشرين فكلتر

٢- أن يكون صاحب العمل منتظماً في سداد اشتراكات التأمينات حتى تاريخ تقديم طلب الترخيص

٣- أن يكون صاحب العمل قد قام بإداء التزاماته التأمينية طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه حتى تاريخ تقديم الطلب

ويرى الاتحاد العام تمديد القرار الوزاري المشار إليه بقصر تخفيض الاشتراكات على المنشآت الكبيرة التي تستخدم مائة عامل فكلتر ، وربط هذا التخفيض بتوافر احتياجات السلامة والصحة المهنية ، مع التزام صاحب العمل بتقديم بيان شهري باسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع .

وإذ نشكر سيادتكم تعاونكم الصادق نرجو لكم التوفيق والسداد

وقد استجابت الوزارة لطلب الاتحاد فصدرت في ٢٠/٧/٨٠٠ قرار وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٢)

قطاع التأمينات (بشأن القواعد والشروط اللازمة لتخفيض نسبة اشتراكات تأمين إصابات العمل من ٣٪ إلى ٢٪ مقابل تحمل صاحب العمل بتعويض الأجر ومصاريف الانتقال ونصه :

١- أن يكون عدد المؤمن عليهم لدى صاحب العمل مائة عامل على الأقل ، ولا يدخل في هذا العدد المؤمن عليهم أشار إليهم بالفقرة الثانية من المادة ٣ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

٢- أن يكون حساب العمل منتظماً في أداء التزاماته التأمينية قبل الهيئة طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه

٣- أن يلتزم صاحب العمل بتقديم بيان شهري للهيئة باسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع .

٤- أن يكون صاحب العمل منتظماً في أداء التزاماته التأمينية قبل الهيئة طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه

٥- أن يلتزم صاحب العمل بتقديم بيان شهري للهيئة باسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع .

٦- أن يكون صاحب العمل منتظماً في أداء التزاماته التأمينية قبل الهيئة طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه

٧- أن يلتزم صاحب العمل بتقديم بيان شهري للهيئة باسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع .

٨- أن يكون صاحب العمل منتظماً في أداء التزاماته التأمينية قبل الهيئة طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه

٩- أن يلتزم صاحب العمل بتقديم بيان شهري للهيئة باسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع .

١٠- أن يكون صاحب العمل منتظماً في أداء التزاماته التأمينية قبل الهيئة طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه

وعلى الذكورة المروضة علينا بتأريخ ٢٠٠٢/٧/٨ قرر
المادة الأولى

يكون الترخيص لأصحاب الأعمال في القطاع الخاص والتعاوني بتحمل قيمة تعويض الأجر ومصاريف الانتقال المستحقة وفقاً لأحكام تأمين إصابات العمل مقابل تخفيض نسبة اشتراكات هذا التأمين من ٣٪ من أجور المؤمن عليهم إلى ٢٪ من تلك الأجور متى توافرت الشروط الآتية :

١- أن يكون عدد المؤمن عليهم لدى صاحب العمل والمنشأة مائة عامل على الأقل ، ولا يدخل في هذا العدد المؤمن عليهم أشار إليهم بالفقرة الثانية من المادة ٣ من قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه .

٢- أن يكون حساب العمل منتظماً في أداء التزاماته التأمينية قبل الهيئة طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه

٣- أن يلتزم صاحب العمل بتقديم بيان شهري للهيئة باسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع .

٤- أن يكون صاحب العمل منتظماً في أداء التزاماته التأمينية قبل الهيئة طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه

٥- أن يلتزم صاحب العمل بتقديم بيان شهري للهيئة باسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع .

٦- أن يكون صاحب العمل منتظماً في أداء التزاماته التأمينية قبل الهيئة طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه

٧- أن يلتزم صاحب العمل بتقديم بيان شهري للهيئة باسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع .

٨- أن يكون صاحب العمل منتظماً في أداء التزاماته التأمينية قبل الهيئة طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه

٩- أن يلتزم صاحب العمل بتقديم بيان شهري للهيئة باسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع .

١٠- أن يكون صاحب العمل منتظماً في أداء التزاماته التأمينية قبل الهيئة طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه

١١- أن يلتزم صاحب العمل بتقديم بيان شهري للهيئة باسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع .

١٢- أن يكون صاحب العمل منتظماً في أداء التزاماته التأمينية قبل الهيئة طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه

١٣- أن يلتزم صاحب العمل بتقديم بيان شهري للهيئة باسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع .

١٤- أن يكون صاحب العمل منتظماً في أداء التزاماته التأمينية قبل الهيئة طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه

١٥- أن يلتزم صاحب العمل بتقديم بيان شهري للهيئة باسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع .

١٦- أن يكون صاحب العمل منتظماً في أداء التزاماته التأمينية قبل الهيئة طبقاً لأحكام قانون التأمين الاجتماعي المشار إليه

١٧- أن يلتزم صاحب العمل بتقديم بيان شهري للهيئة باسماء المصابين وأجورهم وتعويض الأجر المدفوع .

الشرق

تقدم لأول مرة في مصر

وثيقة تأمين حياة جديدة

وثيقة التأمين المختلط مع كافة الأقساط المدفوعة

تردد لك جميع الأقساط المدفوعة

بالإضافة الى مبلغ التأمين

الاحتفال بشهر رمضان على مائدة الإعلام والثقافة



يوسف شعبان
وسميحة أيوب
في
"سيف اليقين"

من إمام الدعاة إلى فارس بلا جواد والعطاء

جمال عمر

الشعب ضد الوالي " بكتمر " ومن المسلسلات الدينية مسلسل " سيف اليقين " بطولة الفنان " يوسف شعبان والمثلة القدير " سميحة أيوب " أيضا مسلسل " العطار والسبع بنات " الذي يقوم ببطولته الفنان القدير " نور الشريف ومعه الفنانة " سمية الألفي " ويدير حول العطار الرجل المتيقن الذي يعمل في حقل العطار و يضع التركيبات منها ليدلوا بها الناس وينتشر اسمه بالطيبة وفعل الخير ويصر على محاربة الفساد بكل أشكاله ويصره الله من نعمة الأولاد لدة عشرين عاما وعندما يتزوج بأخرى تلد له الولد ثم تلد الزوجة الأولى توسا حتى يرضى عليها ويصبر هو وزوجته ولكن تبقى بعض الشخصيات التي تحقد عليه فيكيدون له وينفذ عمله الطبيب لينتصر أخيرا على الشر في النهاية .

أما دور وزارة الثقافة في الاحتفال بشهر رمضان فهناك العديد من العروض المسرحية والبرامج الثقافية والفنية نذروها بالمركز القومي للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية بقيادة د. أسامة أبو طالب رئيس المركز الذي يقم

بقطع المعونة الأمريكية أو تم إذاعة هذا المسلسل على شاشات التلفزيون المصري ، وما أكثرها من سفسافات ومزايادات تؤذي مشاعر المواطن المصري والعربي أيضا ، وتأكيدا للسيادة الإعلامية المصرية قررت وزارة الإعلام إذاعة المسلسل ضاربة بهذه التهديدات عرض الحائط ولكي تؤكد أيضا على أن قرارنا لا يخص أي جهة أخرى مهما ادعت من قوة وهذا يعود إلى السيادة في القرار على مستوى كافة الوسائل الإعلامية والثقافية والاقتصادية والسياسية ومن المسلسلات أيضا مسلسل "جحا المصري " الذي كتبه المؤلف المخضرم " يسري الجندي " ويتناول فيه حكاية جحا بشكل عصري لأعيا بالافتتانزا مستطها قصصا من التاريخ وأسقاط الحاضر من خلال رؤية درامية يعيها المشاهد وهو يعي أبعاد هذا التوظيف الفني ، ويبقى دور الفنان القدير " يحيى الفخراني " مجسدا شخصية جحا المصري وهو يؤكد على موهبته الفذة في تقمص أصعب الشخصيات على خشبة المسرح أو في التلفزيون عندما يتصلب الشعب سلطانا عليهم وهو يحاول أن ينجح في قيادة هذا

بالهبة وتلقيه العلم وحفظه للقرآن الكريم والتنبؤ بموهمته الخارقة على مستوى مراحل حياته في كتاب القرية والمعهد النبوي بالزقازيق ثم مرحلة الجامعة وتفسير القرآن والفن والأكام للقضايا الرافعة على مدار حياته المالية بالكفاح من أجل إعلاء كلمة الحق ، ونظرة الشاقبة للأمة الإسلامية ، والذي يقوم بدوره في المسلسل الفنان " حسن يوسف " بشكل مثق في الإمامة والحركة والشكل العام لفصيلة الشيخ الشعراوي .

ومن المسلسلات التي أثارت ضجة إعلامية وسياسية لم يسبق لها مثيل " فارس بلا جواد " الذي يقدمه الفنان الكبير " محمد صبحي " وقد اعتمد المؤلف على بناء الدراما والتاريخي لكتاب بروكولات حكما صهيون " والتي ادعت الصهيونية ومحاقلها في الغرب وخاصة أمريكا بأن المسلسل يعادي السامية ويأله من مسافة !! ولكن المشكلة تكمن في نفوذ هؤلاء اليهود الذين يتخللون كل الدوائر الإعلامية والثقافية والسياسية ، ويهيمنون على القرار داخل أكبر دولة خليجية ومؤيدة لها بشكل مستفز لدرجة أن تم التهديد

تتوق القلوب والألمدة كل عام لقدم شهر رمضان المبارك ويستعد الإنسان قبل جوارحه لكي يحتفل روحانيا ودينيا بنفحات هذا الشهر العظيم . شهر الإيمان والمحبة شهر القرآن والعبادة حتى يظهر الإنسان من ما اقترفه من ذنب أو تصير خلال العام ، فيفتتح هذه الفرصة التي منحها له الله وأن لا يتركها تفنيح سد .

وتأتي أجهزة الإعلام ممثلة في الإذاعة والتلفزيون لتقديم أجمل ما عندها من مسلسلات وبرامج إذاعية وتلفزيونية ليسهر معها المشاهد يستمتع بما تطرحه الشاشة الساحرة من رؤى وأفكار تعيد للإنسان التاريخ والواقع بما يعمل من مشكلات اقتصادية أو اجتماعية ، فيقدم التلفزيون هذا العام أكثر من عمل درامي منها السيرة الذاتية والدراما التاريخية والأحداث الدينية وأيضا السياسية والدراما الاجتماعية ، فإذا تعرضنا لبعض هذه المسلسلات نجد " إمام الدعاة " ويعد هذا المسلسل من الأعمال التي تنتمي إلى السيرة الذاتية والتي يتناول حياة الإمام الشيخ " محمد متولى الشعراوي " من بداية مولده في قرية داقوس

زكاة الفطر

بقلم : ياسين مالك

هي الزكاة الخاصة التي وجبت بالطهر من رمضان ، وهي واجبة على كل فرد من المسلمين سواء الصغير أو الكبير من نكر أو أنثى ، روى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر ، أو صاعا من شعير ، على العبد والحر والنكر والأنثى والصغير والكبير من المسلمين ، ولا تسقط بقوات وقتها ، ولا تقل ديناً في رقية صاحبها .
حكمتها: شرعت زكاة الفطر في شعبان من السنة الثانية من الهجرة لتكون طهرة للصائم مما عسى أن يكون وقع فيه من اللغو والرفث، ولتكون عوناً للفقراء والمعوزين.

روى أبو داود ، وابن ماجه ، والدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما قال "فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث وتُعطى للمساكين ، من أدامها قبل الصلاة (صلاة العيد) فهي زكاة مقبولة ، ومن أدامها بعد الصلاة ، فهي صدقة من الصدقات".

على من تجب ؟ يركزي الصائم عن نفسه وعن ثلثه نفقته، ولقد أجاز جمهور الفقهاء تعجيل صدقة الفطر قبل العيد ببيع أو يوهب من عمره رضي الله عنهما أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة ، وقال الإمام الشافعي رضي الله عنه يجوز إخراجها من أول الشهر حتى قبل صلاة العيد ، وقال الإمام الأصمعي أبو حنيفة : يجوز إخراج القيمة بمعنى أن يقوم صاحبها بما يوازيه من المال ، وهذا الرأي هو المعمول به الآن ، وقد جعلها العلماء بما يوازي أربعة جنيهات أو خمسة عن كل فرد من أفراد الأسرة بمن فيهم القدم المقيمون مع الأسرة وتلزم رب الأسرة نفقتهم .

هل هي فرض أو سنة أو واجب ؟!

بعض الناس يخلط بين الزكاة التي هي ركن من أركان الإسلام والتي جاءت في سياق الحديث في الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً

فالزكاة بهذا اللفظ قد تشمل زكاة المال وعروض التجارة والذهب والفضة والسواكنم ، والزروع والثمار ، وقد يطلق عليها **كلمة الصدقة** قال تعالى: **إنما الصدقات للفقراء والمساكين، ولعالمين عليها ، وللمؤلفة قلوبهم ، وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله ، وابن السبيل".**

أما الزكاة المخصصة فهي زكاة الفطر وتسمى صدقة الفطر ، وهي مرتبطة بشهر الصوم المبارك ، وهي التي نحن بصدد الكلام عنها وتبسيطها ، والواقع على الرأي الراجح أنها واجبة وليست فرضاً ، ولا ركناً ، وإنما هي لازمة لأن الحديث الذي جاء فيه كلمة فرض معناه ألزم وأوجب فهي واجبة ولا تقدر بمن عنده نصاب كتنصاب الزكاة العامة ، وإنما يرى الجمهور أن من يملك قوت يومه ، ويستطيع أن يخرجها فيخرجها على سبيل النديب ، يقول ابن قتيبة : المراد بصدقة الفطر صدقة النفوس مأخوذة من الفطرة التي هي أصل الخليفة.

الفاط محتاج إلى توضيح:

الصاع : هو قديحان ، وعند الأحناف بالكيل المصري قديحان وثلاث ، وجاء الأمر بزكاة الفطر في صوم قوله تعالى **(واتي الزكاة)** وقال تعالى **قد افلح من تركي** ولكن اسم ربه **فصلي** قيل إن هذه الآية نزلت في زكاة الفطر وصلاة العيد .

هل تجب على الصبي؟

نعم تجب على والد الصبي أو من يموهله.

هل تجب على الفقير كما تجب على الغني؟

ذهب الحنفية إلى أنها لا تجب إلا على من ملك نصابها ، ومقتضاه أنها لا تجب على الفقير ، والراجح أنها تجب على من عنده قوت يومه ويستطيع إخراجها .

حدث نافع أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يخرجها عن أهل بيته حرمهم وصبيهم ، صغيرهم وكبيرهم

الوقت المستحب لإخراجها:

ووقت وجوب زكاة الفطر غروب شمس آخر يوم من رمضان ، وقبل طلوع فجر يوم رمضان ، وقبل طلوع فجر يوم العيد ، وقبل تجب بالفروب والطلوع معا ، فمن ولد بعد الغروب ومات قبل الفجر لا تجب عليه ، هذا والله أعلم.

ما يقرب من عشر ليال من لقاءات ثقافية ببعض رموز الفكر والفن وإحياء بعض الليالي بالفن الشعبي والفناء الديني والرقصات الشعبية التي تعبر عن عادات المجتمع بكل فئاته ويقدم البيت الفني للفنون الشعبية العرض الاستعراضي الغنائي " رابعة زهرة العاشقين " بطولة الفنانة "عفاف شهاب" والفنان " سمير حسني " غناء "أحمد الكلاوي" و " زينب يونس" والعرض من تأليف " نجيب نجم" وإخراج " حسام الدين صلاح" ويحكي عن قصة عاشقة الحب الإلهي رابعة العدوية والمناطق الكاشفة في حياتها بألحاف وفترات التصوف والإيمان ، ويقدم لأول مرة مركز الإبداع الفني نصوصاً أدبية يرويها أصحابها الكتاب ومن هؤلاء الكاتب الكبير "الفريد فرج" حيث يقدم الشخص ، وأيضاً الكاتب الكبير " محمد سلامي " يقدم بإلقاء على خشبة المسرح مسرحية عن الشهيدة الفلسطينية" ولاء إدريس" والكاتب الكبير "إلين الرملي" يروي بصوته الأسرى المحاصرة الكاتبة "فتحية الصال" " نساء بلا ألقعة وعلى مركز الإبداع الفني بيت السحيمي يقدم الشاعر الكبير " عبد الرحمن الأنهودي" وشاعر السيرة الهلالية "سيد الأسوي" سيرة بني هلال بكل ما تحمل من مغامرات ومعارك وبطولات وانتصارات وانتصارات والتي يعشها الكثير ، ويقدم مركز التناجز للفنون العرض المسرحي "الخليص" إخراج الفنان "عبد الرحمن الشافعي" ويعد مسرحية "ليلة الثانية بعد الألف" بطولة الفنانة القديرة "أمينة زرق" وصفاء الطوشي والفنان سامي العدل إخراج عصام السيد يبقى أن تقدم الشكر لكل من قدم عملاً جيداً امتع المشاهدين من خلال رؤيته الفنية سواء أكانت على شاشة التلفزيون أم على خشبة المسرح المصري .

بعد ١١ عاما من التطبيق

يرى البعض أن أي تغيير يواجهه بمقاومة شديدة لجرده أنه تغيير ، ويقف المعترضون يتربصون لهذا التغيير بالرصد ، حتى قبل أن يدرسوه من كافة جوانبه وأبعاده المختلفة ، وعندما قامت مصر بتغيير نظامها الاقتصادي من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر تبعها ما فرضته عليها التغيرات الاقتصادية العالمية وقيام كتلت اقتصادية ضخمة بجانب قيام منظمة التجارة العالمية .. تركت الأمر للقطاع الخاص ، واكتفت بالإشراف والتوجيه وتوقيع الاتفاقيات الدولية التي تدعم حركة المستثمرين بل وتوسع المجال أمام المستثمرين العرب والأجانب على التعلق بالشركات متعددة الجنسيات للإسهام في المشروعات الاستثمارية في مصر.. وبدأت مصر تطبيق هذا النظام منذ ١١ عاما أي بدأ تطبيق برنامج الخصخصة وإطلاق يد القطاع الخاص في التهرؤس بالاقتصاد المصري وبالطبع بعد كل هذه السنوات لابد لنا من وقفة موضوعية لما حققته الخصخصة من إيجابيات وكذلك ما أفرزته من سلبيات ، لأننا محتاجون في كل فترة وقفة حساب مع النفس ، بدلا من أن ندفن رؤوسنا في الرمال أو نقاوم التغيير الذي سوف يؤثر علينا شتاء أو أبدا ، وكذلك إن نفق في صفوف الملهلين لتصريحات الحكومة بدون التذكر من صحتها .. فهددنا في النهاية هو الصالح العام لمصر ولأبنائها وفي هذا التحقيق حاولنا قدر المستطاع الإجابة على هذا السؤال .

تحقيق : انتشار مكيما

إلى أين وصل قطار الخصخصة وما مستقبله؟!

صام ٢٠٠٠/٢٠٠١ بما يعني أن ٢٥٪ من الشركات التي تمت خصخصتها حققت النجاح الملموس.

-انخفاض الديونية من ٣٩ مليار جنيه عام٩٧/٩٦ قبل بدء التسويات إلى ٢٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٠/٢٠٠١.

-خفض أعباء الفائدة التمويلية من ٤.٢ مليار جنيه لدى بدء البرنامج إلى ٢.٦ مليار جنيه ، وارتفاع متوسط الربح للشركة الرابعة من ٢٣.٦ مليون من كل شركة إلى ٣٧ مليون جنيه ، حيث زادت أرباح الشركات الرابعة من ٢ مليار عام ٩٢/٩١ إلى ٢.٥ مليار عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ على الرغم من أن بيع الشركات كان يسبق ربحها سنويا ببلغ في المتوسط ١.٤٩ مليار جنيه.

حصيلة الخصخصة

ومن حصيلة الخصخصة يقول د. خطاب وزير قطاع الأعمال بلفت حصيلة بيع الشركات حتى يونيو ٢٠٠٢ مبلغ ١٤.٦ مليار جنيه تم توزيعها كالآتي:-

حصلت وزارة قطاع الأعمال على النصف بينما تم توزيع النصف الثاني لوزارة المالية المالك للشركات ولأصول قطاع الأعمال العام . تم استخدام الأموال التي حوت لوزارة قطاع الأعمال في توفير المبالغ اللازمة لتعويضات خروج ١٨٥ ألف عامل بنظام المعاش المبكر الاختياري بتكلفة حوالي ٣ مليارات جنيه مما وفر للدولة رقم أجور ومزايا بلغ حوالي ٩٠٠ مليون جنيه سنويا ، بجانب تسديد ديون كانت تقدر بحوالي ١٠ مليارات جنيه تم سداد جزء

زيادة كفاءة التشغيل في بعض الكيانات الاقتصادية التي ستملك مملوكة للدولة نظرا لأهميتها الاستراتيجية أو صعوبة نقل ملكيتها للقطاع الخاص مثل شركات الإنتاج الحربي والمقاولين العرب ، الهيئات الاقتصادية مثل هيئة قناة السويس ، هيئة السكك الحديدية ، هيئات المراق العامة وذلك بإدارتها بأسلوب القطاع الخاص لما له من كفاءة أكثر من إدارة القطاع العام.

لكن ماذا بعد ١١ عاما ؟؟

وبعد ١١ عاما من تطبيق برنامج الخصخصة وبيع ١٩١ شركة وصنعتا من إجمالي ٣١٤ شركة تابعة لوزارة قطاع الأعمال العام .

يتمثلنا دمختر خطاب وزير قطاع الأعمال العام من تجربة برنامج الخصخصة يقول:

صدر في عام ١٩٩١ القانون رقم ٢٠٣ المعروف باسم قطاع الأعمال العام ليشمل ٣١٤ وحدة من وحدات قطاع الأعمال العام في ٤٦ مجالاً ليمت تطبيق برنامج متكامل لتحسين كفاءة وأداء شركات القطاع العام.

والخصخصة لا تعني نقل ملكية القطاع العام للقطاع الخاص فحسب وإنما تعني إصلاح وتصحيح مسار الشركات من خلال إعادة هيكلة المنشآت ، وبالتالي لم يكن البيع وحده هو الوسيلة الوحيدة للخصخصة وإنما هناك التأجير وعقد الإدارة التي عملت على تطوير الشركات دون نقل الملكية .

وقد تحقق في خلال عشر سنوات إنجازات عديدة لبرنامج الخصخصة متمثلة في تحويل ٧٤ شركة من خاسرة في بداية البرنامج إلى رابحة

المعروف أن مصر أخذت بنظام الخصخصة في بداية التسعينيات وبالتحديد بعد اشتراك مصر في حرب الخليج في عام ١٩٩١ وكان من الطبيعي أن تكافئ مصر والدول التي اشتركت في الحرب بإسقاط بعض الديون الخارجية منها ، والتي بلغت حوالي ٥٠٪ من جملة الديون ، ولكن بشرط أن تنضم مصر لاتفاقيات الصندوق الدولي والبنك الدولي اللذين كانا يصران على تحرير الاقتصاد المصري من سيطرة الدولة أي من القطاع العام ، وبضرورة إطلاق يد القطاع الخاص في كل المشروعات المصيرية ، وبدأت المفاوضات واتفاقيات إصلاح الهيكل الاقتصادي وإحلال القطاع الخاص مكان القطاع العام في معظم الأنشطة الاقتصادية.

وبدا الحديث لأول مرة ١٩٩١ عن الخصخصة وتعني تحويل وحدات اقتصادية عامة إلى الملكية الخاصة وإطلاق يد القطاع الخاص في مجال الإنتاج والخدمات والاطمح كان هدف الدولة من الأخذ بهذا النظام تحقيق عدد من الأهداف المتعلقة في الآتي:-

-زيادة موارد الخزنة العامة للدولة مع وقف استنزاف الموارد العامة مما يؤدي إلى خفض العجز في الموازنة العامة للدولة.

-زيادة المنافسة بين القطاع العام والخاص مما يؤدي إلى زيادة كفاءة الاقتصاد المصري في مجموعه.

-تنشيط سوق الأوراق المالية عن طريق توسيع قاعدة القطاع الخاص .

-استخدام حصيلة بيع وحدات قطاع الأعمال العام في تحسين وتوسيع نطاق الخدمات العامة.

ظروف الصناعة والمنافسة وطبيعة السوق تتطلب مستثمرا استراتيجيا فعالا لإحداث التغييرات اللازمة لإداريا وفنيا وماليا حتى وإن كانت التفرصة عالية الربحية ولكن لا يتناسب معها تقنيات جزء من ملكيتها في البورصة.

وعلى ذلك ففي خلال الفترة بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥ تم تجربة أغلب طرق البيع الرئيسية فخرجت ٣ شركات بالبيع لمستثمرين ولاتحادات العاملين و١٠ شركات تمت تصفيتها وفي الفترة ١٩٩٦ و١٩٩٧ تمت عمليات البيع من خلال البورصة لعدد ٢٨ شركة من إجمالي ٢٨ شركة بيعت بهذا الأسلوب بقيمة ٦.٣ مليار جنيه وفي عام ١٩٩٨ بدأ التركيز على البيع لمستثمر رئيسي فتم بيع ٢٨ شركة بقيمة إجمالية ٦.٩٨ مليار جنيه بالإضافة إلى ٢٤ شركة تم بيعها لاتحادات العاملين بقيمة ٠.٩٥ مليار جنيه.

وفي عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٠ تم بيع ١٥ شركة من إجمالي ٦٦ شركة بهذا الأسلوب هذا وتشهد الفترة القادمة طريقة جديدة للبيع من خلال زيادة رؤوس أموال الشركة كذلك طرح ١٣٣ شركة للبيع كشرركات أو أكصول من خلال تقديم مزايا ضريبية وتفاوضية لأي أصل شركة من الشركات المتوفرة.

تعديات تواجه البرنامج

أما عن نوعية التحديات والعقبات التي تواجه برنامج الخصخصة في هذه المرحلة فيقول محمد حسين الخبير المالي بوزارة قطاع الأعمال: الصعب تصور تصفية شركات ضخمة بها عمالة كبيرة على الرغم من التكلفة العالية لإبقائها في التشغيل أو لخروج العاملين بها بنظام المعاش المبكر.

بالإضافة إلى ضرورة إبقاء بعض الشركات لاعتبارات استراتيجية على الرغم من ضخامة تكلفة تشغيلها.

«الصعاجة للاستمرار في إعادة هيكلة الشركات ضخيفة الربحية القادرة على الاستمرار ، فقد تجهز للبيع أغلب من استمرار إعادة هيكلتها مما يؤدي إلى تعثر عملية عرض الشركات للبيع ويسهم في زيادة تدوير تفشقات حصة الخصخصة التي تستخدم ٥٠٪ فقط للأصلاخ.

فشل عدة عمليات طرح للشركات الراجعة ولكنها غير جاذبة ، فقد تم عرض ٢٥ شركة للبيع أكثر من مرة ونتيجة فشل البيع السابق لاتدب من يقلل على ملكيتها .

حراسة أساليب مكنة للمعاش المبكر حيث تم تطبيق المعاش المبكر في مرحلة ولائي نجحنا كبيرا وبما أن الموارد المتاحة حاليا غير كافية فقد أصبح من الضروري الانتقال لطرق أخرى مثل التدريب التحولي و لذى يناسب المراحل



دمختار خطاب:

• برنامج الخصخصة مستمر

• وليس صحيحا ما يشاع عن

• توقفه أو تباطئه

• المرحلة القادمة ستشهد

• تغييرات جذرية في أدوات

• الخصخصة تناسب طبيعة

• الشركات المتبقية

الإصلاح من خلال البيع

أما عن أساليب البيع المناسبة لكل مرحلة يقول أحسن حسين الخبير المالي : ارتبط نجاح البرنامج بحسن اختيار القطاعات التي يتم البدء في خصخصتها أولا وفقا لمعايير بولاية تم الاستناد منها أعدت على ثلاث خصائص:-

أولا: أن تكون الشركة رابحة وذلك لامكانية تدوير وتنشيط بورصة الأوراق المالية وكذلك خلق جو من الثقة بين المستثمرين والحكومة بما يؤكد سلامة نيتها في الخصخصة وليس فقط التخلص من الشركات الخاسرة.

ثانيا: أن لا تكون هذه الشركات ذات أحجام ضخمة قياسا باستثماراتها حتى تتجنب الخطأ في التنفيذ في بداية البرنامج بدون الخبرة الحقيقية .

ثالثا: عدم بيع شركات لها صفة احتكارية أو تعمل في الأسواق واحتياج لإصلاح إجرائي وتشريعي يسبق عمليات البيع اتفادي الآثار السلبية في حالة نقل الاحتكار لشركات خاصة. إضافة إلى ذلك كان لابد من الالتزام بعد محاولة طرح شركات البورصة في حالة أن

منها من حصة البيع بمبلغ ٤.٤ مليار جنيه، ثم إسقاط الباقي بواسطة الجزء من خلال التفاوض بالإضافة إلى توفير جزء كبير من الحصة في الإصلاح الفني والإداري.

ويستمر وزير قطاع الأعمال قائلا:

وقد ساهم برنامج الخصخصة بشكل إيجابي في زيادة معدل المخدرات والاستثمار .. ففي عام ١٩٩٥ كانت الدين المستعقة البنوك من الشركات تبلغ ٤٢ مليار جنيه انخفضت إلى ٢٤.٩ مليار جنيه والفرق تم تسويته وسداد مبلغ يزيد على ١٧.١ مليار جنيه للبنوك كما سبقت الإشارة- مما زاد من قدرتها على منح الائتمان للاستثمارات الجديدة كما تحقق دخل استثماري أجنبي ومطى في شكل شراء شركات بلغت ٦ مليارات جنيه.

وأضاف سيادة أن البرنامج مستمر يدلل أن عدد الشركات المباعة ارتفع من ١١٧ شركة عام ٢٠٠٠ إلى ١٩١ شركة ومصنعا في نهاية يونيو الماضي (٢٠٠٢) وليس صحيحا ما يقال من توقف البرنامج أو تباطئه ، وسيتم الإعلان خلال أيام عن عمليات بيع شركات جديدة .

ومن نتائج متابعة أداء الشركات التي تم بيعها يقول محمد حسين الخبير المالي بالكتب التي لوزير قطاع الأعمال العام ، قامت وزارة قطاع الأعمال العام بمتابعة أداء الشركات التي تم توسيع قاعدة ملكيتها وانتقلت لقطاع الخاص سواء من خلال طرح العام في البورصة أو البيع للمستثمرين أو لاتحادات العاملين بها لتقييم الجهود السابقة وتغادي أية ميوب لها في المستقبل.

ففي تقرير عن أداء هيئة عضوية من الشركات شملت ٥٥ شركة هي حجم العينة - والكلام مازال للسيد محمد حسين - لاحظ مالي:-

زيادة في ربحية ومبيعات ٧٥٪ من الشركات العينة وقد شهدت ارتفاعا في ربحية شركات بلغت ٢٥٪.

-أما عن جانب هنج الاستثمارات وهو الهدف للإصلاح بالبيع ، وجدنا أن الموارد الذاتية لشركات العينة متمثلة في رؤوس أموال واحتجاز أرباح محققة لإعادة استثمارها زادت بنسبة ٤٠٪ من الموارد الذاتية لنفس العينة قبل البيع.

-أما عن أثر ذلك على الهياكل المالية وقدرتها الشركات على الوفاء بالتزاماتها للجهاز المصرفي نجد أن ٧٥٪ من الشركات حققت انقلاصا ملحوظا في الاقتراض .

من ناحية أخرى فالعالة في هذه الشركات تحققت لها زيادة في متوسطات الأجور والمزايا في أكثر من ٩٠٪ من العينة.

وجميع هذه المؤشرات تؤكد سلامة قرار

بعد ١١ عاما من التطبيق

العمرية الأقل من خمسين عاما .

المرحلة القادمة

ومن رؤيته لتجربة الخصخصة وما أفرزته من إيجابيات وسلبيات يقول د.إيهاب إبراهيم السوقي أستاذ الاقتصاد بكلية تجارة عين شمس

بداية أن إعطاء الأولوية للشركات الراحبة التي تتسم بقوة مراكزها وترك الشركات الخاسرة سنوات طويلة لإعادة هيكلتها تسبب في إهدار موارد المجتمع وتعرضه للخسارة مما يتنافى مع أهداف برنامج الخصخصة وهو التقليل من استنزاف الموارد المالية ، ومن الأنظمة الهيسمية التي وقعت فيها الخصخصة أنه لم ينظم عملية البيع للأجانب وهي مسألة هامة يجب التعامل معها بعذر شديد لقد حصلت الشركات الأجنبية على حق الفيتو في الشركات التي تشارك فيها مصر ، مما جعل الشركات الأجنبية لها الحق في قبول مستثمر أو رفضه عند عرض شركة ما للبيع أو الإصرار على عدم تغيير الاسم التجاري مثل شركة فايزر أو فليس وأحيانا أخرى ترى الشركات الأجنبية ترفض جميع المستثمرين المتقدمين لشراء شركة ما حتى تقوم هي بشراؤها بالسعر الذي تحدده . . بما يمثل خطورة على الاقتصاد المصري وما يعد شبه احتكار في السوق لسلعة معينة تحقق ربحا في السوق بما يفسر تلك الدولة في إصدار قانون منع الاحتكار لمنع أي شركة من احتكار نشاط أو سلعة مع أن الحاجة أصبحت ماسة لصدر مثل هذا القانون في ظل ميطرة القطاع الخاص والأجانب على السوق المصرية . وفي نفس الوقت نحن لاننكر دور الخصخصة في القضاء على مشكلة هامة من مشاكل نعتد الشركات والسبب الرئيسي في خسارتها وهي الإدارة بما تحصله من قصور في الصيانة والتجديد لهذه الشركات اذا فإن تحويلها للقطاع الخاص أدى إلى نجاحها وتحقيق أعلى ربح لها ، ومثال على ذلك الفنادق المصرية فبعد تحويل إدارة بعض الفنادق للقطاع الخاص حققت ربحا كبيرا .

ملاحظات كثيرة

أما د.محمد يوسف أستاذ بكلية التجارة جامعة القاهرة ونائب رئيس مركز الدراسات التجارية فيقول: تمر الخصخصة بمرحلة خطيرة يجب التعامل معها بحرص شديد فاشروعات التطبيقية تتضمن مشروعات استراتيجية



الشركات عبارة عن مجموعة خطوط إنتاج وأساطيل النقل فقط مما أدى إلى مشاكل في عملية الإحلال والتجديد لأصول هذه الشركات. إلى بعد ذلك خسفت عملية الترويج لهذه الشركات المعروضة للبيع حيث تلت ٤٠ شركة لترويج بيع الشركات ولكنها فشلت في إيجاد فرص بيع جيدة لها أو جذب مستثمر أجنبي لشراؤها بل واجهت شركات الترويج مشاكل في عملها .

كما أدى ضعف المزايا التنافسية للعديد من شركات القطاع العام إلى انصراف المستثمر المحلي والأجنبي للدخول في عملية الشراء، وتفضيله لعمليات المتاجرة أو إنشاء شركات جديدة .

تأثير الخصخصة على المستثمر والمستهلك
وعن تأثير الخصخصة على المستثمر المحلي والمستهلك المحلي يقول د.يوسف نائب رئيس مركز الدراسات التجارية لم ينجح المستثمر المحلي في شراء شركات القطاع العام نظرا لأن وزارة قطاع الأعمال طرحت هذه الشركات للبيع بنظام المستثمر الرئيسي مما جعل المستثمر الصغير لا يستطيع الدخول في المنافسة للشراء
وعندما تم إتساع ملكية هذه الشركات عن طريق الاكتتاب العام كانت حالة الشركة تغيرت حيث قام المستثمر الرئيسي بجنى ثمار الشركات
وبعد ذلك طرح أسهمه للاكتتاب مما جعل المستثمر الصغير يتصرف عن الشراء لأسهم الشركة في المرة الأولى والثانية.

أما المستهلك المحلي فلن يشعر بعملية الخصخصة فالمستهلك دائما هدفه سلعة جيدة بسعر أقل وفي نظام السوق الحر المنافسة شديدة والصناعة المصرية فشلت في منافسة المنتجات الأجنبية ، حتى بعد بيع الشركات لم تر أي منتج مصري استطاع أن ينافس مثيله الأجنبي ويستحوذ على السوق المحلي لجودته وتناسب سعره.

ومشروعات أخرى تعاني من خلل في الهيكل التمويلي والفني مثل شركات الغزل والنسيج وهي مشروعات صعبة البيع وتعرض الاقتصاد المصري والأمن القومي لخطر لانعراض مده .

كما أن إطالة الفترة منذ بداية تطبيق الخصخصة حتى اليوم أدى إلى تعارض واختلاف في القيم التقديرية للشركات المعروضة للبيع بشكل واضح مما أدى لتقليل العروض التي يمكن أن يتقدم بها المستثمرون وينتج عنها البيع بسعر أقل.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن الفترة الأخيرة من البرنامج تأثرت بشدة بسبب أزمة السيولة والركود والقروض المتعثرة مما تسبب في زيادة الطلب على المستثمرين وجعلهم لا يستطيعون تدبير السيولة اللازمة والمناسبة لشراء الشركات المعروضة للبيع كما بدأت البنوك ترفض اقراض المستثمرين ، نظرا لتشديد الرقابة على الاقراض بعد أزمة البنوك التي حدثت كل ذلك جعل تطبيق الخصخصة كاد أن يتوقف أو أضر بأغداها من حيث البيع بأعلى سعر يناسب قيمة المشروع .

ويشير د.يوسف لمشكلة أخرى تواجه الخصخصة ولم تستطع الحكومة أن تجد لها حلا والمتعلقة في مشكلة العمالة حيث إن فكرة المعاش المبكر واجهت صعوبات كثيرة أهمها عدم وجود تمويل كاف لسداد مستحقات العاملين ، ومن ثم أصبحت الشركات المتبقية معاملة بعبء ثقيل من العمالة يقلل فرص بيعها بسعر جيد ، كما أن تجربة البيع للعاملين بدأت تواجه مشاكل وعقوبات ظهرت على السطح في الوقت الحالي مما جعل الحكومة تراجع عن بيع الشركات بهذه الطريقة حيث تقيدت الشركات بالهف من بيعها وهو التطوير وتحديث قبض الشركات التي تم بيعها لاتحاد العاملين تم نزع ملكية معظم أصولها من المباني والأراضي لصالح الشركة القابضة وأصبحت هذه



مصر

الحاصلة على شهادة الأيزو ٩٠٠١/٢٠٠٠

أكثر من ١٠ أسباب لاقتنائك

رشيقة إسدية والأستدي

مع الاشتراك في الأرباح

- ١- الاشتراك في سحبين كل عام لترويج مبلغ التأمين بالكامل
- ٢- الوثيقة الصادرة لها حق دخول كافة المحلات التالية
- ٣- دفع مبلغ التأمين بالإضافة إلى الأرباح في نهاية مدة الوثيقة
- ٤- يمكن الحصول على معاش سنوي مدى الحياة
- ٥- دفع القسط الذي نناسب دخلك والحساب مدة التأمين التي تناسبك
- ٦- اصرف مبلغ التأمين «مبايع» الوثيقة من أرباح في حاله الوفاة الطوعية
- ٧- اصرف نصف مبلغ التأمين «مبايع» الوثيقة من أرباح في حاله الوفاة بحدوث (أفاد الله)
- ٨- تقضى الوثيقة أحفظ الحروب للمدنيين
- ٩- تمنح فروع بزمان الوثيقة بعد مرور ٢ سنوات عليها
- ١٠- تعرض أقساط التأمين من صافي الأرباح لدفع للضريبة
- ١١- يحفض في القسط السنوي بواقع ٢ جنيهات لكل ١٠٠٠ جنيه

الإدارات المركزية، ٤٤ شارع الدقي - الجيزة ت: ٧٤٩٦٨٥ - ٢/٢٢٥٥٢٥٠

شرق الدلتا، ٨ شارع الجيش - برج المحافظة - المنصورة ت: ٢٢١٤٢٣٠ / ٥٠
وسط وغرب الدلتا، ٢٥٥ شارع الجلاء - طنطا ت: ٢٢١٤١٧٠ / ٤٠
قنبي، ٢٨ شارع الجمهورية - سوهاج ت: ٢٢١٣٨٩ / ٨٧

القاهرة، ٧ شارع طلعت حرب - القاهرة ت: ٢٢١٣٣٦٠ - ٢/٢٩١٧٤٠
الإسكندرية، ٦٠ طريق الجمهورية ت: ٢/٢٨٧٠٠٦٨
القناة، ميدان عربى برج عربي - الإسماعيلية ت: ٢٢/٢٢٣١٨٠ / ٦٤

Email: misrins2@egyfit.com.eg

حماية المرأة .. لأنها عماد الأسرة!

الأمومة والطفولة، ووحدات لتتبع الأسرة، وتضمنت قوانين الخدمات الاجتماعية إجراءات لتوفير الأمان للمرأة .. كما قدمت الدولة خدمات في أكثر من ١٢ مجالاً للرعاية الاجتماعية مثل مشروع الرائدات الريفيات والصغيرات، ومشروع الأسر المنتجة، واللجنة القومية للمرأة.

كما قدمت الدولة الخدمات الحكومية للنشاط الأهلي النسائي مثل الأندية النسائية ودور الضعفاء ومؤسسات رعاية الطفولة، وأولت هذه الخدمات إلى جمعيات أهلية، وقد أنشئت الأندية النسائية طبقاً لبرنامجها لولاية مستخدم مع لجانها لولاية مستخدم مع منظمة اليونيسيف بهدف تنمية قدرات المرأة لمساعدتها على رفع مستوى معيشتها وأسرتها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وصحياً.

وفي مجال إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في التصويت في الانتخابات، وإبداء الرأي في الاستفتاءات، كما فتح مجال الترشح للمرأة في المجالس البرلمانية والمجالس الاتحادية والنيابات العمالية والمهنية والأندية. وبهذه الجهود أصبح للمرأة وجود سياسي بعد أن كانت بعيدة تماماً عن المشاركة في التطعيمات، وبعد أن كانت موضع استغلال أصحاب الأعمال الذين استخدموها لساعات طويلة مقابل أجر زهيد، وفي أعمال لا تتفق وقوتها البدنية أو ظرفها الاجتماعي.

وقد اقتصر دور حماية المرأة العاملة على قانون وحيد هو قانون تشغيل النساء في الصناعة والتجارة رقم ٨٠ لعام ١٩٣٣، وبعد قيام ثورة ١٩٥٢ صدرت التشريعات لحماية المرأة العاملة. وتوالي مسلسل قوانين العمل بدءاً من القانون رقم ٩١ لعام ١٩٥٩، التي كفلت للمرأة العاملة

نوع العمل، سمحت المرأة إجازة بمناسبة العمل، ومنحها فترة الراحة أثناء العمل اليومي لتتمكن من إرضاع طفلها، وعدم تكليفها بأعمال خطيرة على الصحة أثناء العمل، وخلال الشهور الثلاثة التالية للوضع.

ومن أبرز هذه الاتفاقيات والتوصيات الاتفاقية رقم ١٠٢ لعام ١٩١٩ ومعدل عام ١٩٥٢ بشأن حماية الأمومة، والاتفاقية رقم ١٠٠ خاصة بالمساواة في الأجور، والاتفاقية رقم ٨٩ بشأن العمل الليلي للنساء .. إلخ.

وكل هذه الاتفاقيات وغيرها استهدفت عدم حرمان المرأة من فرص ثلاث تتوفر خارج البيت وهي: التطعيم والمساهمة في اتخاذ القرار-المصالح على أجر مقابل العمل.

● وفي مصر يطرأ المبحر الاجتماعي أن نسبة الإناث بلغت عام ١٩٤٧ مقدار ٥١.٥٪ من مجموع السكان .. وأن نسبة الأمية كانت ٨٢٪ من مجموع الإناث عام ١٩٥٢، انخفضت إلى ٧١٪ عام ١٩٨٠.

وأن نسبة الأميات ٥٢٪ من مجموع الإناث عام ١٩٨٠، وأن الحكومة التي كانت حرصت على تقديم الخدمات الحكومية للمرأة، لم تعد تحرص على بقاء التطعيم الخاص بإعداد المرأة للمياة الأسرية، فقد ألغيت مدارس الثقافة النسوية، والفنون الطرية، كما ألغيت ستة دراسته كانت مضافة لتعليم البنات. بينما توسعت الحكومة في التعليم المهني الخاص بالإناث، في مدارس متخصصة في التجارة والزراعة والصناعة والتدريب والخدمة الاجتماعية. كما توسعت الدولة في فتح الوحدات الصحية، ومراكز لرعاية

وبعدما صانقت مصر عام ١٩٨١ على التصالح الدولية الخاصة ضد التفرد ضد المرأة .. وعلى أرضها وفي شرم الشيخ .. انعقد في ٢٠٠٢ الملتقى العالمي للمرأة في شكل مؤتمر تضييقي لإنشاء حركة عالمية للمرأة من أجل السلام سوف ينعقد مؤتمره عام ٢٠٠٤ بهدف إنهاء النزاعات والحروب الأهلية والاحتلال الأجنبي والإرهاب الذي يجتاح العالم، وهي نزاعات حرمت الضعفاء من الإحسان بكرامتها. وكان أكثر المتضررين من ذلك فئة النساء.

● ولقد واجه النضال المصري لتحرير المرأة تاريخاً أسود عانت فيه المرأة كل ألوان القمع الفكري، وواجهت ميراثاً ثقافياً متحيزاً ينظر إليها باعتبارها ناقصة عقل ودين، ويمنع تحريكها، وإساءة الظن بتصرفاتها، ويتوسك بمقولات انحرافية مثل لا تطلعوا النساء على حال .. ولا تلمنوهن على مال!.

وفي هذا المناخ تم تهميش المرأة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً، وترسخت فكرة هيمنة الرجل، فالكلمة كلمته، والمال ملكيته، وأما المرأة فنصفيها الحرمان، والقمع، والتعامل مع الرجل يتخذل باعتباره سي السيد!.

● ولقد شاركت المنظمات الدولية في النضال لتحرير المرأة، فأصبحت منظمة العمل الدولية عديدة من الاتفاقيات والتوصيات لحماية المرأة، وتنظيم تشغيلها، وقد تضمنت مبادئ أساسية منها:-

- تحريم تشغيل النساء ليلاً، وتحريم تشغيلهن تماماً في المناجم أو تحت سطح الأرض مهما كان

● تأتت الجماهير يشغف كبير مسلسل تقاسم أمين الذي يشه التلفزيون المصري خلال شهر رمضان المبارك، تسجيلاً للسيرة الذاتية لقاسم أمين .. الفكر الذي جعل تحرير المرأة رسالة له، انطلاقاً من أن تخلف المرأة هو أصل تخلف المجتمع كله، وأصدر عام ١٩٠٠ كتابين هما "المرأة الجديدة" و"تحرير المرأة" مسجلاً بذلك صفحة جديدة في النضال المصري إحصافاً للمرأة التي استطاعت في التاريخ المصري أن تحتل عرش مصر أيام الملكة حتشبسوت ثم مرة أخرى أيام "شمسة الدير" وشارك في أيام من أجل حقوق المرأة أول صحيفة نسائية كان عنوانها "الفتاة" عام ١٩٩٢، وكانت تصدر بالإسكندرية، كما ركز الفكر الكبير للشيخ رفاعة الطهطاوي على أهمية تعليم المرأة، ثم كانت المشاركة الفاعلة من السيدة هدى شعراوي في كتابها عن "أسس النهضة النسائية" وتطوراتها في مصر، ثم تجسدت الرؤية المصرية إعراناً للمرأة ودورها، حين أقيم تمثال "نهضة مصر" على شكل امرأة ويغيب مرفوعة الرأس تقف إلى جوار أبو الهول، وكانها تعلن الدنيا أن نهضة مصر كانت تتمثل في امرأة قوية ومنعقدة من أجل مصر وهي مرفوعة الرأس!.

ولم تتوقف المسيرة النضالية للمرأة المصرية .. فقد شاركت في ثورة مصر ضد الاستعمار عام ١٩١٩، وشكلت أول اتحاد نسائي عام ١٩٢٣، وأسست أول حزب نسائي عام ١٩٤٧، وحصلت على حق الانتخاب عام ١٩٥٦، ونظمت مجلس الشعب عام ١٩٥٧ .. وحصلت على نص في دستور مصر في المادة ١١ يتضمن أن "الدولة تكفل مساواة المرأة والرجل في ميادين الحياة السياسية"



سابعاً: الاهتمام بالمرأة كمادة علمية في المناهج الدراسية. ثامناً: توجيه جهود مركزه لحو أمية النساء، وتوعيتهن للحد من خطر الإسهال التناسلي.

●●●

● إن المرأة وقد واجهت في نضالها انكاراً واستنكاراً في عصور الظلام ، فإن من حقها علينا الآن أن نرفع بيارق الإصرار على نيل حقوقها ، وأن نتحرك في صفوفان الشلال الهادر لتحرير المرأة بل الأسرة كلها من ثوابيت القلق والائساف ، ونصود بها إلى العمل الاجتماعي الذي نالت به الشرائع ، لتستسيق من ذاتها الحزينة، ولتلتقف روحها مشاعر التحرر والانتماء ، بعد أن توجت القيادة السياسية جبين مصر كله. بضوء النهار ، وأن المرأة تستطيع الآن أن تقهر بإستراتيجيتها ، وأن تقنع أقدامها من حفاظ الإحساس بالودنية، فهي ساقطع- لم تد كما كانت قديماً مجرد كائن من ورق، استلبت منه أدميته، فكانت شعبة بلا كرامة، وبلا قدرات .. ويكفيها أن قائد الأمة ونخبتهما الرئيس مبارك قد أكد في توصيته له العمل معشرك العمل العام والنشاط السياسي دون خوف أي تردد.

ولاشك أن أخطر ما يميز أن نتعرض له في مسارنا هو أن تقع في حالة الشلل دون أن نحاول الحركة أو العمل ، فنكون بين أن نتحرك ، ونريد دون أن نعمل ، ونكتفي بالتحرق لنا ، والتأوه وجعاً!!

ومن واجبتنا أن نترك أن أخطر ما نتعرض له في مستقبلنا هو أن يكون العدل مجرد عبارات عامة والفاظ غامضة!!

بمجلسيه الشعب والشورى لايتجاوز ٢٤ سيدة من بين ٧١٨ عضواً أي بنسبة ٣.٣٪. يضاف إلى ما سبق من سلبات أن بعض الولايفات العامة لاتزال تعتبر مناطق محرمة بالنسبة للمرأة ، مثل وتظيفة القضاء ، ووظائف الأحياء في الحكم المحلي ، فلم نسمع عن امرأة تتولى منصب المحافظ ، أو القاضي ، أو رئيس المدينة أو حتى رئيس الحي ، رغم عدم وجود أي موانع دستورية في قانونية في تولى المرأة لهذه المناصب!!

●●●

● إن هذه الظواهر السلبية تدعونا إلى التحرك لعدم دور المرأة انطلاقاً من أن الحضارة لا يمكن أن تحل وتبقى إلا حيث تكون المرأة صاحبة شأن ومكانة!!

وفي هذا الشأن ، فإن من الممكن التحرك على المحاور التالية: أولاً: تخصيص نسبة ٢٠٪ من المقاعد في مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية والجمعيات الدورية والنوادي لتوسيع مشاركة المرأة في العمل القيادي ، وهذا الاقتراح يعتبر اقتداء بما تم بالنسبة لتخصيص نسبة من المقاعد للعمال والفلاحين. ثانياً: المطالبة بتسوية المرأة وظائف القضاء والحكم المحلي. ثالثاً: ضرورة استيفاء شرط أساسي لشروع قيام أي حزب جديد ، بأن تكون قائمة مؤسسية تضم ٢٠٪ من النساء. رابعاً: تنقية القوانين الحالية والتي تصغر مستقبل من أي تمييز للرجل على المرأة.

خامساً: منع إعلاقات الطب لشغل الوظائف التي تستلزم دون مدير أن يكون شافعاً من الكفوف. كذلك وضع رقابة لإعلانات التلفزيون التي تستخدم المرأة كرمز للجنس للاعلان من سلع بشكل ملوث للسمع والبصر بما يتضمنه من هز البطن وإذاء حركة مبتذلة!!

ساساً: دراسة منع الجنسية المصرية لأبناء الصريات المتزوجات من أجانب.

حركاتها ، وتقيد من خطواتها .. ويصدر الإطالة على واقع المرأة المصرية اليوم ، وكشف لنا عن بعض المشكلات التي لاتزال تحول دون انطلاق المرأة على النحو المأمول . وهذه السلبات يمكن طرح أهمها على النحو التالي: - ضعف تمثيل المرأة في قوة العمل ، حيث تبلغ نسبتها حوالي ١٧٪ من إجمالي العمالة. - ضلالة مساهمة المرأة في تحسين نخل الأسرة نظراً لمحدودية مشاركتها في سوق العمل.

- ارتفاع مستوى البطالة لدى المرأة، والتي كانت تقدر بحوالي ٢٤٪ وهي حالياً تبلغ ٢٠.٥٪ من تعداد السكان . - تدهور الحالة الصحية للأمهات والبنات ، مما يساعد في زيادة معاناتهن.

- ضعف المشاركة النسائية في عضوية الحكمة والبرلمان والمجالس المحلية والنقابات . - أخى المجالس المحلية لم يحظ بممثل للمرأة سوى نسبة ٢٪ عام ١٩٩٧ رغم أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في الحليات لارتباطها الشديد بالبيئة اليومية للناس.

ب- وفي مجالس الأحياء لم يكن من نصيب المرأة شغل مواقع رئيسية فيها سوى حالة واحدة في أسبوط.

ج- وفي الجمعيات الأهلية التي يبلغ عددها خمسة عشر ألفاً فإن نسبة إشتراك المرأة في مجالس الإدارة لاتتجاوز ٢٪.

د- وفي الأحزاب فإن هناك انكماشاً في عدد النساء المشاركات وبالتالي في الدور التي يوفيقه.

و- وفي النقابات العمالية لاتوجد المختلفة أي سيدة تتولى رئاسة أي من النقابات العامة، كما أن المجلس التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال الإيضام سوى سيدة واحدة ، ونفس ذات الانكماش للنشاط النسائي.

ي- وفي البرلمان نجد أن عدد العضوات المشاركات في البرلمان

بعض الرعاية ، حيث حصلت على حقوق مماثلة للرجل في فرص العمل والإجازات والرعاية الطبية وتحديد ساعات العمل وحق الانضمام للتنشكيلات النقابية مع تمييزها ببعض المزايا مثل تحريم العمل الليلي ، وتحريم تشغيل النساء في بعض الأعمال . - وصدر قرار وزير العمل رقم ٦٣ لعام ١٩٦٠ بتحديد الأعمال التي يجوز تشغيل النساء فيها ، والقرار رقم ٦٤ لعام ١٩٦٠ بتحديد الأعمال الضارة صحتاً أو أخلاقياً ، وكذلك الأعمال الشاقة ، التي لايجوز تشغيل النساء فيها مهما كانت أعمارهن مثل العمل في نواحي القمار والبازارات .. إلخ.

وصدرت تشريعات عديدة غرضها الأساسي حماية الأمومة وحماية صحة المرأة حتى تقوى على العمل والوضع ، ومنحها حقوقاً وامتيازات تستهدف المحافظة على صحتها وتمكينها من العناية بسلامة طفلها ورضاعته.

ولقد حرصت التشريعات المختلفة على إتاحة الفرصة أمام المرأة للمشاركة في الحياة العامة ، مثل المشاركة في التنظيمات الأهلية الطوعية ، والنقابات العمالية والمهنية والأحزاب السياسية والمحليات والنوادي ، وبلغت عمليات تدميم المرأة الذروة بإنشاء المجلس القومي للمرأة بالقرار الجمهوري رقم ٩٠٠ لعام ٢٠٠٠ بهدف النهوض بالمرأة ، وتنفيذ دورها في التنمية الوطنية، وتوات قيادته السيدة الفاضلة سوزان مبارك حرم السيد رئيس الجمهورية، وكان ثمة ذلك تحقق الكثير من النجازات ، وتطور قوانين الأحوال الشخصية بما يضمن للمرأة حقولاً أوسع ، وحماية أكبر.

●●●

● ولذا وكنا في الألفية الثالثة نتطلع إلى المستقبل بعد تحرير الأرض المصرية من دنس الاحتلال ، وفقد بقي علينا أن نحرر قلوبنا عزيزاً من مجتمعنا ، وهو مايعني تحرير المرأة من بعض القيود الاجتماعية التي لاتزال تصد من

لماذا نصدق أن أمريكا تشوى الشجع على النار؟!

شيء من الاقتصاد



بقلم:

عبد اللطيف عبد الكريم

●● كانوا يبيض الوجه، سود القلوب، خرجت منهم الكنيسة الإنجليزية مع إنهم لم يفلحوا ولم يصلوا فيها مرة واحدة، لكنهم كانوا يمارسون مذهبها ويأخذون تقاليدها ويسخرون من تعاليمها، وكما ضاقت بهم كنيستهم ضاقت بهم أربابهم، لأن وطنهم خلق الله وطنًا بحريًا جزريًا فقيرًا يتسارع فيه لأن المياه التي هي معظم مساحته لم تكن تفرغ زرعًا ولا خضرًا، فوطنهم كان ضئيل الموارد ومعظم أبنائه كانوا رجال قوارب يهيمشون على قرصنة البحر والبر واحتلال البلاد البعيدة الأكثر ثراء ورخاء إن هم استطاعوا إليها سبيلا.

لذا أدار أولئك الرجال البيض ظهورهم لوطنهم وبادوا يبيضون من وطن آخر جديد يجنون فيه مستقرا ويزنقا وفيرا، وقد سمعوا عن أرض أخرى بعيدة عنهم بينهم وبينها آلاف الأميال، لكنها أرض هبة لينة مصفاة اكتشفها واحد من أخطر مغامري البحار . . وهكذا اجتمع نفر من البيض بديرا وقرروا احتلالها من البداية (ماي فلاير) ليصلوا القرصنة المروعة لها بقاء وثبات على أنقاض شعب له مجد وتاريخ ينتهي على أيديهم بعد أن أصبح احتلالهم استيطانيا باقيا إلى يوم الدين طالما أن أصحاب المكان والزمان قوم مصالون وطيحون وهنوه حين ولفق روسهم خذلات من "خوص" وريش طير مما ياكلون.

●● وفي يوم لم تطلع فيه شمس هبطت تلك اللقطة اليخضاء فوق الأرض التي كانوا بها يحملون والتي يبيض خبزها فوق الأرض وتحت الأرض يسوقدهم قس إنجليزى أبى حرق ثوب الكهنوت وأحرق وزيقات العهد القديم والمهد الجديد وهكذا كانت تلك "الأمريكا" التي أصبح اسمها "الولايات المتحدة" ومن ساعها بدأت مسحة عالم بأسره في مواجهته، تئين شرس مهاجم أو غول أصبح سلطانا على كل فيالق الفيلان!!

في أول الأمر تظاهر المستوطنون البيض بصداقة الهنود الصمر، فلما تمكنوا منهم وحازوا قوتهم وياعوا لهم الخبز الملون بدأوا مراحل إبادتهم بنفس الأساليب الوحشية التي اقتبسوها عنهم فيما بعد إسرائيل بصفتها ابنتهم بالتبني!!

وهكذا في زمن قياسي أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مستوطنة مترامية الأطراف يسودها البيض الذين تكاثروا عددهم بعد أن أصبحت الأرض الجديدة منطقة جذب، وكان لابد للسادة الأجد من خدم وعبيد يزيرون ويصنعون ويخدمون وينجبون زراعا وصناعا وخمسا آخرين يتسيد عليهم البيض بالسياسة والتجويج ويمنعهم إن شاءوا قدرا من حرية التنفس ومن الشهيق والزفير، وروّع البيض لتجارة الخفاشة وجعلوا أفريقيا كبر سوق لها، واستوردوا منها أجود المملات في أقفاص من حديد وأقفاص من جريد، وأدى عبيد أفريقيا مهام العبودية بنجاح خاصة في أعمال الزراعة وفي الأعمال الوضيعة وأعمال الخدمات المنفدية، وقد سمح بعض البيض المتخامرين بالديموقراطية والإنسانية لتسمية تبليغ وإحدا في الملون من سلالة أولئك العبيد أن يتجاولوا بعض المراكز العليا إنهم أطلقوا كفاءة ومواهب وإن هم اتفقوا لصق خدوعهم بجنسية أسبانيهم البيض ولحق شراك تعالها وهكذا خرج من رحم الأسلاف الزوج من أصبحوا في زماننا هذا ملكيين أكثر من الملك في مناصرة مذهب أسلافهم ومنهم على سبيل المثال لا الحصر الوزير باول والمستشارة كوندرا ليزا!!

●● وضمت الأراضي الزراعية الشاسعة التي اغتصبها البيض الأيدي العاملة المجانية

فزاد خبزها وعم فيضها وكانت حتمية اقتصادية أن ينتقل البيض الذين أصبح اسمهم أمريكانا بالتراكم والفائض الزراعي والصناعي على عالم اقتصادي رحب، أصبح أشد هولاء هو عالم الرأسمالية الصناعية المحلية، ولم تنتق الولايات المتحدة التي اجتمعت ولاياتها كدولة قهرا وبالعنف والحروب الأهلية بين شمالها وجنوبها وبينجار من الدماء صبغت بلونها القانى منزعج التعاليف السلمى مع النفس ومع الغير فكانت السيادة الأمريكية التي استمرت حتى اليوم، وكان لابد من جلباب فضفاض جديد يورى صوءا ذلك الجسد السادى المتنامى الذى أخذ سبلات العالمية فاجتمعت الرأسمالية كدولة قهرا المحلية السابقة إلى رأسمالية جديدة ترغع راية "ألم سميت" و"ريكارفو" وغيرهم ذهبت خارج الولايات المتحدة في تشكيلات نظامية ضخمة من الكلاب المسعورة التي انطلقت على كل بلاد الله وخلق الله لتقتصب مآجده وتنتهب مايصطلم بأقدامها من بتقول وخامات رؤس البشر بات عليها أن تتحنى لو تمتعها بأديم الأرض مستخدمة القوة المباشرة أو الخداع والتنمية والدبلوماسية الخبيثة ومع أن أمريكا لم تعرف شيئا من المزلدين الله الفاطمي إلا أنها قلته مستخدمة لهدأ كذبه للترغيب وسيفاً لأبشع من سيفه للترهيب!!

●● وهكذا اغتصبت الولايات المتحدة العديد من البلدان فاجتمعت اقتصاديا وتجاريا إذ أصبحت تباع فيها المنتجات الأمريكية وتحتكر الشركات. العلاقة الأمريكية المتعددة الجنسية أهم ممد من: "الثروة وكوت" الأمريكية من وراء ذلك ثراء فاحشا جعلها قادرة على أن تستثمر أموالها في داخل نفس الدول المنهوبة وجعلها قادرة على أن تثقل كاهل دول أخرى بالقروض وأعباء الخروض والائتاف والمعونات وأعمالها المتضامنة حيث إنها اقتصنحها خالصه لوجه الله، وأصبحت الولايات المتحدة تتاجر في كل شيء من الإبرة حتى الصاروخ واحتكرت معظم التجارة العالمية وأصبحت للدولار الأمريكى اتباع ومريدين وعبيد يستعبدون عذاب الدولار وكثيرا ما يطوحهم في الهواء!!

●● وقام الأمريكان بتوزيع أنفسهم بين الحزبين الكبيرين وهما الحزب الجمهورى

والحزب الديموقراطي اللذان يتداولان السلطة أو يحتكرانه فلا تقلت من بين أيديهم إلى أحزاب أخرى وإن تعددت النوافذ والأسباب ، وتلك حكمتهم الديموقراطية أو الدكتاتورية الثنائية ، وأصبح قادة كل حزب من هذين الحزبين هم أباطرة الشركات الكبرى والصناعات الفخمة العربية والمنية وهم المسيطرون على كل أمريكا الصاروخية والمهيمنون على شركات البترول الأمريكية التي بلغت ذروة قوتها وأحكمت سيطرتها على الأخرى على نفقة الحكم وهو مايفسر الموقف الجنوني للرئيس "جورج بوش" الثاني تجاه العراق أو تجاه بترول العراق حتى إنه يبدو كمن حصل على إجازة بدون مرتب يتفرغ فيها للتقليد بالعراق فهو ينتقل من بعيد إلى بعيد دون أن يعلقظ أنفاسه وكأن من الأسباب الأخرى لوعوشية السياسة الأمريكية أن أكثر من تولوا وزارات خارجيتها لم يكونوا خبراء سياسة فمنهم من قذفت بهم المصالح البترولية أو شركات إنتاج السلاح أو جنرالات الجيش النازيين الذين يطمعون أن دولتهم العظمى لم تحقق انتصارا واحدا بغيرها وأنها عندما تحارب إنما تحارب بأيدي الآخرين وتجنّي ثمار الحرب بأيديها وحدها .

● كما أنه ليس بغريب ما تأكد لنا من قيام تلك الشركات بحمل تكاليف المارك الانتخابية الرئاسية وانتخابات حكام الولايات وانتخابات المجالس التشريعية ، وهي شركات يهركها في النهاية عند القمة رأس المال اليهودي ومخالف اللوبي الصهيوني عبد العرب الأكبر ، ولأن عين الرضا عن كل عيب كليلية ، فإن عين واشنطن كليلية جدا "الكالف كليلية إزاء الرأسمالية الأمريكية الاحتكارية فلاترى لها عيبا واحدا فهي ترى تلك الرأسمالية ديناً مقدساً يجب التمسك به وهي ترى أن تلك الشركات احتكارية فضيلة أخلاقية يجب الترويج لها على أنها العلم الذي يمكنه أن يستوعب كل عمال العالم فلا يصبح هناك عاطل واحد وأن تلك الشركات وحدها هي القادرة على أن تقلل عثرات الاقتصاد الأمريكي.

● ورأسمالية الدول الأمريكية هي الفردوس ولأن الكتب صفة وأسمالية أمريكية فإن كل أمريكي يتقن التزوير الاجتماعي يلعب في المجتمع والتزوير الاجتماعي في أمريكا يبدأ من فوق عربيات اليند ويمر بالكونجرس ويختل بالبناتوجون وينتهي عند المكتب الأبيض ، وكما ينادي بالغالب القصب في هوارينا الشعبية بقوله "ياخالي من السوس ياسلمى ياغصب" فإنهم

يشيرون إلى السوس الأمريكي على أنه حبة البركة ، يشفى من الأمراض ويتم تناوله على الرقيق بعد خلطه ببركات اللوبي الصهيوني ، ويأويل كل من يغمضون عيونهم ويسدلون جفونهم عن مجتمع كله سوس في سوس !! والسوس الأمريكي لايمس به الأمريكيان أنفسهم مع أنه يبدو واضحا هناك متمثلا في القلق الاجتماعي والفساد القومي والترويج وسحق الضعفاء لحساب الأقوياء ويتمثل السوس الأمريكي أيضا في كل القرارات الأمريكية التي ترونها حول "ترابييزات" القمار!!.

● وواشنطن تشتهر بفضيلة الكرم فهي سخية معطاءة عندما تلقى من الأجواء وفق الرؤوس منحها ونفحاتها ، هكذا أمطرت من السماء قنايل ذرية فوق "تجساناكي" فوق "ميروشميا" وماجلت نقص الغذاء في دول العالم الثالث بقصف أعمار نصف سكان العالم ، وكل الجرائم الأمريكية يتم توزيعها دون مقابل ، والكتب الأمريكي هو صدقة جارية والتزيف الأمريكي للمحقاق في غزارة مياه الأطلنطي، فالقلق للقراء في الإعلام الأمريكي وفي السينما الأمريكية عنده فيلا لها حقيقة فيحاء وسيرة وزوجة كانت ملكة جمال وعزلت ، وكل الرأسماليين الأمريكيين ملائكة طهار امبراطورية الإعلانات الأمريكية تؤدى وظيفتها في غسيل المخ وفصل الجسم وكله عند العرب صابون!!.

والتنظيمات الاجتماعية الأمريكية من نقابات وجمعيات وأحزاب ونواد تكون ألسنتها أحيانا على المكموة بينما قلوبها معها .. وثرايا الأمريكيان مسودون من عيون الفقراء الضراء فهم مصابون بزيجات تخون ولبائنا فاشلين ، وهناك مشكلات أصابت عائلات كبيرة منها عائلات "زوكفار" و"مورجان" و"فورد" و"ريجان" وغيرهم ، صوورعا على أنها فواجع وكوارث تستدعي اكتساب العطف والرأثا!!.

وكما خدعت الولايات المتحدة معظم حكام العالم الثالث الذي منه العرب فإنها تعمل جامدة على أن تخدع الرأي العام العالمي حين تسمع لبعض عمالها بشراء سندات وأسهم شعبية بين الصين والحين في الشركات التي يعملون بها وهو تصرف هزيل لايمحو بشاعة رأسماليتها . والبطالة في الولايات المتحدة أصبحت عارا اقتصاديا قبل أن تكون عارا اجتماعيا لأننا نفوق كل بطالة كل دول العالم الثالث!! ● والولايات المتحدة تحدثنا عن نجاحها في

كل أدائها لدرجة أننا أصبحنا نصدق أنها تستطيع أن تقوم بقلبي وشي الثلج على النار وأنها تستطيع أن تنتج سيارات من الذهب الفالض ، فقدرتها على غسيل المخ ليس له حدود، واستخفافها بعقول الناس جعلت رئيسها "يوش" الثاني يظن أنه الماقل الوحيد في هذا الكون، وأن الكين وحده هو المجنون ، وإن حدث وتساءل عربي من المقيمين في الشرق الأوسط إقامة كهف بيزاة "يوش" وحتى إسماعيل آخر ، عن كيفية يحدث ذلك الأمر المحال ويتم وشي الثلج على النار ، وعن كيف لاينصهر الذهب بالحرارة أثناء إنتاج السيارة يفتقر "يوش" إلى كل وسائل الإعلام الأمريكية والمدينية ويطلب حاجبيه ويصرخ كمن لدغ ثعبان: "هذا السليبي اسكوه .. احضروه حيا أو ميتا .. إنه إرهابي من تنظيم القاعدة .. إنه "بن لادن" نفسه .. إنه "صدام" الذي يلوث نهر الأمازون والبحر الكاريبي!!.

ولكن هذا الطفليان الطافي .. أليس له نهاية؟ وهذه أمريكا الشديدة الجبروت ألا يوجد من يوقها عند حدها؟ كل الاستقراءات تؤكد اقتراب اليوم الفصل!!

الم تسمعون عن الكليات الجامعية الجديدة التي بدأوا ينشئونها من كل الولايات الأمريكية لتخريج أطباء أمراض نفسية وعصيبة؟ الم تسمعون عن تفشي حالات الجنون والهستيريا بين الأمريكيان؟ ألم تسمعون عن المظاهرات المناهضة التي تجتاح كل مدنهم؟ ألم تسمعون عن طلاء أمريكا القدامى الذين بدأوا يتناقصون ويتقلصون؟

الم تعلموا أن الرئيس بوش غاضب أشد الغضب لأنهم يريدون توقيع الكشف الطبي عليه ولأن أحدهم نكر أمامه أن نيزون الذي حرق روما عاش ومات مهنونا!!.

● أمريكا ستزول لا مهالة!! وزوالها تكن أسبابه في ثيايا تصرفاتها وباطليها وجرائمها ذات الأرقام المسلسلة وتكن في أساطيلها الموزعة على جميع البحار ، وتكن في عشق رجالها ارتداء ملابس النساء الكواب والتجلى بمساحيقهن ، وتكن في حرص الولايات المتحدة على إقامة على غرام دافى لمعشوقتها إسرائيل التي كثيرا ما تصبح هي العاشق. فيمان تتلعقون في أنيال أمريكا وتصدقون أنها تشوى الثلج على النار .. اعلما أنها سوف تصبح هي الشواء نفسه!!.

إغلاق منجم فحم المغارة.. لصالح من؟

أعوام كثيرة مضت منذ أن استعدنا أرض سيناء الغالية .. واستعدنا معها "منجم فحم المغارة" الذي كان مخططا له أن يكون مشروعا استراتيجيا عملاقا ، تحت مظلة شركة "سيناء للفحم" .. وكان الأمل كبيرا في أن يكون هذا المشروع لبنة خصبية من لبنات تعمير أرض سيناء ، باعتبار هذا المنجم ثقرا من الثقور التي تلقف على بوابة مصر الشرقية، كنقطة إنذار عند أول بادرة خطر تأتي من جيран لا أمان لهم .. ومن المعروف أن أي عدو يخشى كل الخشية أن يقيم أي منطقة كثيفة السكان .. فهو لا يجرؤ إلا أن يلقف حوالها .. ومن هنا فإن تنمية سيناء تنهض أول ماتنهض على زرع المصريين في كل مكان مقرونتين بالمشروعات العملاقة .. فهما معا -المواطنون والمشروعات- السعدود والحصول والمتاريس ، التي تحول دون اقتحام العدو لها .

شركة سيناء للفحم .. ومسلسل أزمات شركات مصر!!

• من أجل ٦ ملايين جنيه .. الشركة مهددة بالبيع .. أو الإيجار .. أو التوقف إلى الأبد!!

مروى بدر الدين

١٩٩٢ / ١٩٩٤ ومن ثم فقد واجهت الشركة مصاعب مالية حادة أدت إلى عدم إمكانية تحقيق خطة الإنتاج .

وقد بدأت الشركة في الاعتماد على مواردها الذاتية المحدودة اعتباراً من العام المالي ٩٦/٩٧ بتلبية لاحتياجاتها من أجور ، ومستلزمات ، وقطع غيار ، وخلافه ، وذلك أدى إلى تعثرها ماليا ، كما أدى إلى نفاد رصيد قطع الغيار للمعدات منذ أكثر من ثلاثة أعوام ، مما جعل الشركة تعمل في ظروف فنية بالغة الصعوبة كان لها تأثيرها على إنتاجيتها بالسلب .

شاهد من أهله

ويذكر محمد محمود عبد رئيس اللجنة النقابية بشركة سيناء للفحم، وهو مجلس إدارة النقابة العامة للمناجم والحاصل، أن الشركة قد خاطبت بنك الاستثمار القومي في مايو ٢٠٠١ لتوفير التمويل المطلوب لإعادة تأهيل المعدات ، ورفع كفاءتها ، للوصول إلى الطاقة الفعلية ولكن لعدم التمويل لم تتم الموافقة على القرض المطلوب.

ولذلك طالبت اللجنة العامة للمناجم والحاجر بضرورة تشكيل لجنة فنية على أعلى مستوى لمعالجة المنجم والمعدات العامة في المنجم، قبل اتخاذ أية قرارات سياسية، بشأن توقف العمل بالمنجم، كما أن النقابة تطالب بتشكيل لجنة لدراسة إمكانية الاستفادة من إنتاج المنجم معيلاً، حيث ورد خلال دراسة الجندى ، إمكان استخدام المنجم في صناعة الكوك ، حيث إن شركة الكوك تسود ٢ مليون طن سنويا .

مع الشركة البريطانية وقبضت مصر المنحة البريطانية بتصديق مجلس الشعب عليها في يناير ١٩٨٦ .

وجرت أعمال إعداد المنجم ، بداية من سحب المياه الجوفية التي تراكمت في ممرات المنجم على عمق ١٨ عاما ، ومد خطوط الديوكويل ، وتركيب الأنشاس ، وإخلاء المعدات التي أصبحت خردة ، وحفر آبار لتوفير مياه غسيل الفحم . وفي عام ١٩٨٨ تأسست "شركة سيناء للفحم" برأسمال قدره ٧٠ مليون جنيه ، مملوكة بالكامل لهيئة المساحة الجيولوجية ، والمشروعات الهندسية بغرض استغلال "منجم فحم المغارة" بناء على دراسات الجندى الاقتصادية التي تمت بواسطة بيت الخبرة الإنجليزي .

ولقد قام بنك الاستثمار القومي بتحويل الشركة المدرجة لها عام ١٩٩٢/١٩٩٤ بموجب ضمانات حصل عليها من الهيئة المالكة ، والشركة توفقت عن تمويل أي استثمارات مدرجة لها ، الأمر الذي جعلها تدخل في ديون عدم توفير السيولة المالية، مما أثر على كافة برامجها الفنية .

وتخاصمت وزارة المالية عند سداد باقي رأس المال ، المصرح به للشركة، مما جعل الشركة تدخل في دوامة القروض ، حيث قامت بسداد ٤٤ مليون جنيه فقط ، منها ٥ ملايين جنيه حصة عينية منقولة من الهيئة العامة للمساحة الجيولوجية وذلك على مدار ثلاثة عشر عاما ، بالإضافة إلى توقف بنك الاستثمار القومي عن تمويل الشركة ، بأي مبالغ اعتباراً من عام

لأن لكل حكاية بداية .. فإن حكاية "منجم فحم المغارة" تعود بنا إلى العام ١٩٥٩ ، وهو نفس العام الذي اكتشف فيه المنجم نتيجة أبحاث جيولوجية كبيرة ثم جرى افتتاحه في شهر يوليو من العام ١٩٦٤ ، وكان مقبلا له أن يعمل بطاقة إنتاجية قدرها ٣٠٠ ألف طن سنويا ، تقدر قيمته بحوالي ٦٠٠ مليون جنيه ، لكن للمشروع توقف بعد ثلاث سنوات فقط، إثر حرب يونيو ١٩٦٧ وطوال احتلال إسرائيل لسيناء قامت باستغلاله لصالحها غير أن مصر استعادت منطقة المنجم في فبراير ١٩٨٠ ، وكان على مصر أن تعيد تجهيز المنجم الذي تم تفريجه للأسف- أثناء الانسحاب الإسرائيلي .

وفي مارس ١٩٨٣ قدمت الشركة البريطانية بايكونوتراكسوز دراسة جدوى للمشروع إلى "هيئة المساحة الجيولوجية" ووافقت الهيئة على هذه الدراسة ، ولكن بعد تعديل الإنتاج والقفز به إلى ٦٠٠ ألف طن سنويا ، وافقت "وزارة التخطيط" على زيادة تكاليف المشروع إلى ١١٢ مليون جنيه .

كما تم الاتفاق مع بريطانيا على أن تقدم قرضا قيمته ٦٤ مليون جنيه أسترليني لعدد من المشروعات ، منها ٤٠ مليوناً لتمويل "مشروع فحم المغارة" ثم رأت بريطانيا زيادة قيمة القرض إلى ٥٠ مليون جنيه أسترليني منها ١٢.٥ مليون منحة لاترد .

ومضت أعمال إعداد المنجم ، خصوصا بعد أن أصبحت "هيئة المساحة الجيولوجية" تابعة لوزارة البترول عام ١٩٨٤ ، حيث تم توقيع عقد

علاوة على أن دراسة الجدوى البريطانية عام ١٩٨٣ قالت إن يمكن استخدام الكمية المستخرجة من الفحم في مجالات الكوك، والكهرباء، ومصانع الأسمنت، إلا أن لجوء الكهرباء إلى استخدام الغاز الطبيعي وعدم إنشاء مصانع أسمنت تستخدم الفحم، بالإضافة إلى عدول شركة الكوك عن استخدام الفحم المنتج من المغارة .. كل ذلك أدى بالشركة إلى أن تبحث عن سوق خارجي، يستوعب إنتاجها. وضيف محمد عيد قائلا إنه من غير المنطقي أن تستورد شركة فحم الكوك ٢ مليون طن سنويا، في حين أن شركة سيناء للفحم تنتج سنويا ١٥ ألف طن، ويصدر هذا المنتج إلى الخارج، مثل هولندا، وتركيا، وإيطاليا، ورومانيا، كما أن إسرائيل كانت قد قدمت طلبا للحصول على منتج الشركة، بالكامل ولكن الحكومة رفضت.

فصالح من ترفض شركة الكوك شراء منتجا، وتدعي أنه دون المواصفات، ويتقصد مصر بذلك الكثير من العملة الصعبة، خصوصا بعد أن ثبتت صلاحية استخدام فحم المغارة بنسبة ١٠٪ على الأقل، دون غسل للفحم، مما سيوفر على الشركة ١٥ مليون دولار سنويا، وفي حالة الاستخدام طرق الغسيل ينخفض خلطه بنسبة ٢٠٪ من الفحم المستورد.

ويسبب هذا الموقف العدائي للفحم المصري، فإن العمل في منجم فحم المغارة، مثقف تماما عن الإنتاج منذ ٦ أشهر .. وكانت آخر الشكايات عبارة عن ١٠ آلاف طن تم تصديرها إلى هولندا.

وقداسة هذه الشحنة مليون جنيه، وهو مبلغ يكفى لحظ- لحظ لتغطية تكاليف الإنتاج، وأجور العاملين .. ولنا أن نحصي على هذا الرقم المتواضع (١٠ آلاف طن) بعد أن كان الفحم ينتج حوالي ١٥٠ ألف طن سنويا، وكانت كلها تصدر إلى هولندا .. ولكن ذلك كان في العصر الذهبي للنجم، أي في عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ !!

والآن .. توقف المنجم عن الإنتاج منذ ستة شهور!

وبالرغم من أن شركة الكوك ترفض شراء فحم المغارة، فإن شركة السيناك الحديدية في انفو تشتري شهريا ١٠٠ ألف طن.

ثم زاد الطلب إلى ٢٥٠ ألف طن شهريا وقد وصل حاليا إلى ٣٥٠ ألف طن أسبوعيا، وهذا دليل على أن منتجنا صالح للاستخدام، وأنه يمكن مناسبه لشركة السيناك تشتري منا الآن ١٦٥ ألف طن سنويا في حين أنهم عندما كانوا يستوردون، كان الطلب الواحد يكلفهم ٦٠٠ جنيه. وفي الوقت نفسه، ويسبب معرفة الشركات

العالية بظروف تعثرنا المالي، فإنها لا تشتري الآن من فحم المغارة بكثير من ٢٠ دولارا.

وقد فحم المغارة لأنه يتميز بقيمة حرارية مرتفعة .. فهو ذلك يفضل استخدامه في محطات توليد الكهرباء ويمكن التغلب على ارتفاع نسبة الكبريت بوضعه في خلطات، وقد تم بالفعل إدخاله في خلطات مستخدمة في محطات توليد الكهرباء العالية بهولندا، وأدى ذلك إلى وجود صلاصة متعددين لفحم المغارة.

كما يتميز هذا الفحم بصناعة الفحم المنضطر، حيث إن نسبة المواد المتطايرة تمد ميزة يمكن أن تحقق قيمة مضافة إليه عند استغلاله. وفي حالة عدم إمكانية استخدامه محليا، فإن هناك شركة سعودية أمريكية قد عرضت المشاركة في إنتاج النجم، وتقديم تكنولوجيا جديدة، مع عدم تحميل شركة سيناء للفحم، أو الحكومة المصرية أية ضمانات.

ويقتض مضطرب عيد حديثه قائلا: إن الحكومة سبق أن دعمت بعض الشركات العاملة في سيناء، بأن أنشأت لها خطوط الغاز، والكهرباء والمياه على حساب الدولة، بينما قامت شركة سيناء للفحم بعمل كافة المرافق والمياه الأساسية على حسابها الخاص، مما أزعج أعضاء إدارة كثيرة مثل محطة الكهرباء، ومحطة معالجة المياه والطرق، والاتصالات، وخلافه.

والعريف أن الاحتياطي المؤكد من فحم المغارة يبلغ ٢٧ مليون طن فحم، كما يبلغ الاحتياطي القابل للتخزين ٢٢ مليون طن، أي أنه يمكن تشغيله للشركة ثلاثين عاما، في حالة ما إذا أرادت الحكومة تقديم الدعم المناسب، لتشغيل الشركة، حفاظا على الثروة القومية وكذلك حفاظا على العمالة المدربة، والتي تم تربية بعضهم برنامجا أنجلترا، والتي أيضا يصعب توفيرها، في حالة توزيع هذه العمالة على شركات أخرى.

كما أنه في حالة توقف العمل في المنجم سوف يتم صرف مبالغ كبيرة لأعمال الصيانة المستمرة للمعدات، والممرات المنجمية الموجودة تحت باطن الأرض.

ويقول وزير الصناعة

ومن جهة أخرى يؤكد د. علي السيد وزير الصناعة أنه قبل أن نعلم على أي مشروع، لابد أن نضع في اعتبارنا الظروف التي تم خلالها إقرار إقامته، والتي ربما تكون قد تغيرت، واختلفت، بدرجة كبيرة عن الظروف الحالية، فالنسبة لمشروع فحم المغارة فقد بدأ العمل به في السبعينيات وهي فترة شهدت ارتفاعات كبيرة في أسعار البترول، خاصة بعد حرب ١٩٧٣ وكان من الطبيعي أن يكون هناك

اتجاه دولي للبحث عن مصادر جديدة للطاقة، ومن أهم هذه المصادر الفحم، وبالفعل تمت إقامة مشروع فحم المغارة على أساس إنتاج ١٠٠ ألف طن فحم سنويا، ولكن للأسف لم يوضع في الاعتبار وقتها مدى استدامة الفحم، وماهى جودته وإمكانات استخدامه بصورة سليمة، فهذا الفحم توجد به شوائب مرتفعة، خاصة الكبريت مما يؤثر بصورة سلبية على كفاءة استخدامه، وهو لا يصلح مثلا للاستخدام في صناعة الكوك، أو لتشغيل المحطات الكهربائية .. والامر يتطلب خطة بثاقب أخرى من الفحم بوصفه عامه، فحتى إذا استبعدنا تكلفة إنشاء مصنع فحم المغارة، والتي تصل إلى ١,٢ مليار جنيه .. فإنه يتم بيع كمية محدودة من إنتاج بأسعار تظل كثيرا عن تكلفة إنتاجه الفعلية، أي أن المشروع غير اقتصادي، وعندما عرضت هذا الموضوع بحقائقه الكاملة على مجلس الوزراء ومجلس الطب، جاءت الموافقة على خلق هذا المشروع، ومع ذلك فتم نيل أقصى ما نستطيع الحفاظ عليه، من خلال محورين أساسيين.

المحور الأول نقل نصف عمالة المشروع إلى وزارة البترول والتصفى الآخر إلى هيئة السامة الجيولوجية بحيث يتم بعدد محدود من العاملين، يتولى الحفاظ على النجم، ومبانيه، ليستمر بصورة سليمة، مما يتيح له أن يكون صالحا للاستخدام في أي وقت يتطلب فيه البترول .. أما المحور الثاني فهو الإعداد لإنتاج هذا المشروع أمام المستثمرين العالميين .. وذلك للبيع أو للإيجار، أو بأي طريقة أخرى للاستفادة منه.

دراسة متطورة للتحديث

ويؤكد أبو المجد رفاعي رئيس القنصلية العامة للعاملين بالناجم والمهاجر إن الشركة قد قدمت دراسة متطورة للتحديث، نظرا لتوقف الإنتاج منذ شهر مايو ٢٠٠٢، وتتمتع هذه الدراسة من الاستخدام الآمن للمرافقعات في شق الممرات المنجمية، ويحتاج العمل لتنفيذ هذه الدراسة حوالي ٤٠٠ عامل (فني - إداري - خدمات) وتبدأ الخطة الإنتاجية للعام لثلاثي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ٨ أشهر من توفير الفرقعات، واستلمات الإنتاج.

ويشدد الإنتاج في السنة الأولى من ١١٠ ألف طن إلى ١٢٠ ألف طن، في السنة الثانية ٢٠٠٤/٢٠٠٣ يزداد إلى ١٢٠ ألف طن في العام الثالث ٢٠٠٥/٢٠٠٤ (منها حوالي ١٥ ألف طن إنتاج عرض من عمليات فتح الممرات المنجمية وتجهيز الحواظ الطولية).

وفي حال تغيير سيلة تقنية للشركة في حدود ٦ ملايين جنيه مصري لتوفير الفرقعات

محاولات لإنقاذ

منجم فحم المغارة

هل من المعقول بعد استعادة منجم فحم المغارة وبعد أعمال السيادة المصرية على أرض سيناء ونصر العنوان وبعد الموافقة على قيام هذا الكيان الصناعي الكبير بوسط سيناء أن تتخلى الدولة عن استمرار نشاطه التعديني الوطني والذي يساعد على تخفيض استيراد الفحم من الخارج والذي يعتبر مصدرا من مصادر الطاقة الهامة لدى الدول الأخرى إذا أحسن استغلاله داخل الحدود المصرية وما لذت جميع العاملين في عدم صرف مستحقهم الشهري وهروب جميع الكوادر الفنية بالشركة وذلك لعدم إحساسهم بالأمان والاستقرار

تحقيق: أحمد الطبراني

وبدأت تجارب بدء التشغيل في نوفمبر ١٩٩٢ وذلك بالنسبة لحطة توليد الكهرباء ووحدة معالجة المياه ويتبعها معدات المحر للأنفاق المنجمية وبدأ الإنتاج الفعلي عام ١٩٩٤ بطاقة قدرها ١٢٥ ألف طن سنويا تتدرج لتصل إلى ٦٠٠ ألف طن خلال ٥ سنوات وتمكنت الشركة من الحصول على عروض لتوزيع كافة إنتاج المشروع من الفحم وذلك على المستويين المحلي والخارجي ورغم ذلك فقد وصل هذا المشروع العملاق إلى منعطف خطير تسبب في توقفه عن الإنتاج العملي بسبب تراكم المديونيات المتأخرة خلال السنوات الماضية وتهالك المعدات وعدم صيانتها وهروب العمالة الفنية لشعورها بالإحباط ونفاد رصيد قطع الغيار للمعدات وعجز البنوك عن تمويل ودعم المشروعات لعدم وجود الضمانات الكافية وبما زاد الأمر سوءا أحداث الـ ١١ سبتمبر الماضي حيث توقفت المراكب عن الوصول إلى ميناء العريش البحري ونقل حصصها من الفحم المشون . يقول محمد محمود عبيد رئيس اللجنة التنفيذية عندما نقد رصيد قطع الغيار المعدات للشركة منذ أكثر من عامين وعدم وجود السيولة المالية اعتمد على قطع الغيار اللازمة على التصنيع المحلي الداخلي أو الخارجي في حدود موارد الشركة المالية الذاتية وبدأت عدة مطالبات

منجم فحم المغارة من المشروعات الصناعية القومية الكبرى اتجهت الأنظار إليه حيث يدخل الكوك في صناعة الحديد والصلب وكان قد توقف إنتاجه إثر حرب يمنية واستولت إسرائيل على معدات وأغلقت وقد أعيد فتحه عام ١٩٨٢ حيث وجدت جميع الفئات المنجمية مغلفة تماما وقد أجريت دراسة جدوى فنية اقتصادية بالاستعانة بتعدد بيوت الخبرة البريطانية المتخصصة وقد أسفرت الدراسة عن أن فحم المغارة له طاقة حرارية مرتفعة وتوزيع منتظم يصل إلى ٩٠٠ درجة بما يجعله يتنافس أجود أنواع الفحم وقد تم عمل دراسة بخصوص ذلك مع خبراء المان وتمت مقارنة التجارب المصرية مع التجارب الألمانية وأثبتت تميز فحم المغارة عن الفحم الألماني من حيث جودته وطاقته الحرارية ونطاق وجود عياني فنيان وبما ارتفاع نسبة الكبريت ٢,٥٪ والطاقة المرتفعة ولكن يمكن معالجة ذلك باستخدام الحجر الجيري المتوفر في سيناء مع تعريض الفحم لدرجة حرارة مناسبة بوني نطاق تشغيل المنجم وافقت الحكومة البريطانية على المساهمة في تمويل المشروع بمبلغ ٥٠ مليون جنيه إسترليني منها ١٢,٥ مليون جنيه إسترليني منحة لاترد والباقي ٣٧,٥ مليون جنيه إسترليني قروض بتسهيلات وقد وافق مجلس الشعب على هذه الاتفاقية .

ومستلزمات الإنتاج والتشغيل والأجور وملحقاتها ، فإن ذلك سوف يسفر عن تحقيق فائض يساعد على استمرار العمل بالمنجم ، وعدم تحميل الدولة أي أعباء أخرى بعد دفع الأجور التقديرية ، والمزايا المعيشية ، والتأمينات الاجتماعية .

ويتم تحقيق إيراد قدره ٢,٣٤٤ مليون جنيه مصري من عائد الإنتاج العرضي ، والإنتاج من واجهة B2.L.W شهرى مايو ، ويؤينه وذلك خلال السنة الأولى من سبتمبر ٢٠٠٢ إلى يونيو ٢٠٠٣ . ويتم تحقيق عائد قدره ١,٧ مليون جنيه ، وذلك خلال الخطة الإنتاجية للعام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

وتوفير الأجور التقديرية ، وملحقاتها ، ومستلزمات التشغيل والإنتاج اعتبارا من السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ .

الى جانب سداد المصروفات الرأسمالية المطلوبة لاستئناف العمل بالمنجم ، والتي تم تحميلها على سنوات الخطة .. السنة الأولى مليون جنيه والسنة الثانية ٣ ملايين جنيه والسنة الثالثة ٢ مليون جنيه .

الحل .. وتضارب القرارات !

وحول الدور الذى تلعبه نقابة العاملين بالمنجم والمجلس ل حل أزمة شركة سيناء للفحم يقول السيد الشامي الأمين العام للنقابة إن أكبر مشكلة تعترض لها الشركة الآن هي في عدم وجود الأموال اللازمة لدفع أجور العاملين بها ، والنقابة تبذل كل شهر بمذكرة إلى وزير القوى العاملة والهجرة بهذه المشكلة والذي يقوم بدوره بالاتصال بوزير الصناعة ويقوم وزير الصناعة بالاتصال بوزير المالية لصرف مبلغ ٦٠٠ ألف جنيه ، قيمة المرتبات الشهرية ، وكل شهر تدور في هذه الدائرة المفرغة ، والمشروع لا يستطيع الآن أن يعمل نفسه لأنه متوقف عن الإنتاج ، كما أن وزارة المالية ترفض تمويل المشروع الذى طرحتته الشركة ، والذي يحتاج ٦ ملايين جنيه ، رغم أن الشركة قد وعدت بسداد هذا المبلغ خلال ثلاثة أعوام ... ومن الضروري حل هذه المشكلة على وجه السرعة .. لأن تركها مغلفة هكذا يعتبر هدرا للطاقة التكنولوجية ، والمادية ، والبشرية !!

فصلح من هذا التضارب في القرارات !!

الدراسة المالية

تدير سيولة نقدية في حدود ٦ ملايين جنيه مصرى لتوفير الفرقعات ومستلزمات الإنتاج والتشغيل والأجور وملحقاتها وذلك لمواجهة تكاليف إعادة تشغيل المنجم لاستخدام التفجير الآمن. أسفرت دراسة التكاليف المقترحة أنه في خلال ثلاث سنوات بعد توفير السيولة سوف يتحقق عائداً مناسب يغطي الأجور وملحقاتها (أجور نقدية - مزاي عينية - تأمينات اجتماعية) ومستلزمات التشغيل والإنتاج مع تحقيق فائض يساعد على استمرار العمل في المنجم وعدم تحميل الدولة أى أعباء أخرى ونتيجة لذلك يتحقق إيرادات قدره ٢.٣٤٤ مليون جنيه من خلال الإنتاج العرضي الناتج من عمليات التجهيز وتبلغ تكاليف الخطة الإنتاجية للعام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نحو ١٣.٠٧٦ مليون جنيه يحقق إيرادات قدره ١٣.٠١ مليون جنيه ويتحقق عائد قدره ٢٩ ألف جنيه مصرى وتبلغ تكاليف الخطة الإنتاجية للعام المالى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ نحو ١٢.٤٦٦ مليون جنيه ويتحقق إيرادات قدره ١٤.١٨٠ مليون جنيه وعائد قدره ١.٧٠٠ مليون جنيه .

وذلك تم تحميل التكاليف للمصروفات بمبلغ ٦ ملايين جنيه على مدار سنوات الإنتاج الثلاث من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ علماً بأن هذه الدراسة أخذت في اعتباها الإهلاك والمصروفات وتم حساب الأرباح على أساس المعدات المستخدمة - تحميل المصروفات السنوية بنصيبها من التكاليف الرأسمالية لمواجهة الإنتاج

وعن الدراسة التسويقية يقول محمد محمود عيد رئيس اللجنة التقابلية إنه يتم بيع الفحم حالياً لشركة السباتك المالية بمعدل ١٢ ألف طن سنوياً بسعر ١٦٥ جنيهات للطن طبقاً لتفاز بين الشركتين وسيتم زيادة هذه الكميات نظراً للملاسة ومواصفات فحم المغارة لصناعة الفايرو سيلكون نتيجة للاتصالات المكثفة مع الشركات الأجنبية التى تستخدم هذه النوعية من الفحم ، ثم تصدير كميات تقدر بحوالى ٦٥ ألف طن خلال الفترة من مايو ٢٠٠١ حتى مايو ٢٠٠٢ إلى شركة توناكلو السويسرية كما طقت الشركة طلبات من بعض الشركات الأخرى للتحقيقات السنوية اللازمة لها من فحم المغارة فى حدود ٤٠٠ ألف طن ويجارى دراسة هذه الطلبات للتعاقد على توريدها بعد عمليات التجهيز واستئناف الإنتاج بالمنجم .



مطلوب تصويب أوضاع الشركة مالياً ونشياً وإنتاجياً

بواسطة Road Heades-RH من المخطط أن يبدأ الإنتاج بعد ثمانية أشهر بطاقة إنتاجية تصل إلى ١١٠ ألف طن من واجهة B2 Longwall B2LW والتي يقدر الاحتياطي بها حوالى ١٦٠ ألف طن وسوف يتحقق إنتاج عرضي من خلال شق المرمر Maingate وكذلك أثناء إعداد وتجهيز مرمرات واجهة C4 L.W كما يتبعها من مرمرات والتي سيتم تجهيزها خلال السنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى لا يحدث توقف لإنتاج يصاحبه العمل لتنفيذ الدراسة حوالى ٤٠٠ عامل (فنى - إدارى - وخدمات) حيث يعمل حالياً بالمنجم ٤٧٥ من العاملين .

الخطة الإنتاجية

تبدأ الخطة الإنتاجية للعام المالى ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بعد ٨ أشهر من توفير الفرقعات ومستلزمات الإنتاج

- يتدرج الإنتاج فى السنة الأولى من ١١٠ آلاف طن إلى ١٢٠ ألف طن فى السنة الثانية ٢٠٠٣/٢٠٠٤ يزداد إلى ١٣٠ ألف طن فى العام الثالث ٢٠٠٤/٢٠٠٥ منها حوالى ١٥ ألف طن عرضي من عمليات فتح المرمرات المنجمية وتجهيز الحوائط الطولية .

لتدبير السيولة اللازمة وشكلت لجنة من وزارة الصناعة والهيئة العامة للصناعات والشركة لدراسة الاحتياجات المطلوبة وقدرت قيمتها بـ ٢٠ مليون جنيه فى مارس ٢٠٠١ وأفادت وزارة المالية بعدم إمكانية تدبير الاعتمادات وجرت محاولات كثيرة لشراء بعض مستلزمات الصيانة ولكن كلها فشلت فى تشغيل المنجم .

وأخيراً كان لابد من تشغيل هذا المشروع فأضحت دراسة مقترحة لاستئناف الإنتاج وتهدف إلى استئناف العمل حتى يتحقق من ذلك تخفيف العبء على ميزانية الدولة حيث يتم حالياً تمويل الأجور منها - تشغيل العمالة الفنية الموجودة حالياً - الاستفادة من المعدات والأصول المتاحة حالياً بالمنجم - حيث إن إعادة التشغيل يحقق الاستفادة من المرمرات المنجمية الحالية التى تقدم واجهة الإنتاج وتشمل عناصر الدراسة .

أولاً الدراسة الفنية

تعتمد هذه الدراسة على الاستخدام الآمن للفرقعات فى شق المرمرات المنجمية - استخدام التفجير الآمن لا يعنى الاستثناء كلية من معدات الشق بل المقصود هو تأجيل عملها مرحلياً حيث إن التفجير الآمن لا يتطلب قطع غيار وزيت ومستلزمات مقارنة بينه وبين أسلوب شق الاتفاق

إلى أى مدى تستجيب الشركات لجهود الدولة فى حل مشاكل العمال ؟

حصر الإنجازات

وتتمتع الأستاذة عصمت أمين عن إنجازات الإدارة العامة لعلاقات العمل حيث تقول :
- لقد قامت وزارة القوى العاملة والهجرة (إدارة علاقات العمل) بتنفيذ هذه المهام خلال الفترة من ٢٠٠٢/٧/١ حتى ٢٠٠٢/٩/٣٠ على النحو التالي
- بلغت الشكاوى الجماعية (١٦٥١) شكوى تم تسوية ٨٠٪ منها ، وقد استفاد من هذه التسوية حوالي (٧٥٠٠) عامل
- بلغت الشكاوى الفردية (٢٩٣٤٨) شكوى تم تسوية ٨٠٪ منها .
- تقدم للوزارة (٦٣٢٨) طلبا للعرض على اللجنة الثلاثية للنظر فى أمر فصل العامل، ولم توافق الوزارة على فصل (١٧٧٩) منهم لعدم وجوب الفصل قانونا .
- تقدم للوزارة (٣١٨) طلبا للعرض على اللجنة للنظر فى أمر إيقاف العامل ، ولم توافق الوزارة على إيقاف (١٧٤) منهم لعدم وجوب الإيقاف .
- تم فض (٢٤) حالة اعتصام وأضراب عن العمل والطعام
- دراسة (١٥٤٠٦) حالات توقف عن العمل بما يس حجم العمالة
- دراسة ٢٩ حالة توقف عن العمل بما لا يس حجم العمالة
- صرف إعانات عاجلة للعاملين بالمؤسسات والشركات التعثر على سداد أجور العاملين فى شركات مؤسسات مثل المصانع الكهربائية (راسى لكى) ، والسعد للألومنيوم ، وسالى مصر الكويت ، وذلك لاستقرار علاقة العمل بين طرفى الإنتاج ، وتحقيق السلام الاجتماعى فى مواقع العمل ، والنهوض بالمستوى الاقتصادى للعاملين ، ومواجهة تضرر بعض الشركات فى صرف أجور العاملين بها ، بالإضافة إلى دراسة الظواهر والمؤشرات السلبية لحركات العمل والأمراض المهنية ، ودراسة التشريعات القائمة فى مجال السلامة والصحة المهنية ، ومتابعة أعمال التفتيش على أجهزتها المهنية بالمدريات على

من منطلق الحرص على استقرار العلاقة بين طرفى الإنتاج .. تواصل وزارة القوى العاملة والهجرة بحث الشكاوى الجماعية والفردية والعمل لإزالة أسبابها خلال الفترة من ١/١ حتى ٢٠٠٢/٩/٣٠ قامت الوزارة ببحث عدد (٥٥٢) شكوى جماعية ، وإزالة أسبابها وتسويتها ونيا فى إطار من التشاور ، والتفاوض الهادئ البناء ، استفاد منها حوالي (٥٥٠٠) عامل ، هذا إلى جانب اتفاقيات العمل الجماعية ، حيث قامت الوزارة ببحث ، ودراسة وقيد عدد من العقود واتفاقيات العمل الجماعية المبرمة بين أصحاب الأعمال والمنظمات النقابية المعنية لتلك من مطابقتها لأحكام تشريعات العمل ، من حيث إنها تحقق شروط وظروف عمل أفضل للعاملين ، ومزايا مادية وتقنية أكثر سخاء لهم مما تقرر بتشريعات العمل وذلك لإسباغ الصفة القانونية عليها .. وتطبيق الإلزامية على تلك العقود ، وفقا لأحكام المادة ٨٣ من قانون العمل رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ .. إذ قامت الوزارة بمراجعة واعتماد عدد من الاتفاقيات ، استفاد منها حوالي (٣٠٠٠) عامل على مستوى الجمهورية بالإضافة إلى الاتفاقية الجماعية بشأن تقرير علاقة خاصة للعاملين بالقطاع الخاص بنسبة (١٠٪) من أجورهم فى ٢٠ ٢٠٠٢/٧/١ اعتبارا من ٢٠٠٢/٧/١ وقد استفاد منها ثمانية ملايين عامل بكافة القطاعات ممثلا قامت الوزارة ببحث جميع الشكاوى الفردية بين أصحاب العمل والعمال على مستوى مديريات القوى العاملة المنتشرة فى كافة أنحاء الجمهورية وتسويتها ونيا وإزالة العقبات بما يحقق مصالح الطرفين حيث تم بحث ٨٠٠٠ شكوى فردية خلال السنة أشهر المذكورة وتسوية ٨٠٪ منها ونيا وأحيات باقى الشكاوى للقضاء الفصل فيها .

تحقيق : هويدا غنيم

الخاص لمواجهة حالات التوقف الطارئ لبعض المنشآت وعدم صرف أجور للعاملين بها .
الخطوة الجديدة
وتستطرد الأستاذة عصمت أمين :
تعتمد الوزارة تنفيذ خطة جديدة فى العام القادم ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ، لدراسة ظاهرة توقف المنشأة وأسبابها والعمل على حلها ، وتحقيق استقرار العلاقات بين طرفى الإنتاج ، ورعاية الحقوق العمالية ، وتحقيق الرماية الاجتماعية والثقافية والفنية لهم ، والتوعية من خلال عقد دورات ثقافية داخل التجمعات العمالية بالمحافظات المختلفة ، لتحقيق شروط السلام الاجتماعى داخل البلاد وحماية القوى العاملة ورعايتها .

فى حديث مع الأستاذة عصمت أمين رئيس الإدارة المركزية لرعاية القوى العاملة قالت :
فى البداية أحب أن أضع أمرا هاما قد لا يشعر به البعض ، وهو جهود السيد الوزير أحمد الصاوى الدائسة لحل كم هائل من الشكاوى التى لا تتوقف فهو دائم الاجتماع بنا لوضع الخطط التى يتم من خلالها سير العمل ويبحث كل ما يتطرق بأمر الوزارة فى جميع الإدارات .
واستكمالا للجهود المبذولة لمواجهة مشكلات العمل والعمال ، تقوم الوزارة بصرف إعانات عاجلة للعاملين فى المنشآت التى تتوقف لظروف اقتصادية طارئة من خلال مبالغ تقوم الوزارة بتحويلها للقطاعات العامة المعنية إلى جانب بحث حالات العاملين فى ضوء لائحة الصندوق

مستوى الجمهورية ، ومتابعة البحوث والدراسات.

متابعة التنفيذ

وحرصا من العمل على التأكيد على مصداقية ما ينشر حول هذه الانتجازات اختارت عددا من المشاكل التي وبرت بالقرير وقامت الوزارة بيجاد حلول لها ، وذلك بمتابعة من تنفيذ من هذه الطول على أرض الواقع.

ومن شكوى بعض العاملين بشركة الكراكات المصرية التي يتضرر فيها من إنهاء عقودهم من قبل الشركة مما أدى لامتناعهم عن التشغيل وقد سبق أن تم عرضها على السيد أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة وقد تقر

بشأنها ما يلى :

- بحث الموضوع ومتابعته مع الجهات المعنية حيث تم احتواء الموقف وتوعية العاملين باتباع القنوات الشرعية عند المطالبة بقوقهم واستقرت الأوضاع وانتظم العمل وأزيلت أسباب الشكوى.

- وحرصا من الجهة على متابعة تنفيذ الطول التي تم التوصل إليها قال لنا الأستاذ محيى الدين الباسوسى الأمين العام للنقابة العامة

للزراعة إن إدارة شركة الكراكات المصرية قد اتجهت بالفعل لإنهاء عقود العمل للعامل ، وإيقاف صرف الحوافز والملاوات مما أدى إلى

قيام العاملين بالإضراب عن العمل واعتصام . وقد تدخلت لجنة من النقابة العامة للزراعة

بقيادة رئيس النقابة الأستاذ محمد عبد الحليم والسيدان محيى الباسوسى الأمين العام والأستاذ محمد سالم عضو النقابة ويجهد خاص

مع السيد الوزير أحمد العماوى وزير القوى العاملة والهجرة من صرف الحوافز ورفعها من ١٥٪ إلى ٢٠٪ بالإضافة إلى صرف نصف شهر

مكافأة لجميع العاملين وقد تم أيضا صرف علاوة لجميع العاملين بنسبة ١٠٪ من الأساسى

لرتم كل عامل وقد استقرت الأمور فى الشركة ، وتم تكثيف اللقاءات بين الصالحين واللجنة

النقابية بالشركة بقيادة الأستاذ محيى عبد الرسول رئيس اللجنة النقابية والشركة ومضو

النقابة العامة ، مما أدى إلى تفهم العاملين لوضع الشركة والأزمات المالية التي كانت تمر

بها واستوعب العمال أهمية اتباع القنوات الشرعية فى المطالبة بالصق بعيدا عن التظلم

بالاعتصام والامتناع عن العمل وتحمس العم لئلا أقصى جهد للعبور بالشركة من هذه المحنة

خاصة أنه قد تم تغيير الإدارة بالشركة مما أعطى العمال الأمل والحماس للعمل وتعاهد

الجميع على بذل أقصى جهد مع الإدارة الجديدة ورئيس مجلسها الحالى الدكتور أحمد النجار

البناء والأخشاب

وفى مقر النقابة العامة للبناء والأخشاب التقت " العمل " مع الأستاذ سيد طه ، رئيس النقابة حيث قال :

- لقد تم حل أغلب المشاكل الواردة بالتقرير وتخص النقابة العامة للبناء والتي قامت لجنة

علاقات العمل بالوزارة بدور كبير فيها بالتعاون مع النقابة العامة للبناء والأخشاب ، وقد تم حلها

بتوجيه من السيد الوزير أحمد العماوى واستقرت الأوضاع داخل تلك الشركات بالتزام

كافة الأطراف بالقرارات التي اتخذتها لجنة علاقات العمل بالوزارة.

استقرار الأوضاع

- أما الأستاذ عبد النعم الجمل الأمين العام للنقابة وسكرتير مكتب التنفيذ العمالى فقد أشار إلى الآتى :

أن هناك عددا محدودا من المشكلات التي ما زالت معلقة داخل الشركات الآتية :

- شركة أسمنت بنى سوف (لاسراج الفرنسية)

- شركة أسمنت حلوان (إسك شركة مساهمة مصرية أجنبية)

- شركة أسمنت العامرية (سمبزو) برتغالية)

- شركة الصناعات الهندسية والمعمارية " إيكو " (شركة مساهمة مصرية)

- شركة المنزل المفروشات (هابيتات) شركة سعودية

وتلك بسبب عدم التزام إدارات تلك الشركات بقرارات لجنة علاقات العمل واتفاقيات النقابة

العامة وتقوم النقابة العامة للبناء والأخشاب بالتنسيق المشترك مع وزارة القوى العاملة

بمتابعة هذه الشركات للوصول إلى استقرار الأوضاع.

وفى قطاع النقل البرى

ويخصص الشكوى المقدمة من بعض العاملين بفرع شركة أتوبيس وسط البلد

والخاصة بتضرر عدد ١٢٠٠ عامل من حركة الترقيات التي تمت بالشركة وكذلك ومطالبة

العاملين المؤقتين بعدم ٢٨٠ عملا بتثبيتهم وقد قامت اللجنة المختصة بالوزارة بعلاقات

العمل ببحث الموضوع مع المسؤولين بالشركة وبالتعاون مع النقابة العامة للنقل البرى وفى لقاء

مع الأستاذ صبرى الجريدى رئيس النقابة العامة للنقل البرى قال

لقد تم حل المشكلة عن طريق الشركة بموجب قرارات مجلس إدارتها من خلال هذه التواريخ

التي يتفضل مسئول النقابة بالشركة بطرحها

عليكم .

وأكمل الأستاذ ولاء محمد الزيدى عضو مجلس إدارة النقابة العامة للنقل البرى الحديث قائلا لقد تمت هذه الشكاوى فى عهد رئيس مجلس إدارة الشركة السابق المحاسب عبد الهادى الدسوقي .

وقد تم إجراء حركة ترقيات فى شهر مارس عام ١٩٩٥ ، وأضيفت إليها حركة تكميلية فى

شهر ديسمبر عام ١٩٩٥ وقد تم بموجب الشركتين ترقية حوالى ١٨٠٠ عامل بالشركة

وهذا الكم يعتبر أكبر حركة ترقيات فى تاريخ الشركة ، ثم تم إجراء حركة أخرى فى شهر

يوليو عام ٢٠٠٠ استوعبت الأعداد الباقية والتي تقدر بحوالى ٥٠٠ عامل ويجرى الإعداد حاليا

لإجراء حركة ترقيات كان قد اتخذ بها قرار مجلس إدارة الشركة فى شهر سبتمبر عام

٢٠٠٢ وجرى الإعداد لها .

أما فيما يخص تثبيت العمالة المؤقتة فقد تم تثبيت جميع العمالة المؤقتة بالشركة فى عهد

المحاسب عبد الهادى الدسوقي ، وجرى حاليا دراسة تثبيت باقى العمالة تحت رعاية رئيس

مجلس إدارة الشركة المهندس إبراهيم بخت ، وقد تم التوصل لبعض هذه الحلول بموجب

قرارات مجلس إدارة الشركة .

الصناعات الهندسية

ومن شكوى العاملين بالشركات التالية :

المصرية لصناعة غرف التبريد بمدينة السادس من أكتوبر (إحدى مصممة شركات

الخرافى) يتضرر فيها العمال من فصلهم عن العمل عن الحصول على حقوقهم .

شركة بورسعيد للصناعات الهندسية ويتضرر فيها العمال من عدم صرف مستحقاتهم المالية

مما أدى لتجمع العاملين أمام مقر الشركة. شكوى العاملين بالشركة المتحدة للصناعات

الهندسية والتي يتضرر فيها العاملون من قيام إدارة الشركة بمنهم بإجراء مفتوحة ، مع

صرف الراتب الأساسى .

بمتابعة التنفيذ تحدث إلينا الأستاذ عبد النعم العزالى رئيس النقابة العامة للصناعات

الهندسية قائلا :

لقد طليت فور وصول الشكاوى من الأستاذ جلال أحمد حسنان نائب رئيس النقابة العامة

للصناعات الهندسية المتابعة ويحث الموضوع مع إدارة علاقات العمل بوزارة القوى العاملة

والهجرة برئاسة السيدة عصمت أمين ، وقد تمت المتابعة مع إدارات الشركات المذكورة وكافة

الجهات المعنية ، وقد استجابت الإدارة لمطالب العاملين ، وتم صرف مستحقاتهم وعودتهم

للعمل ، وقد أزيلت أسباب هذه الشكاوى.

سؤال يبحث عن إجابة:

إعداد: برين عبد الرحمن

هل استطاع مشروع تعديل قانون التأمين الاجتماعي أن يحقق الهدف من إجراء هذا التعديل؟



هذه المادة لتحديد وضع قطاع الأعمال العام والنسبة لصنوعي التأمين وهو الأمر الذي أغضبه

المشروع معاملة القطاع العام في الرض والإصابة تعديل المواد التي خص بها القطاع منشآت القطاع العام:

تنص بعض مواد قانون التأمين الاجتماعي على معاملة القطاع العام بطريقة مفاضلة لمعاملة القطاع الخاص وفيما يلي بيانها:

في مجال تأمين إصابات العمل المادة (٤٦): تنص على أن يعمل تأمين إصابات العمل مما يأتي:

١- الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بها صاحب العمل طبقاً للنسب الآتية:

أ- ١٪ من أجور المؤمن عليهم العاملين بالجهة الإدارية للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة.

ب- ٢٪ من أجور المؤمن عليهم بالوحدات الاقتصادية التابعة للجهات المشار إليها بالسابق وبغيرها من الوحدات الاقتصادية للقطاع العام

ولتتزم الجهات المشار إليها في البندين السابقين بإداء تموض الأجر ومصاريف الانتقال المنصوص عليها بهذا الباب

ج- ٢٪ بالنسبة لباقي المؤمن

العام إلى الفئات الخاضعة للقانون فأصبح النص بعد التعديل يجري كالآتي:

"المعاملون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية القطاع العام وقطاع الأعمال العام:"

ولقد اكتفى المشروع بإضافة عبارة "قطاع الأعمال العام" للنص البند (١) من المادة (٢) وفات عليه إضافتها لباقي المواد التي تنص على معاملة وحدات القطاع العام والعاملين بها بطريقة مفاضلة من معاملة القطاع الخاص أو تلك

الأحكام التي تحدد صندوق التأمين المختص وفيما يلي بيان ذلك:

صندوق التأمين المختص تحديد صندوق التأمين المختص: تنص المادة (٧) من قانون التأمين الاجتماعي على أن "يشأ صندوقان للتأمينات المنصوص عليها في المادة (١) على الوجه الآتي:

١- صندوق للتأمينات للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة

٢- صندوق للتأمينات للعاملين بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية وبالقطاع التعاوني والخاص

وكان من المناسب تعديل أحكام

منتظمة ويستثنى من هذا الشرط عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ

مع عدم الإخلال بأحكام الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها جمهورية مصر العربية يشترط لسريان أحكام هذا القانون على الأجانب الخاضعين لقانون العمل ألا تقل مدة العقد من سنة وأن توجد اتفاقية بالمعاملة بالمثل.

ج- المشتغلون بالأعمال المتعلقة بخدمة المنازل فيما عدا من يعمل منهم داخل المنازل الخاصة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير التأمينات.

وقد أراد للمشروع مد سريان أحكام القانون ليشمل فئات العاملين بقطاع الأعمال العام وإفصاح المجال لإدخال فئات العاملين لدى الغير ولا تربطهم بصاحب العمل علاقة عمل منتظمة أي إخال العمالة الغير منتظمة ضمن الفئات الخاضعة لقانون التأمين الاجتماعي بعد إلغاء قانون التأمين الشامل ، فتناول المشروع بنود

المادة (٢) سائلة الذكر بالتعديل الآتي:

خضوع قطاع الأعمال العام للقانون أولاً: البند (١) بعد تعديله:

أصناف نص البند (١) من المادة (٢) فئات العاملين بقطاع الأعمال

تناولت المادة الأولى من مشروع القانون الذي أصبته وزارة التأمينات والضمان الاجتماعية بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ بالتعديل وبسببتمرضي في هذا البحث والبحوث القائمة التعليل على هذه المواد وإبداء ملاحظاتها عليها وفقاً للآتي:

المادة (٢) من قانون التأمين الاجتماعي:

صدقت المادة (٢) من قانون التأمين الاجتماعي في بنودها أ، ب، نطاق سريان أحكام القانون في الفئات الآتية:

بند ١: العاملون المدينون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لأي من هذه الجهات وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام ب- العاملون الخاضعون لأحكام قانون العمل الذين يتوافر فيهم الشروط الآتية:

١- أن تكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة فأكثر

٢- أن تكون علاقة العمل التي تربط المؤمن عليه بصاحب العمل منتظمة ويصدر وزير التأمينات قراراً بتحديد القواعد والشروط اللازم توافرها لاعتبار علاقة العمل

عليه

المادة ٣٣: تنص الفقرة الثانية من المادة ٦٣ على أن يكتسفي محضر تحقيق إداري يجري بمعرفة السلطة المختصة لدى صاحب العمل في حالة وقوع الحادث داخل دائرة العمل وذلك بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهات المشار إليها بالبند (١) من المادة (٢) ويقتصد بذلك إعفاء جهات المكنة والقطاع العام من تحرير محضر شرطة بالنسبة للمواد التي تقع للمؤمن عليه داخل العمل .

في مجال تأمين المرض
المادة (٧٢) : تنص على أن يعمل تأمين المرض معاً يأتي :

١- الاشتراكات الشهرية وتتمثل :

أ- حصة صاحب العمل وتقدر على النحو الآتي :

١- ٣/٢ من أجور المؤمن عليهم بالجهات الإدارية للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية الأخرى بالقطاع العام وذلك للعلاج والرعاية الطبية ، وتتخذ هذه الجهات بذات تعويض الأجر ومصاريف الانتقال المنصوص عليها في هذا الباب ... المادة ٧٦: تنص على أن يشترط الانتفاع المريض بمزايا هذا التأمين أن يكون مشتركاً فيه لمدة ثلاثة أشهر متصلة أو ستة أشهر متقطعة بحيث يكون الشهران الأخيران متصلين ويخل في حساب هذه المدة مدد انتفاعه بمزايا التي يقدمها صاحب العمل على نفقته :

ولا يسري الشرط المنصوص عليه في الفقرة السابقة بالنسبة للمؤمن عليهم العاملين بالجهات الإدارية للدولة والهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وغيرها من الوحدات الاقتصادية بالقطاع العام

المادة ٧٨: ينص على أنه : إذا حال لمرض بين المؤمن عليه وبين أداء عمله لتتخذ الجهة المختصة بصرف تعويض الأجر أن تؤدى

● عدم تعويض صندوق التأمين المتقاضي بأجراء الاشتراك على العاملين بقطاع الأعمال العام

● وقف امتناع التيسيرات المقررة للقطاع العام بعد تحويله لقطاع الأعمال العام

● الأساس بالحقوق المكتسبة للعاملين بالقطاع العام بعد دخولهم قطاع الأعمال العام

مزاي ينفرد بها القطاع العام وستقدم من استعراض أحكام تلمين إسهامات العمل وتأمين المرض السالك ذكرها أن القانون خص القطاع العام بإجراءات والتزامات ومزايا دون القطاع الخاص تفصيها في الآتي :

الافتقار - بتحرير محضر إداري بدلا من إخطار الشرطة بالحوادث التي تقع للمؤمن عليهم أثناء العمل

- تخفيض نسبة الاشتراك في كل من تأمين المرض وتأمين إصابات العمل مقابل القيام بصرف تعويض الأجر ومصاريف الانتقال للمصاب أو المريض خلال فترات علاجه بمعرفة صاحب العمل بدلا من صرف هذه المبالغ من مكاتب التأمينات الاجتماعية وذلك لتيسير على العاملين بهذه الجهات

- إعفاء العاملين من استيفاء شرط مدة الانتفاع بتأمين المرض - قيام منشآت القطاع العام بتطبيق أحكام المادة ٧٨ فيما تقضى به من مصرف تعويض وأجر ومصاريف الانتقال للمريض حتى ولو لم يصغر قرار من وزير الصحة بخضوع المنشأة لأحكام تأمين المرض .

وعلى ذلك فإن عدم تفعيل المواد المشار إليها بالنص على سريانها على قطاع الأعمال يكون من شأنه وجود تفرقة في المعاملة التمييزية بين القطاع العام وقطاع الأعمال العام مما يتعارض مع

خلال فترة مرضه تعويضا يعادل ٧٥/ من أجره اليومي المسدد عنه الاشتراكات لمدة تسعين يوما وتزداد بعدها إلى ما يعادل ٨٥/ من الأجر المذكور ، ويشترط ألا يقل التعويض في جميع الأحوال من الحد الأدنى المقرر قانونا للأجر .

ويستمر صرف التعويض طوال مدة مرضه أو حتى ثبوت العجز الكامل أو حدوث بالوفاة بحيث لا تتجاوز ١٨٠ يوما في السنة الميلادية الواحدة .

واستثناء من الأحكام المتقدمة يمنع المريض بالدين أو بالجزام أو بمرض عقلي أو بمرض الأمراض المزمنة تعويض يعادل أجره كاملا طوال مدة مرضه إلى أن يشفى أو تستقر حالته استقرارا يمكنه من العودة إلى مباشرة عمله أو يتبين عجزه عجزا كاملا .

وتحدد الأمراض المزمنة المشار إليها في الفقرة السابقة بقرار من وزير الصحة بالاتفاق مع وزير القوى العاملة

ويجوز للجهة المتزمنة بتعويض الأجر أن تقر وقف صرفه عن المدة التي يخالف فيها من المؤمن عليه تعليمات العلاج

وعلى وحدات الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ووحدات القطاع العام تطبيق هذا النص دون حاجة إلى صدور قرار من وزير الصحة المشار إليه في المادة (٧٣)

الهدف الذي يسعى القطاع إلى تحقيقه بالإضافة عبارة تطوع الأعمال العام إلى نص البند (١) المادة (٢) بحيث كان القصد من مد سريان القانون على هذا القطاع تحقيق التسوية بينه وبين القطاع العام بينما أتت هذه الإضافة إلى عكس ما قصده المشروع وذلك لاقصر الإضافة على نص البند (١) من المادة (٢) دون إجرائها على باقي النصوص المشار إليها .

ثانيا : البندين ب ، ج :

نلاحظ من مطالبة البند (ب) من المادة (٢) وفسقا للنص الوارد بالمشروع أن هذا النص عندما يقضى بسريان القانون على العاملين الخاضعين لقانون العمل اتبع ذلك بتحديد شروط الخضوع للقانون ومعناه أن تكون سن المؤمن عليه ١٨ سنة على الأقل بينما يقضى البند (ج) بخضوع فئات المشتغلين بخدمة المنازل دون أن يحدد سن الخضوع للقانون مما يتعين معه تلافي هذا النص وتحديد السن الواجب توافرها في المؤمن عليه من هذه الفئات للخضوع لأحكام قانون التأمين الاجتماعي .

المناسم بالحقوق المكتسبة
هذا وأود أن أشير في نهاية هذا البحث أن الاتحاد العام لعمال عندما اعترض على مشروع التعديل ويرر ذلك بأنه يسلب الحقوق التأمينية التي اكتسبها العمال منذ عشرات السنين إنما قصد المناسم أيضا بالتيسيرات التي نص عليها قانون التأمين الاجتماعي بالنسبة لحوادث القطاع العام والسابق إيضاحها ولم يلص المشروع على استمرار انتفاع هذه الوحدات بالتيسيرات المشار إليها بعد تحويلها إلى قطاع الأعمال العام ذلك أن مشروع التعديل نص على خضوعها لأحكام قانون التأمين الاجتماعي دون أن ينص على استمرار انتفاعها بذات التيسيرات التي كانت مقررة لها وقت أن كان قطاع عام وهو أمر يمكن تداركه بتعديل النصوص المشار إليها أو بوضع نص عام يحقق هذا الغرض.

العمال إلى البلاد وإقامتهم مشروعة، فتصبح العمل يرتبط أولاً وأخيراً بتصريح الإقامة. ثم يختم المؤلف هذا الباب الأول بالانصاف إلى النور الواجب على منظمة العمل العربية أن تلعبه في مجال علاقات العمل على نطاق البلدان العربية بواسطة مكتب العمل العربي والمؤسسة العربية للتشغيل.

الكتاب الثاني

المشاكل القانونية للعامل المهاجر
الوقوف على المشاكل التي تواجه العامل المهاجر في البلدان العربية، والتعرف على الحلول القانونية، يتصدر المؤلف أن أفضل وسيلة هي تتبع العامل المهاجر بداية من بحثه في بلد الأرسال عن فرصة العمل بالخارج، وكيف يحصل عليها؟ وهذا يدعونا إلى دراسة كيف تحصل الدول المستوردة على احتياجاتها من الأيدي العاملة.

ويؤكد الدكتور البرعي أنه من الخطأ تصور أن مشاكل العامل المهاجر في البلدان العربية تقتصر على تلك التي يواجهها في بلد الاستقبال، لأن الواقع العربي المير، هو أن رحلة الهجرة تبدأ من أرض الوطن، والعامل فيها لاقى العديد من المشاكل التي تنبع من فكرة خيطة مؤداه أن المهاجر يسافر إلى فرصة تتيح له اجرا أكبر ومعيشة أفضل وعودة إلى أرض الوطن مريحة، فلماذا لا يدفع المقابل، وهذه النظرة للألف تشارك فيها الدولة المصدرة للأيدي العاملة-يشكل رسمى من صورة قوالب-وتسرى كذلك من ثم في الأجهزة والأفراد المتعاملين مع العمال المهاجرين. فإذا خطى العامل العقبة الأولى "الخطية" كان عليه أن يواجه المرحلة الثانية عند انتقاله إلى البلد المستقبل-مرحلة دخول بلد المستقبل والاستقرار فيه بطريقة مشروعة-لأنه دون ذلك لا يمكنه بحال محاولة التماس المهني الذي جاء لمقامته.

فإذا انتهي من إجراءات الاستقرار كان عليه أن يواجه شروط وظروف العمل، وهنا نجد

أن جوهر فكرة التعميم-ين "الوطنى" و"المهاجر" تبدو واضحة جدا، ويزيدها إيضاحا عند إلقاء نظرة سريعة على ظروف العيشة في بلد الاستقبال، وهذه الظروف لا يمكن للقانون أن يوجد لها حل، وإنما هي تتوقف على السياسات المتبعة من جانب الدولة المستقبلية. وهنا يشير المؤلف إلى أن هذا يبرهن على أن الواقع يختلف عن الحلول النظرية المقررة بموجب الاتفاقيات الدولية والعربية الجماعية أو الثنائية.

وفى هذا الباب الثانى من الكتاب يصعد المؤلف المنهج الذى أتبعه بداية من وصف المشكلة وبيان أبعادها مع التعرض لقواعد حلها في الاتفاقيات الدولية وفقا لستويات العمل الدولية، والعل للخطوة به في الاتفاقيات الجماعية والثنائية العربية، ثم التشريعات الداخلية، وأخيرا الواقع العملى، وهذا المنهج يتميز بأنه يمكننا من الوقوف على مدى توافق المستويات العربية للعمل مع المستويات الدولية، ومدى توافق التشريعات العربية الداخلية مع الاتفاقيات العربية، ومدى توافق التشريع الواقع العملى، أى مدى احترام الدول العربية لإطار القانونى في مسائل حماية الأيدي العاملة المهاجرة.

الباب الثالث

العمالة العائدة

يرى الدكتور أحمد حسن البرعى أن استعراض قواعد حماية العمال المهاجرين لن تكون كاملة ومفيدة دون التعرض لظاهرة خطيرة بدأت في الظهور في منتصف ثمانينيات القرن العشرين وهى العودة الجماعية للعمالة المهاجرة المصرية، ويحلل أسباب هذه الظاهرة ويصفها إلى :-

- أ- أسباب اقتصادية
 - ب- أسباب فنية.
 - ج- أسباب سياسية وعسكرية.
- ويعد شرح هذه الأسباب كلها، يتناول المؤلف آثار هذه الظاهرة التي شكلت صدمة للدول المصدرة للأيدي العاملة وعل رأسها مصر ومعها أيضا الأردن والبحرين،

فإجمالى الأعداد العائدة إلى هذه البلاد من العمال المهاجرين، ومقدار التحويلات التي تقدرها بالتقد الأجنبية بلغت أرقاما تعجز هذه البلاد عن استيعابها أو تحمل آثارها الاقتصادية، خاصة وأن الأوضاع الاقتصادية فيها تعرف مقدما مشاكل ضخمة، ويعد المؤلف الكثير من القسائر المباشرة وغير مباشرة لعودة العمالة المهاجرة بصفة جماعية.

ثم يبحث المؤلف ضرورة حماية العمالة العائدة التي كان يتعين على الدول المصدرة للعمالة التخطيط لاستيعاب العمالة المهاجرة عند عودتها للوطن والتحسب لعودة الجماعية لهذه العمالة وتحضير الحلول البديلة، ويورد بعض البيانات الخاصة بالعمالة المصرية التي عانت بصفة جماعية في الوطن عام ١٩٨٥، ١٩٨٧ من ليبيا، وعام ١٩٨٨، ١٩٨٩ من العراق ثم عام ١٩٩٠، ١٩٩١ من الكويت والعراق.

ويؤكد الكاتب أنه رغم خطورة ظاهرة الهجرة، فإن البلاد العربية المصدرة للأيدي العاملة والمستوردة لها، لا تتوافر لديها معلومات دقيقة عن هذه الظاهرة، وكثيرا ما تتضارب الإحصاءات والبيانات عن العمالة المهاجرة. لتبرهن بذلك على غياب أى تخطيط علمى سليم لعملية الهجرة في المنطقة العربية. ويقترح سياسته دورا هاما لمنظمة العمل الدولية وهو التشاور المستمر والسامعة الفنية المكثفة فى عمليته وضع برامج التدريب "يقصد توفير عمال مدربين على الأساليب التكنولوجية الحديثة" حتى تتغير المفاهيم السائدة في العالم العربى عن ظاهرة الهجرة والمهاجرين، لأنه بدون التغيير في البلاد المصدرة والمستوردة إلى السواء، سيكون من الصعب حل المائل من المشاكل، وخاصة تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

ويالسية لمنظمة العمل العربية فيشير إلى أنها حمل غيرها من المؤسسات العربية تعاني ضعفا

شديدا وهجرا خطيرا في النور الذي يمكن أن تلعبه، حيث إنها حبيسة الخلافات العربية، ولا يتوافر لديها امكانات القيام بدور فعال في حل مشاكل المنطقة العربية.

ويعد العرض الممتاز للإطار القانونى لحماية العمالة الماهرة، يؤكد الدكتور البرعى أن الهجرة العمالية ليست فقط تنظيم قانونى، ولكن لها أيضا أبعادا لاتقل أهمية-جانب اقتصادى، والمشاكل الاقتصادية لا يمكن أن تحل بنص قانونى، إنما تتطلب كذلك إجراءات اقتصادية تتجاوز نطاق هذه الدراسة.

وقبل أن ينهى المؤلف كتابه هذا يفترض أنه قد توافرت النية الصافية لوضع استراتيجية متكاملة لاستخدام الموارد العربية المادية والبشرية لتحقيق نوع من التكامل والتقريب بين المستويات الاقتصادية للدول في المنطقة وبين الدخول الفريدة، فإن هناك عدد من الإجراءات الواجب اتباعها لحماية العمالة المهاجرة وتحقيق المساواة بين المهاجر والوطنى.. ومن أهم هذه الإجراءات التي يطالب المؤلف الدول العربية باتباعها ويشرح مضمونها .

- أ- تطوير معلومات سوق العمل.
 - ب- تطوير التعليم والتدريب.
 - ج - الاستخدام الأمثل للعمالة.
- وفوق ذلك كله يرى الدكتور أحمد حسن البرعى ضرورة تطبيق المبادئ العاملة للحماية للتشعة

- ١- احترام مبدأ المساواة بين الوطنى والأجانبى.
- ٢- بسط نفوذ الدول المرسله على عمليه الاستخدام، بحيث لا يخرج مواطن إلا بعد مراجعة عهده من الجهة الحكومية المختصة، وتدخلها في حالة مخالفة العقد.

- ٣- تنظيم حل المشاكل التي قد تواجه العمال، إما بواسطة الجان المشتركة بين البلدين، أو بواسطة السلطة القضائية.

- ٤- تنظيم عودة العمال المهاجرين، فرادى، أو جماعات إلى الوطن الأم.

التدريب المهني وتشغيل العاجز

يهدف تأهيل وتشغيل المواطن العاجز الذي نقصت قدراته الأدائية بسبب خارج عن إرادته إلى إعادته كمواطن منتج إلى المجتمع الذي كان ينظر إليه بحقد وكرهية ، على اعتقاد أن إصابته قد عزته عن هذا المجتمع وبذلك تضيف الدولة قوة عاملة إنتاجية تؤدي واجبات المهنة التي أعد أقيام بها على الوجه الأكمل السليم.. ولذلك اهتمت الدولة بالتأهيل المهني لهذه الفئة، ويشمل التأهيل المهني عدة مراحل بداية من تجميع بيانات عن حالات العجز ثم التشخيص الطبي، إلى التوجيه المهني ثم استرجاع القدرة الصحية وتنتهي هذه المراحل بالتشغيل .. وكانت مجلة "العمل" سباقة إلى مناقشة هذه القضية، في التحقيق الذي كتبته الأستاذ رشاد رمزي مدير إدارة التنظيم حينذاك..

بأحكام هذا الفصل أن يتم تأهيل العاجز مهنيا للعمل الذي يتفق مع قدراته وخبراته .
ب- على العاجز أن يتقدم بطلب إلى مركز التأهيل لتأهيله للمهنة التي تتفق مع حالته .
ج- الحصول على شهادة من مركز التأهيل الذي أعده للقيام بواجبات إحدى المهن، وتضمن هذه الشهادة بيانات شخصية توضح اسم العاجز ومنه وحل إقامته ورقم بملكته وحالته التعليمية .. إلخ .
د- القيام بإجراءات شكلية ..
هـ- تقديم مكاتب القوى العاملة .
تسجيل هذه الطلبات .
هذه النسبة المخصصة بالقوى

٢- نطاق سريان أحكام هذا الفصل :
١- جسد القانون أصحاب الأعمال الذين يلزمون تنفيذ أحكام تشغيل العاجزين ، فأشار بأنهم الذين يستخدمون ٥٠ عاملا فأكثر .
ب- يمتد تطبيق هذه الأحكام على جميع أصحاب الأعمال الذين يشتغلون بعمال صناعية أو تجارية أو زراعية أو غيرها .
ج- حدد نسبة قدرها ٢٪ يلزم أصحاب الأعمال بشغلها من العجزه المؤملين .
د- تسري أحكام هذا الفصل على الطاقا الحكومي (هذه النسبة كانت في عام ١٩٦٥) .
٢- قيود الانتفاع بأحكام هذا الفصل :
- استلزم قانون العمل الانتفاع

المتقنين بأحكامه ، ويحدد أصحاب الأعمال الذين تنطبق عليهم أحكامه .
وفي ابريل سنة ١٩٥٩ صدر قانون العمل الموحد ، وتضمن الفصل الرابع من الباب الأول من القوانين رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الأحكام الخاصة بتأهيل العجزه وتشغيلهم ، متضمنا المبادئ الآتية:-
١- المستفيدين من أحكام هذا الفصل :
أطلق مفهوم العاجز على كل فرد نقصت قدراته عن أداء عمل مناسب ، سواء كان هذا النقص راجعا إلى مرض .. أو عن إصابه عمل أو كان هذا العجز طبيعيا وولد به .

اتجه مجتمعنا الاشتراكي إلى العاجز .. فاعد له الخدمات التي تؤهله ل مراكز التأهيل المهني على اعتبار أن التأهيل حق من حقوقه ، وليست نوعا من الاحسان والتصدق عليه .
كذلك اهتمت الثورة بالعاجز من ناحية تأهيله وإعداده للعمل ، وظلت منه مواطنا عاملا يؤمن بشعارات الثورة، فاقبل على مراكز التأهيل المهني ليعيد نفسه للعمل كظواهر من مظاهر التجاوب مع هذه الشعارات .
وفي عام ١٩٥٨ صدر القرار الجمهوري رقم ١٤ ، وهو أول تشريع ينظم تأهيل العاجزين وتشغيلهم ، ويحدد هذا التشريع

رسالة إلى السيد وزير التعليم العالي

السيد الفراء .. وبحري

الدار البيضاء
تقرر عقد مؤتمر قومي لاتحاد نقابات العمال بالغرب خلال النصف الثاني من شهر فبراير عام ٦٤ وقد أعلن أن السيد لويد هاسكنز سكرتير عام الاتحاد الدولي العمال البترول والكيماويات بنوى حضور هذا المؤتمر .
بواباست:
عقد مؤتمر اتحاد نقابات العمال المجري بورتو العشرين قبل نهاية العام الماضي ١٩٦٣ وذلك بعد مضي خمسة أعوام على الدورة التاسعة عشرة ، وقد لوحظ خلال الدورة الأخيرة أن عدد أعضاء الاتحاد قد زاد ٨٥٠.٠٠٠ عضو وبذلك أصبح مجموع أعضاء الاتحاد ٢.٧٠٠.٠٠٠ عضو .

• أنا مواطنة عربية أعاصر عهدنا الاشتراكي وكل أملي أن تحل مشكلتي رغم لحظات اليأس والملل ، ولكنني مترددة أن أسرهبا لسيادتكم .. ورغم هذا سأكتبكم .. أجل ياسيدى سكتبت لكم لود ترد فإنى أشعر أن صدمكم فيه متسع لمشكلتي ومشاكل الجميع . أنا الأنسة "مجنولين مويوس" من مواليد ١٩٤٤/١٣ ، حاصلة على الثانوية الفنية عام ١٩٦٠ ، ثم التحقت بمركز التدريب الصناعي التابع لوزارة التعليم العالي شعبة أماء مخازن وتخرجت بعد ١٢ شهرا بتقدير جيد بمجموع ٥/٣٧٠ . ومن هنا تبدأ مشكلتي أنا ووزيميلاتي بنفس الشعبة .. بل ستكون مشكلة كل فناة تلتحق بنفس الشعبة ، فكل شركة تقدم إليها تدعى أنها لايمكن أن تعين فتيات في مثل هذا القسم - أقصد المخازن - لذا يا سيدى لماذا؟ ثم لماذا يفتح هذا القسم أبوابه للفتيات؟
• هذه المشكلة تضعها أمام السيد الدكتور عبد العزيز السيد وزير التعليم العالي ، وهو بما عرف عنه من أبوة لطالبه وثورته الأصلية سيدد حلا عاجلا لها ، أما كناية عدم قبول الشركات للفتيات بحجة أنهن فتيات فيبدو أن المسئولين بهذه الشركات لم يملحوا بعد أن على رأس وزارة الشؤون الاجتماعية وزيرة وأن المرأة اليوم أصبحت تتعاون بإيجابية في كافة ميادين النشاط .
"مجلة العمل - أكتوبر ١٩٦٣"

مركز في المجتمع

من الوزارات

• وزارة الخزانة:

تقرر إعفاء الموظفين الذين أمضوا في الخدمة أكثر من ١٥ عاماً من تقديم ضمان مما يعمدهم، فقد استقر الرأي على أن يعفى الموظفون العاملون بقانون المعاشات الصادر قبل صدور لائحة الصندوق -أي قبل فبراير ١٩٥٠- أما العاملون بقانون المعاشات الصادر بعد ذلك فلا يعفون طبقاً لأحكام اللائحة الثالثة من لائحة صندوق التأمين الحكومي لضمانات أرباب المهود.

• وزارة الداخلية:

تدرس الوزارة مشروعاً لتغيير قانون العاملات في المنازل ، المشروع الجديد يقضى بالآقل سن العاملة عن عشرين سنوات ، وسوف يقيد أسم كل عاملة في مكاتب تشغيل رسمية في كل منطقة تقوم برعاية مصالحها ، وسوف تقوم هذه المكاتب بتسليم الكشوف الطبى على كل شغيلة قبل لتحاقها بالعمل كما ستقوم وزارة الداخلية بإعطائها تصريحاً للعمل بين ضلوعها من السوابق.

• وزارة الصناعة:

تعد وزارة الصناعة الآن برامج الإنتاج في أول مصنع للسواد الغذائية المحلية ، لتصنع الجديد سيكون خدمة وبمفاجأة للمرأة العاملة، فالمصنع الجديد قوته الإنتاجية ١٠٠ طن من المواد الغذائية يومياً ، وسوف يقدم جميع الأصناف من المواد الغذائية في أصنام مختلفة ولن يكون على المرأة والموظفة إلا أن تضعها على النار لمدة دقائق وذلك يساهم المصنع في حل مشكلة من مشاكل المرأة العاملة.

"مجلة العمل-نوفمبر ١٩٦٤"

ج- بالإضافة إلى الصقوق السابقة التي اكتسبها العجزة، فقد أعطى القانون للعجزة نتيجة للعمليات المربية، أو الخدمة العسكرية ، أولوية التعمين في الوظائف الخاصة بالأعمال الحكومية أو الأهلية.

يخساف إلى ذلك بأنه رعاية المعجنين والمعاريين الذين أولوا بلاه حسناً في العمليات المربية وأصبحوا بصحبها ، فخصص لهم درجات سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص.

وأخيراً ..

فإن احترام المهني يرمى إلى العمل على اقتراء الفرد ذي العامة .. وتقليده والتعامل معه كوحدة قائمة بذاتها ، والاعتراف بقدرة على التوافق مع المجال الصناعي بعد تأهيله لذلك دون تفرقة بين فرد وآخر.. ومن ثم يتمتع الماجزين الذين يتم تشغيلهم طبقاً لهذه الأحكام بجميع الصقوق المقررة للعمال الآخرين في قانون العمل.

"مجلة العمل -أكتوبر ١٩٦٢"

وردت شكوى من المواطن عبد الخالق محمد عبد الخالق ضد شركة النصر لصناعة والتجهيز بالملحة الكبرى بشأن عدم ضم النخلة السنوية إلى أجره.

تبين من البحث أن الشاكي كان يعمل بشركة النصر لصناعة والتجهيز بالملحة الكبرى ابتداء من ١٩٦٢/٧/٢٧ أى أن تاريخ التحاقه بالعمل لاحق على تاريخ العمل بالقرار الجمهورى بالقانون رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحة العاملين بالشركات ، ولذلك لم تقم الشركة إلى أجره المعين به مبلغاً نظير المنع لأن تعيينه كان على أساس هذا القرار بالدرجة الحادية عشر بأجر ٢٦٩ مليماً يومياً علماً بأن الشركة سبق أن عرضت أمر فصل الشاكي على اللجنة الثلاثية بمنطقة العمل بالقرية، ولم توافق اللجنة على الفصل ، فنقلت إلى العمل بشركة الغناتل للغزل والنسيج بالملحة الكبرى وفقاً للائحة العاملين بالشركات وهو يعمل بهذه الشركة الآن.

تاريخ التحاقه بالعمل لاحق على تاريخ العمل بالقرار الجمهورى بالقانون رقم ٢٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن لائحة العاملين بالشركات ، ولذلك لم تقم الشركة إلى أجره المعين به مبلغاً نظير المنع لأن تعيينه كان على أساس هذا القرار بالدرجة الحادية عشر بأجر ٢٦٩ مليماً يومياً علماً بأن الشركة سبق أن عرضت أمر فصل الشاكي على اللجنة الثلاثية بمنطقة العمل بالقرية، ولم توافق اللجنة على الفصل ، فنقلت إلى العمل بشركة الغناتل للغزل والنسيج بالملحة الكبرى وفقاً للائحة العاملين بالشركات وهو يعمل بهذه الشركة الآن.

"مجلة العمل -أكتوبر ١٩٦٤"

فيها .. كما يجوز له تقرير الشروط الواجب توافرها في العمل لتيسير قيام العاجز بعمله .. وذلك كنتيجة طبيعية وحتمية لرعاية الدولة للعاجز .. ومحاولة اقناعه بأن له حقوقاً في المجتمع الذي يعيش ..

وقد أصدر وزير العمل (في ذلك الوقت) قرارين حدد فيهما عشرين وظيفة يكون الماجزين المؤهلين أولوية التعمين بها مثل وظائف الآلة الكاتبة عامل لوحات تليفون .. عامل مسند .. إصلاح آلات موسيقية .. إلخ .

ولا يجوز للمصالح الحكومية أن ترفض تعيين العاجز اللائق بالمرشح لها إلا إذا أبدت أممياً قارفاً لوزارتي العمل.

ي- استثناء من القرارات التنظيمية العامة في شأن الياقة الصحية تقوم الشهادة الصادرة والتي تفيد التعامل مهنياً مقام الياقة الصحية بالتنسبة إلى حالة العجز الواردة بهذه الشهادة فقط وذلك عند التعمين في الوظائف العامة.

العاملة عن العجزة المؤهلين لإيجوز أن يقوم صاحب العمل بتشغيله إلا من طريق مكاتب القوى العاملة . وتيسيراً لتشغيل العجزة المؤهلين ، فقد أجاز القانون طرحهم على نفقة الدولة مع أسرهم من مكان إقامتهم إلى الجهات التي الحقوا بالعمل فيها . ونص قانون العمل في المادة رقم ٢١٧ على أنه يجوز الحكم على صاحب العمل أن يدفع شهرياً إلى العاجز المؤهل الذي رشح له وامتنع عن استخدامه مبلغاً من المال يساوي الراتب المقرر أو التقديري لوظيفة التي رشح لها وذلك في مدة لا تزيد عن سنة ويسقط عنه هذا الإلزام إذا قام بتعيين العاجز لديه أو اشتغل العامل فعلاً في عمل آخر.

٤- تشغيل العجزة المؤهلين بالقطاع الحكومي، -أجازات أحكام القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في الفصل الخاص بتشغيل العجزة المؤهلين لوزير العمل أن يصدد وظائف وأعمال حكومية بعينها يكون للعاجزين المؤهلين أولوية التعمين

المكسيك:

مستمر اميليو كالفورين تم انتخابه رئيساً لمجلس إدارة مكتب العمل الدولي خلال الدورة السابعة والأربعين لمؤتمر العمل الدولي التي عقدت في يونيو ١٩٦٣.

الولايات المتحدة الأمريكية

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية حالياً مشكلة تشغيل كبار السن الذين يبلغ عمرهم ٦٤ عاماً ، وتضطر بعض المؤسسات إلى الاستغناء عن خدماتهم نظراً لأن قدرتهم العقلية أو العقلية لم تعد تتفق مع طبيعة العمل الذي يقومون به وقد أثارت هذه المشكلة انتباه الكونجرس حتى أن أساندة الجامعات أخذوا يجرعون الدراسات في ٦ ولايات ليحت هذا الموضوع.

"مجلة العمل -فبراير ١٩٦٤"



وقدمه :
العبد الحدي
الشكري



مصطفى إبراهيم

هذا ما أكدّه السيد مصطفى إبراهيم مدير عام المديرية وأضاف بأن هذا المشروع سيتيح فرص عمل جديدة للشباب كما أنه سيفتح الطريق لإيجاد حلول لمشكلات العاملين في نطاق هذه المشروعات والانطلاق نحو أفاق متجددة للتنمية الشاملة بمحافظة

■ أسوان :

متابعة تنفيذ قانون صندوق إعلانات الطوارئ



محمد الشاذلي

تقوم مديرية القوى العاملة والهجرة بأسوان بجهود كبيرة بكافة أجهزتها لمناطة الشركات (٣٠٠ عاملاً فاكشتر) في تنفيذها القانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٢ والخاضع بإنشاء صندوق إعلانات الطوارئ للعاملين الذين يتوقف صرف أجورهم من المنشآت التي يتم إغلاقها كلياً أو جزئياً أو تخفيض عدد عمالها المقيدين في سجلاتها المؤمن عليهم لدى التأمينات الاجتماعية.

هذا وقد تبين أن معظم هذه الشركات في محافظة أسوان قد استجابت لتنفيذ القانون وجرى متابعة باقي الشركات وتوعيتها بأهمية تنفيذ هذا القانون.

صرح بذلك السيد محمد الشاذلي موسى .. مدير عام مديرية القوى العاملة والهجرة بأسوان وأضاف سيانته بأن المديرية تقوم حالياً بتنفيذ الفطة التدريبية المكلفة بها في مهن تتناسب مع سوق العمل في أسوان

حوار ربيع مدير قوى عاملة البحيرة

التفتيش على الموانئ المائية لمتابعة تنفيذ قرارات الانضباط الإداري

جاري تدريب ٤٠ متدرباً من الذكور والإناث تدريباً مهنيّاً على علوم الصاسب الآلي بمركز الصناعات بكم حمادة لمدة ٤٤ شهر كما بدأ التدريب لـ ٢٢ متدرباً على مهنة نجارة الأثاث و ٢١ متدرباً على مهن التجريد والتكيف و ٢١ متدرباً آخرين على مهنة معادن زخرفية ميكانيكية كما بدأ التدريب لعدد ٣٠ متدرباً على مهن تفصيل وخياطة وذلك بمركز التكوين المهني بكفر بوابين بكم حمادة .. وفي مجال التفتيش المهني بدأ التدريب لـ ٢٠ شاباً على مهنة ميكانيكي سيارات بدمرسة كفر الدوار

وإتاي البارود ..

..... ؟

التفتيش المالي والإداري كان له معنا نصيب حيث تم التفتيش على ١١ موقعا ميدانيا لمناطة تنفيذ قرارات الانضباط الإداري والنواحي المالية وشملت هذه الجهات :ديوان عام المديرية .. مكتب عمل كفر الدوار .. وأيو حمص .. والمحصولية .. وحوش عيسى .. وشبرا خيت .. والرحمانية .. وادكو .. بالإضافة لمنطقة إيتاي البارود .. ومكتب أمن صناعي كوم حمادة .. وكفر الدوار ..

..... ؟

في حوار سريع مع السيد محمد قائد وكيل الوزارة مدير مديرية القوى العاملة والبحيرة .. أكد أن المديرية قامت بنشاط ملحوظ خلال شهر أكتوبر الماضي وجات إنجازاتها لتعكس حجم هذا النشاط ..

..... ؟

بالنسبة لجال التدريب الإداري فقد تم تنفيذ البرنامج التدريبي في مجال التفتيش العمالي والتراخيص (مؤهلات عليا) خلال شهر أكتوبر لـ ١٨ متدرباً ويتم حاليا تنفيذ البرنامج التدريبي لمناهة المؤهلات المتوسطة في مجال القوى العاملة للعاملين بمنطقة كفر الدوار



جسولة في
مديريات
القوى العاملة

إعداد: مجيب رشدي



هوزي الكيلاني

خطة شاملة للتدريب المهني بسبني بسويف

صرح السيد هوزي الكيلاني مدير قوى عاملة بني سويف بأن المديرية تقوم حالياً بوضع خطة شاملة للتدريب المهني لـ ٢٠٢/٢٠٢ حيث تقدر أن تقوم بتدريب ١٥٠٠٠ شخصاً لـ ٤٤ تخصصاً من خلال ٢ برامج وتدريب تحويلي لـ ٢٢ شخصاً من خلال برنامج تم تدريب شباب الفريجين وعددهم ١٠٧ في برامج أخرى من قوائم الترشيح وجرى تسجيل باقي الأرقام ..

وذكر مدير مديرية القوى العاملة بني سويف أنه قد تم عقد دورات تدريبية بمراكز التدريب المهني التابعة للمديرية خلال العام التدريبي ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث تم تخريج ٢٢٠٠٠٠ بالتسبيل للتدريب الأصيلي و ١٠٨٠ بالتدريب التحويلي و ٢٢٤٠ في مجال تدريب شباب الخريجين ..

النموذج بأوضاع الأطفال العاملين

كتب - عبد الموجود شحاتة:

الكوارث: تقتضي العمل والقوى العاملة .. مفتشو السلامة والصحة المهنية
.. مفتشو التفرع المهني والباحثون التخصصيون .. على جانب آخر تم
التنسيق بين الجهات الحكومية وغير الحكومية وتشجيع القطاع الخاص
وأصحاب الأعمال والجمعيات والمؤسسات الخيرية على توفير مصادر دخل
للأسر الفقيرة حتى يتم الاستغناء عن الدخل الذي يحصل عليه الطفل من
عمله وإتاحة الفرص للأطفال ل مواصلة تعليمهم وتدريبهم .. كذلك -الكلام
لازال الشافعي- لابد من جذب الأطفال بعيدا عن الشارع وتوجيههم إلى
مراكز التدريب المهني لاكتسابهم المهارات المطلوبة لمن تتفق مع قدراتهم
ومهاراتهم وتحفيزهم من خلال منحهم مصروفا يوميا فضلا عن إنشاء
فصول محو الأمية ومساعدة الأطفال المتسربين من التعليم الأساسي
وتزويدهم بقمح المواطن المصرى.

صرح المهندس محمد صبرى الشافعي وكيل الوزارة بمديرية القوى
العاملة والهجرة بمحافظة القاهرة بأنه تم وضع إطار عمل بين المديرية
والمجلس القومى للطفولة والأمومة يتضمن تنفيذ أدوات لتوعية الأطفال
لعمالين وأطفال الشوارع وأصحاب الأعمال بالأضرار الناتجة عن عمل
الأطفال وحث أصحاب العمل على عدم تشغيل الأطفال دون الحد الأدنى
لسن، لعمل وذلك لمساعدته على مواصلة التعليم .

ويضيف الشافعي : وهناك قاعدة بيانات شاملة عن عمالة الأطفال بناء
على تعريف موحد ومتفق عليه كما تم إعداد توفير الكوادر المؤهلة
والمتخصصة للتعامل مع هذه الظاهرة بكل مراحلها المختلفة ومن هذه

ابنى سوف:

خدمات إضافية للأطفال العاملين بالورش !!

وتفقد بعض الورش التي يوجد بها أطفال .. أبدي عجايب بالعمل الذي
تشرف عليه الوحدة وطالها والعمل على تقديم مزيد من الخدمات للأطفال ،
وقد استجابت الوحدة لذلك وقدمت تصورا للمهندس سعيد النجار محافظ
بنى سويف يتضمن ضرورة قيام جمعية تضم أصحاب المنشآت والمهنيين
بالطفولة يمكن من خلالها تقديم خدمات صحية وثقافية واجتماعية إضافية
للأطفال الذين يعملون بالورش .. وقد وافق سيادته على إنشاء وإشهار
هذه الجمعية وتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة على أن ترى
الجمعية النور في القريب العاجل.

تقوم وحدة رعاية عمل الأطفال والتابعة لإشراف مديرية القوى العاملة
ببنى سويف ومنذ إنشائها في بداية هذا العام ٢٠٠٢ وتنفيذ قرار وزير
القوى العاملة والهجرة رقم ١٨٠ لعام ٢٠٠١ بالتنسيق مع المنشآت التي
يعمل بها أطفال لتوفير الحماية والرعاية لهذه الفئة، حيث تم التفتيش على
٩٠٠ منشأة يعمل بها ٩٩٩ طفلا وقامت الوحدة بتحرير عقود للتدرج المهني
لعدد ٢٠٨ أطفال ويتم متابعتهم بصفة دورية ، هذا ما صرح به السيدة
نجوى معوض وأضافت بأنه عقب الزيارة التي قام بها السيد عبد العزيز
بوطالب(خبير منظمة العمل الدولية) لمديرية القوى العاملة ببنى سويف ،

تدريب الشباب بمركز الشراية

صرح السيد وكيل وزارة القوى العاملة والهجرة بمحافظة القاهرة أن
مديرية القوى العاملة بالعاصمة تهتم بعملية تدريب الشباب بدرجة كبيرة
على اعتبار أنها الأداة الرئيسية لتوفير الشباب والحد من تفاقم مشكلة
البطالة .. وأضاف بأن المديرية تحاول تحقيق رغبة السيد وزير القوى
العاملة في تنظيم دور التدريب داخل المحافظات الكبرى ومنها القاهرة لما
فيها من كثافة سكانية عالية وعدد أكبر من المنشآت.

وفى هذا الإطار .. قامت المديرية بتنظيم دورة تدريبية لعدد ٧٥ شابا
من الذكور والإناث من الصاملين على مؤهلات مختلفة بمركز تدريب
الشراية وعلى مهن تتوافق ورغبات الشباب ووفقا لاحتياجات سوق
العمل ، وخاصة المهن التالية : الآلات الدقيقة .. الإلكترونيات .. أجهزة
منزلية .. تبريد وتكييف .. لحام .. ميكانيكا سيارات .. هذا ويتم
تدريب الشباب لمدة تتراوح بين شهرين وأربعة أشهر حسب ظروف
التدريب لكل مهنة.

ويمنح المتدرب في نهاية الدورة التدريبية شهادة تفيد حصوله على
الدورة في المهنة التي تدرب عليها مع مساعدته بعد ذلك في الحصول على
فرصة عمل مناسبة في حال توجيهه لمكتب القوى العاملة التابع لحل
سكنه لتسجيل اسمه على اعتبار أنه سيكون له الأفضلية في الترشيح
السريع للعمل.



محمد قائد

ليكناتيكية .. ٤٠٠ متدربا على
مهنة برادة تركيبات بمركز التدريب
المتنقل التابع للمديرية .

*؟

بالنسبة لتراخيص عمل الأجانب
فتم استصدار لعدد ٦ منهم أما في
مجال الاستخدام الخارجي فتمت
مراجعة واعتماد ١٥ عقد عمل
للعاملين بالخارج ومراجعة
إحصائيات نحو سنوية لعدد ٢٥
إحصائية .

*؟

أما بالنسبة لشكاوى المواطنين
فبلغ عددها ٣٢٧ شكوى ٣٢ منها
خلال اللقاء الأسبوعي مع مدير
المديرية و٩٩ من وزارة القوى
العامة و١٧٦ شكوى وأردت من
الحافظة واتخذت فيها جميعا
الإجراءات القانونية .

*؟

بلغ عدد فرص العمل التي تم
الحصول عليها من النشرة القومية

للتوظيف ٤١٩ فرصة عمل خلال
شهر أكتوبر ٢٠٠٢ وبلغ عدد
حالات المتابعة فيها ٢٣٣ حالة.

*؟

على جانب آخر .. تمت إعادة
١٦ شيكا للإمانة العامة لإدارة
المالية بوزارة القوى العاملة خاصة
بمستحقات مضمرة حرب الخليج
وذلك لأن أصحابها لم يتقدموا
لاستلامها من اللغات المرتدة .

أخبار .. الثقافة العمالية



د. عماد الدين حسن :

- تخصص رقابة الجودة وتخصص العلاقات الصناعية تنفرد بها الجامعة العمالية
- الاهتمام بالثقافة السكانية والدراسات البيئية في المؤسسة الثقافية العمالية
- ٥٥ مركزا للثقافة العمالية تخرج منها ٦٩٠٩٥ خريجاً وسبعة معاهد متخصصة
- ٢٣٨١١ طالباً يقيّدون بالجامعة وفروعها للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣



د. عماد الدين حسن

والعملية وهناك تخصص آخر وهو "شعبية العلاقات الصناعية" وتدرس في هذه الشعبية مواد تعادل المواد الموجودة في البكالوريوس التجارة "شعبية إدارة أعمال" إلا أنها تتميز بزيادة في بعض المواد الخاصة بالحركة النقابية ، والتشريعات العمالية والثقافة العمالية والمفاوضة الجماعية وذلك حتى يمكن للخريج أن يتعامل مع البيئة التي يعمل بها وهي بيئة العمل ، هذا يرتبط بالجانب الأكاديمي للجامعة ، إلا أن هناك جانباً آخر لتدريب العمال والنقابيين من خلال فرع مختص بذلك .

أما الفرع الأكاديمي والمتمثل في الدراسات المتخصصة فيحصل خريجوه على شهادات دراسية معتمدة من وزارة التعليم العالي .

ومن أهم الإشارات إلى حقيقة مهمة ، وهي أنه نتيجة للولاء والخصخصة تنخفض العضوية النقابية لأسباب عدة أبرزها اللجوء إلى المعاش الميكرو وفي هذا الإطار قامت الجامعة العمالية بتعدد دورات القيادة النقابيين لتنشيط العضوية العادة ، هذا بالإضافة إلى أن المؤسسة الثقافية النسائية تهتم حالياً بموضوعين أساسيين

ثان مناطق للثقافة العمالية أما التثقيف المتخصص ، ويتم تنفيذه من خلال المعاهد المتخصصة وعندما سبعة معاهد هذا بالإضافة إلى التثقيف العالي ، ويتم تنفيذه من خلال الجامعة العمالية وفروعها .

ومن إنجازات المؤسسة الثقافية العمالية خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ أوضح سيادته أنه بالنسبة المناطق التثقيفية تم تنفيذ عدد ٣٧٢٧ دورة تثقيفية تخرج منها ٦٩٠٩٥ خريجاً خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ أما بالنسبة للمعاهد التثقيفية فقد تم تنفيذ عدد ٥١٩ دورة تخرج منها ١٢٨٨٦ خريجاً خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ أما في مجال سمو الأمية فقد تم افتتاح سبعة معاهد تخرج منها ١٢٠ دارساً خلال عام ٢٠٠٠ / ٢٠٠١

ومن نشاط المؤسسة الثقافية العمالية إلى نشاط الجامعة العمالية وتخصصاتها المتنوعة والتي تنفرد بها الجامعة عن غيرها من الجامعات الأخرى أشار سيادته إلى أن الجامعة العمالية تتميز بأن لديها تخصصات غير موجودة في الجامعات الأخرى وعلى سبيل المثال تخصص "رقابة الجودة" ويمنح درجة البكالوريوس وهذا التخصص أنشئ وفقاً لاحتياجات سوق العمل لأنه في إطار اتفاقية التجارة العالمية أصبح هناك نوع من المنافسة الشديدة ، وبالتالي فإن هذا الأمر يتطلب أن تكون السلع على مستوى جيد وهذا يتطلب أن تكون هناك رقابة جودة على جميع مراحل الإنتاج وقد تم تشريع ٤ دفعات من هذا التخصص وسيتم تخريج الدفعة الخامسة خلال هذا العام إن شاء الله .

ومن نوعية الدراسة في هذا التخصص يقول سيادته بأنها تعتمد على مواد نظرية وكذلك تدريبات عملية وزيارة المصانع يكون هناك ارتباط بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية

استكمالا لرسالة مجلة العمل ، وحرصاً منها على إبراز الأنشطة المتعددة والمتنامية للمؤسسة الثقافية العمالية والجامعة العمالية فقد تقرر اعتباراً من هذا العدد تخصيص صفحاتين شهرياً من صفحات هذه المجلة لتناول أبرز الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الثقافية وجامعتها العمالية ، علماً بأن المجلة إيماناً منها بدور الثقافة العمالية في إعداد الكوادر والقيادات العمالية الواعية كانت ومازالت موضع اهتمام المجلة إلا أن تخصيص هاتين الصفحتين تأكيداً لاستمرارية هذه الأهمية ، ونرجو أن توفق "العمل" في عرض وتناول الأنشطة المتعددة والمتنامية لهذا القطاع الحيوي والهام وأولاً ، ويسرنا أن نبدأ هذا العدد بقاء مع الأستاذ الدكتور عماد الدين حسن مدير عام المؤسسة الثقافية العمالية ونائب رئيس الجامعة العمالية لإلقاء الضوء على بعض جوانب هذه الأنشطة وذلك من خلال الحوار التالي :

في بداية حديثه يقول سيادته : إن المؤسسة الثقافية العمالية تسعى إلى تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ومنها تنمية الوعي النقابي النقابي بغرض قيام الحركة النقابية والعمالية على قاعدة أساسية من الوعي السليم وكذلك تديم الثقافة القومية للعمال وإعدادهم وتربيتهم تربية قومية بنائة وإيضاً إعداد القادة النقابيين للنهوض بمسئولياتهم في المجالين العمالي والدولي وتعرّيفهم بانجازات الحركة العمالية العربية والأفريقية والدولية وكذلك الاهتمام بالجامعة العمالية مادياً ونظماً وإدارياً ومن مستويات التثقيف العمالي يقول سيادته إن التثقيف العمالي يتقدم في ثلاثة مستويات وهي التثقيف العام ويتم تنفيذه من خلال مراكز الثقافة العمالية في جميع انحاء الجمهورية وعندها حالياً ٥٥ مركزاً موزعة على

تفعيل دور

التنظيم النقابي في زمن العولمة

قام قطاع التدريب النقابي خلال الشهر الماضي بتنفيذ برنامج حول تفعيل دور التنظيم النقابي في زمن العولمة . وقد حضر البرنامج ٢٥ دارسا من أعضاء مجالس إدارات النقابات العامة للنقل البري والنقل البحري والسكة الحديد والاتصالات والبريد .. وتعتبر هذه الدورة باكورة دورات الأنشطة التي تمت استجابة لاحتياجات التدريبية للتنظيم النقابي في هذه المرحلة من مراحل التحول الاقتصادي كما تقوم الجامعة العمالية باستشراف مستقبل العمل النقابي .. ومن ناحية أخرى سوف يقوم قطاع التدريب النقابي بعدد ٤ دورات أخرى مع هذه النقابات بواقع دورة واحدة شهريا .

دورات

• عقد معهد التربية العمالية ٥ دورات تثقيفية لعدد من أعضاء التنظيم النقابي بنقابات عمال الاتصالات والمخارج وذلك في مجال مهارات العمل النقابي والمرأة العاملة . وقصد شملت الدورة الواحدة ثلاثين دارسا كما أقيمت دورة أخرى لإعداد معلمي محو الأمية بالتعاون مع مصلحة التدريب بوزارة الداخلية .

• عقد معهد الثقافة السكانية والبحث خلال شهر نوفمبر الماضي ٤ دورات تثقيفية حول برنامج المشكلات القومية دورتين في مجال البيئة ودورتين في مجال الثقافة السكانية بالتعاون مع الاتحاد المحلي لمعلمي قنا .

• عقد معهد العلاقات العمالية الدولية خلال شهر أكتوبر الماضي خمس دورات تثقيفية في المجالات الاقتصادية للقيادات النقابية بالاتصالات العامة للاتصالات والاتحاد المحلي لمعلمي الغربية ، وقد شارك في أعمال هذه الدورة ٢٥ دارسا .

• عقد معهد التثقيبات الاجتماعية خلال شهر أكتوبر الماضي ٥ دورات لسكرتيرس النقابات الاتحادية والنسج والبريد وقد تضمنت محاضرات الدورة مواضيع - الافتشراكات والمصقوق التأمينية في المحاضرات والإصابات

المجتمع لم تغفلها لفترة طويلة كذلك يهتم بهما الرئيس حسني مبارك اهتماما كبيرا وهما الثقافة السكانية والبيئية ، من أجل ذلك تم إنشاء معهد للثقافة السكانية والذي تم تحويله لمعهد الثقافة السكانية والدراسات البيئية وهذا يدل على أن الجامعة ومؤسساتها ومعاهدها تساهم في التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث على المستوى العالمي .

ومن الجامعة العمالية ومدى الاعتراف بشهادتها يقول سيادته إن لدينا شهادات معتمدا بها من وزارة التعليم العالي وجاري اتخاذ اللازم نحو معادلة هذه الشهادات من المجلس الأعلى للجامعات ونرجو أن تتم هذه المعادلات في أقرب وقت ممكن .. وحول أسلوب الدراسة في الجامعة العمالية يقول د. عماد الدين حسن ، الدراسة في الجامعة العمالية تعتمد على المجموعات الصغيرة ويبحث لا يزيد عدد الدارسين أو الطلاب في المحاضرة الواحدة عن مائتي (٢٠٠) طالب وقد بلغ عدد الطلاب في جميع المراحل والمقيدين بالجامعة وقربها للعام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ هو ٢٢٨١١ كما توفر للطلاب كل الجوانب العمالية مثل الورش والمعامل بالنسبة لطلاب التكنولوجيا كما توفر أعدادا مناسبة للمسابقات الآتية .

وأضاف سيادته : من المهم الإشارة هنا إلى أن القائمين بالتدريس في الجامعة العمالية سواء في المجال النقابي أو الأكاديمي خفية ممتازة من المحاضرين من الجامعات المصرية بالإضافة للكادر الفني الموجود بالمؤسسة أو أكاديمية الدراسات المتخصصة ولعدد إعدادا جيدا من خلال الدورات التي تتم في الدول الصديقة سواء النرويج أو النمبارك والولايات المتحدة . فالمؤسسة والجامعة العمالية تعتبر نفسها مركزا بحثيا للحركة النقابية ولديها ادارتان أحدهما تابعة للمؤسسة والأخرى تابعة للجامعة العمالية وهناك عدد كبير من البحوث حول الخصائص النقابية والمعاش الإختياري وحول تاريخ الحركة النقابية وأية موضوعات تطلبها الحركة النقابية تقوم بمساعدتها الثقافة العمالية باعتباره الجناح التثقيفي للحركة العمالية وخير دليل على ذلك أن أول البدء في مناقشة مشروع قانون العمل الموحد تم عقد مجموعة من الندوات التي حضرها السيد وزير القوى العاملة والهجرة والسيد رئيس اتحاد نقابات عمال مصر ، وذلك لمناقشة مواد المشروع وطرح وجهة نظر الحركة النقابية في مواده .

٤١ عاما

من إنجازات المؤسسة الثقافية العمالية



المصدر راشد

كتب النقابي الكبير السيد راشد رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر رئيس مجلس إدارة المؤسسة الثقافية العمالية والجامعة العمالية تقديم كتاب تتضمن إنجازات المؤسسة منذ تأسيسها في عام ١٩٦١ وحتى الآن جاء فيه: يسعدني تقديم هذا الكتاب تعبيراً عن مسيرة الثقافة العمالية منذ إنشائها بالقرار الجمهوري رقم ٢٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٠ وبداية عمله في ١٦ أكتوبر ١٩٦١ .

لقد بدأت مسيرة الثقافة العمالية بخطوات هشة بفشل جهود الرواد الأوائل من قيادات الحركة النقابية وقيادات الحركة التثقيفية واستمرت المسيرة مستمرة طاقاتها من حركة الدفع الأولى المتميزة وانعكس ذلك على كافة مراحل تطورها وقد أدى هذا المد إلى فتح آفاق جديدة تتواصل خطواتها مع التغيرات على الساحة العمالية داخليا وخارجيا متعاقبة في أداء رسالتها مع مختلف المنظمات المحلية والنوعية .

وبمر سنوات حققت الكثير من الإنجازات التي تخدم الأهداف التي أنشئت من أجلها وتعتبر هذه الإنجازات بحق رساما على صدر كل من ساهم في تحقيقها من العاملين بالمؤسسة الثقافية العمالية وفقنا الله لما فيه الخير لمصرنا المعبية .

دور الحركة النقابية في تأكيد الحماية الاجتماعية للعمال في ظل الخصخصة

استضافت المؤسسة الثقافية العمالية خلال شهر أكتوبر ورشة عمل الاتحاد الدولي لنقابات العمال حول الخصخصة ودور الحركة النقابية في تأكيد الحماية الاجتماعية للعمال .

وقد تناولت الورشة العديد من الموضوعات منها المشاكل المترتبة على تطبيق الخصخصة والتأمين الإجتماعي والمعاش المبكر والتنمية الاقتصادية وأثرها على التنمية الاجتماعية ودور النقابات في مواجهة مشاكل الخصخصة وفي ختام أعمال الورشة أصدرت عددا من التوصيات منها :

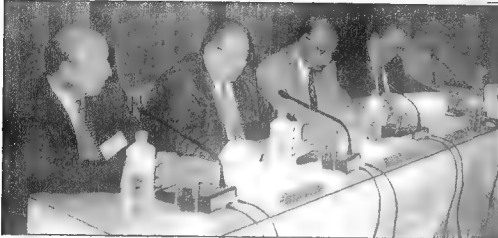
- تعديل تشريعات التأمينات الاجتماعية وكذلك تسهيل وتسريع إجراءات المعاش وأيضا تضمين التغيرات التأمينية بمبادئ وآليات الحماية القيمة الحقيقية لتعويضات التأمينات الاجتماعية ، وأيضا تشجيع تبادل المعلومات والخبرات في مجال استثمار أموال التأمينات الاجتماعية .



يقدمها : محمد محمد على

أخبار النقابات

■ في الندوة المشتركة لتحقيق الأمن الغذائي العربي:



العمادى؛

**عدم توفير الغذاء
يؤدى إلى تعرض
الأمة العربية
لضغط لا تنتهى**

والمسلمين.

-تؤكد وتدعم وحدة السودان شعبا وأرضا وترفض التدخل فى شؤونه الداخلية كما تلن رفضنا الكامل لكل محاولات التقسيم التى تعمسها أمريكا فى السودان الشقيق.

-طالب برفع الحصار الجائر على شعبنا العربى فى ليبيا والسودان ومايتعرض له شعبنا العربى فى سوريا من تهديدات تلوح بها أمريكا بين الحين والآخر على دولنا العربية.

-طالب الحكام العرب بخبرورة توحيد الكلمة حول قضايانا وخاصة المصرية.

-تلن تأييدنا للشعب اللبناني الشقيق ووقوفنا بقوة وحزم مع المقاومة اللبنانية الصامدة.

-طالب مختلف منظمات المجتمع المدني بضرورة الضغط النظم والمستمر على كل قوى العدوان والهجمة التى تمارسها إسرائيل ضد فلسطين.

التكتلات الاقتصادية واليات والعودة لابديل أمام العمال العرب سوى توحيد الفكر العربى ووضع حدود قابلة لتحقيق توفير الغذاء للشعوب العربية عن طريق الاعتماد على الذات .

البيان الختامى

وفى ختام أعمال الندوة العربية التى استمرت مناقشاتها خمسة أيام صدر عن الندوة بيان ختامى جاء فيه:

-تلن رفضنا الشديد السياسة الأمريكية والى تكيل بمكيالين وخاصة دعمها للإسحدود العدو الصهيونى المتفطرس فى هجومه الشرس والهجمى على شعبنا الأعزل فى فلسطين وفى هذا المجال نلننا نؤيد ويكل قوة الانتفاضة الشعبية للشعب الفلسطينى البطل ونعلن ووقوفنا معه حتى النصر.

-استنكار ورفض الممارسات الأمريكية ضد شعبنا العربى فى العراق ومحاولاته الدائسة حول التصاقب تهم الإرهاب بالعرب

بالزراعة والصناعات الغذائية والاتحاد العربى لعمال البناء والأخشاب والاتحاد العربى للعمالين بالمسحة والاتحاد العربى للعمال المتقاعدین.

وأضاف الوزير ، أن عدم توفير الغذاء يؤدى إلى تعرض الأمة العربية لضغوط لا تنتهى فى ظل نمو سكانى تصاعدى يصل إلى 3٪ سنويا.

وقال النقابى حسن حمام الأمين العام للاتحاد الدولى لعمال العرب إن الإمكانيات العربية المطلوبة لتوفير الغذاء موجودة على الأرض العربية مؤكدا أن العالم يتصارع الآن على المياه والغذاء ولايعقل أن يكون حجم التبادل التجارى بين الدول العربية لا يتجاوز ١٠٪ من الإنتاج الكلى للدول العربية بينما تصل هذه النسبة إلى ٩٠٪ مع الدول الأجنبية .

وفى كلمته قال النقابى فوزى عبد الباقى الأمين العام لعمال البترول العربى، إنه فى ظل

إكد السيد أحمد العمادى وزير القوى العاملة والهجرة أن المنظمات العمالية والجمعيات الأهلية العربية يلح عليها دور كبير فى زيادة مجالات التعاون المشترك وخاصة التجارية مما يؤدى إلى تحقيق الأمن الدولى العربى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها سيادته فى افتتاح ندوة التكامل الغذائى العربى فى عصر العولمة والى نظما الاتحاد العربى لعمال البترول والكيمائيات والمناجم برئاسة النقابى فوزى عبد الباقى أمين عم الاتحاد وشهدا النقابى حسن حمام والنقابى صالح برور الأمين العام المساعد للاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب لشئون الاتحادات المهنية، كما شهدا ممثلون عن الاتحادات العربية لعمال النفط والمناجم والكيمائيات والاتحاد العربى للتسيج، والاتحاد العربى للعمالين

وضع اتفاقية دولية بين الشركات ومنظمة العمل لحماية العمال



صلاح عبدالجواد إسماعيل

- بدأ حياته النقابية فى الخمسينيات عضوا بمجلس إدارة نقابة شركة مصانع عوف للفزل والنسيج وفصل من الشركة لنشاطه النقابى.
- التحق بشركة مصر حلوان للفزل والنسيج وظل يمارس العمل النقابى حتى عام ١٩٧٩ حيث انتخب رئيسا للجنة النقابية وعضوا بمجلس إدارة الشركة.
- أعيد انتخابه رئيسا للجنة النقابية فى دورات ٨٣، ٨٧، ٩١، ٩٦، ٢٠٠١ وكذلك عضوا بمجلس إدارة الشركة.
- انتخب فى عام ١٩٩٦ عضوا بمجلس إدارة النقابة العامة.
- فى الدورة الحالية ٢٠٠١-٢٠٠٦ انتخب أميناً لمندوب النقابة العامة.
- عضو مجلس إدارة جمعية إسكان العاملين بالشركة.
- انتخب عضواً بالمجلس المحلى لحافظة الجيزة عام ١٩٨٨ .
- انتخب عضواً بمجلس الشعب فى عام ١٩٩٠-١٩٩٥ وأعيد انتخابه ١٩٩٥-٢٠٠٠.
- كان له دور بارز فى تقرير ملوة عمال الإنتاج عام ٧١ التى انطلقت من شركة مصنع حلوان لتشمل كل عمال الإنتاج فى مصر.
- ساهم فى إجراء حركة ترقييات بالشركة على وظائف تكرارية شملت ٦ آلاف عامل .
- فى عام ١٩٩٥ ساهم فى وضع لائحة العاملين بالشركة شملت مزايا لم تشملها لائحة من ٣٤ شركة شقيقة.

أصدر فى نهاية أعماله عدة توصيات منها:

-التأكيد على القرص التساوية للرجال والنساء فى الأجور والمزايا والتعليم والرعاية الاجتماعية فى التمثيل النقابى حيث يقترح أن يضم كل وفد فى المنديات الدولية ثلاثة من النساء النقابيات وكذلك فى الاجتماعات الإقليمية والوطنية.

-التأكيد على دور منظمة العمل الدولية فى علاقات العمل الجيدة وخلق مناخ عمل لائق فى القطاع البريى وذلك بالتعاون مع الوكالات والمؤسسات والنقابات البريية فى العالم.

وقد ساهم الوفد المصرى فى مناقشات هذا الملتقى ومطالب بضرورة وضع اتفاقية دولية ثلاثية بين الشركات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات ومنظمة العمل الدولية كما يجب أن تتضمن اتفاقية تحرير الخدمات البريية التى توقع عليه الحكومات فى منظمة التجارة العالمية بدأً يتضمن الاعتراف بالمحقق النقابية والإتسائية ومراعاة البعد الاجتماعى.



حسنى زهران

البوسطنى وأصبحت وظيفة فى تكنولوجيا تلى أمامها مائة وظيفة برية تقليدية .

وقال رئيس الوفد يكفى أن إحدى الشركات العالمية العاملة فى الخدمات البريية تقوم بالعمل فى العالم ويحمل لديها فى برىي وتقوم بأكثر من خمسة وعشرين مليون بند برىي يوميا وتمتلك أكثر من ١٢٠٠ طائرة فى العمل البريى فقط .. وأن جميع هذه التطورات سيكون لها أثر خطير على العمل النقابى فى نقابات البريد وسيكون هناك خطورة على الأوسال الاجتماعية وعلى جور العمال .

وقال حسنى زهران إن المؤتمر

شارك وفد من النقابة العامة للبريد برئاسة النقابى حسنى زهران رئيس النقابة العامة وسكرتير الاتحاد العام للعمال للاتحادات المحلية فى أعمال مؤتمر اللجنة العالمية للبريد التى عقدت مؤخرا فى مدينة نيون بسويسرا .

وصرح رئيس الوفد عقب عوبته بأن المؤتمر شهدته وفود من ٢٢ دولة من مختلف أنحاء العالم حيث ناقش مواصلة النضال المستمر فى الأسواق البريية والأحداث البريية العالمية ، كما ناقش المؤتمر أحوال السوق العالمية البريية واتجاهات، وعولة خدمة النقل البريى والدور المسيطر والمهمين بالشركات متعددة الجنسية الذى تقوم به منظمة التجارة العالمية بحيث تزايت المنافسة غير العادلة بين الأدوات البريية فى العالم وبين هذه الشركات والبريد الإلكتروني، وكانت النتيجة فقد عدد كبير من الوظائف أمام زحف التكنولوجيا وتقليص القرص الوظيفى وقصرها على المهارات والكفاءات التى تتعامل مع التكنولوجيا فقط واختفت وظيفة موظف البريد أو

بروتوكول تعاون بين نقابى الصناعات الهندسية بمصر وبلغاريا



عبدالمعز العزالى

علماً بأن نقابة الممانى البلغارىة عضو فى الاتحاد الدولى للممانى وكذلك فى الاتحاد الأوروبي لعمال الممانى ، كما أن هناك علاقات

صرح النقابى عبد المعز العزالى رئيس النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية ونائب رئيس الاتحاد العام للعمال عند عوبته إلى القاهرة بعد زيارة لبلغاريا على رأس وفد من النقابة وذلك بناء على الدعوة الموجهة من اتحاد عمال الممانى فى بلغاريا .

صرح أنه جرت مصادثات مستفيضة حول تنمية العلاقات المستقبلية بين النقابيتين فى كلا البلدين ، وقال إن صناعة التعدين فى بلغاريا تضم ٢٦ ألف عامل منهم ١٥٪ بالنقابات الهندسية المختلفة وحوالى ١٥٪ بدون عضوية

النقابة العامة لعمال البناء والأخشاب

سيد طه حسن رئيس النقابة العامة وأعضاء مجلس إدارة النقابة

ولجانها النقابية وقواعدها العمالية

تتقدم بأخلص التهاني إلى رائد الحركة النقابية المصرية

السيد الأستاذ السيد محمد راشد

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

بمناسبة فوز سيادته الساحق بمنصب وكيل مجلس الشعب

وإعادة اختيار الزميل **حسين مجاور** زعيما للأغلبية بالمجلس

النقابة العامة للخدمات الصحية

عبد الحميد عبد الجواد رئيس النقابة العامة وأعضاء مجلس إدارة

النقابة ولجانها النقابية وقواعدها العمالية

تتقدم بأخلص التهاني إلى رائد الحركة النقابية المصرية

السيد الأستاذ السيد محمد راشد

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

بمناسبة فوز سيادته الساحق بمنصب وكيل مجلس الشعب

للمرة العاشرة .. و نرجو لسيادته كل التوفيق في خدمة عمال مصر

النقابة العامة لعمال السكك الحديدية

فاروق نصار رئيس النقابة العامة وأعضاء مجلس إدارة النقابة
ولجانها النقابية وقواعدها العمالية

تتقدم بأخلص التهاني إلى رائد الحركة النقابية المصرية

السيد الأستاذ السيد محمد راشد

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

بمناسبة فوز سيادته الساحق بمنصب وكيل مجلس الشعب

للمرة العاشرة .. وترجو لسيادته كل التوفيق في خدمة عمال مصر

النقابة العامة لعمال الصناعات الهندسية والمعدنية والكهربائية

عبد المنعم العزالي رئيس النقابة العامة وأعضاء مجلس إدارة النقابة
ولجانها النقابية وقواعدها العمالية

تتقدم بأخلص التهاني إلى رائد الحركة النقابية المصرية

السيد الأستاذ السيد محمد راشد

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر

بمناسبة فوز سيادته الساحق بمنصب وكيل مجلس الشعب

للمرة العاشرة .. وترجو لسيادته كل التوفيق في خدمة عمال مصر



م. محمد عبد الحليم



السيد راشد



أحمد العماوى



د. فتحى سعد

النقابة العامة لعمال الزراعة والرعى والثروة المائية مكتب تشغيل عمال الزراعة بالغربية

تتقدم بقليل من التهنئة إلى السيد الدكتور فتحى سعد محافظ الغربية وإلى شعب الغربية الكريم بمناسبة

العيد القومى للمحافظة وحلول عيد الفطر المبارك

أعاده الله على الأمة الإسلامية بالخير واليمن والبركات وتقدم بالتهنئة إلى السادة

أحمد أحمد العماوى ونزى القوى العاملة والهجرة



محمد جمال الصفي



أحمد ماهر العقدة



عبد الحميد رميح خلف

السيد محمد راشد رئيس الاتحاد العام لعمال مصر ومحمد عبد الحليم رئيس النقابة العامة

رئيس المكتب نائب الرئيس
عبد الباسط السجاعي عبد الحميد أحمد خلف أمين الصندوق محمد جمال الصفي

لجنة الطب البصرى

نائب الرئيس رئيس اللجنة
رؤوف الهادى أمين الصندوق أحمد العقدة حنان قمر الدونة

رئيس اللجنة نائب الرئيس
ظه هيكل لجنة الرعى رئيس اللجنة
محمد عبد الباسط السجاعي أمين الصندوق السيد إبراهيم مرزوق

لجنة مديرية الزراعة

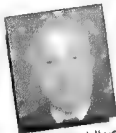
رئيس اللجنة نائب الرئيس
كمال عبد الحميد غباشى الأمين العام عبد المنعم أيوب أمين الصندوق

لجنة الإصلاح الزراعى

رئيس اللجنة نائب الرئيس
مجدى عطية العربى الأمين العام ظاهر عزام عبد الفتاح علوان - عثمان أحمد عثمان

رئيس اللجنة نائب الرئيس
عبد الحميد الجمال الأمين العام سامية صدقى محمد عبد الجواد لجنة المساحة أمين الصندوق

سامية محمد صدقى محمد إبراهيم عبد الجواد عبد الحميد كاشف السيد إبراهيم مرزوق محمد عبد الباسط حنان قمر الدونة



عبد الباسط السجاعي



رمضان جمعة



رغوف عبد الهادى



ظه هيكل



حنان قمر الدونة



محمد عبد الباسط



السيد إبراهيم مرزوق



عبد الحميد كاشف



محمد إبراهيم عبد الجواد



سامية محمد صدقى



شركة النصر للأسمدة والصناعات الكيماوية بالسويس

رائدة صناعة الأسمدة بالشرق الأوسط
إلى مزارع مصر
تهديك الشركة إنتاجها المتميز الجديد
• سماد أبو طاقية
• نترات النشادر المحبب عالي الجودة
السويس

خمسون عامًا من الخبرة
٢٣,٥ % أزوت

المصنع بأحدث الأساليب الحديثة
ومبروك لباقي عائلة أبو طاقية
• سماد سلفات النشادر (٢٠,٦ % أزوت)
• سماد نترات الجير (١١ % أزوت السائل)
• حامض الكبريتيك عالي التركيز ٩٨ %
• النشادر السائلة عالية الجودة
حامض النيتريك ٥٥ % تركيز

للإستعلام ، مصانع السويس، عتاقة / السويس
تليفون، ٣٦٠٣٧٢ - (٠٦٢) ٣٦٠٤٢١ -
٣٦٠٤٢٧ (٠٦٢) فاكس ٣٦٠٠٤٧

مكاتب القاهرة، ٢/٣٦٦٣١٤٢ فاكس، ٢/٢٦٦٧٣٢٥



شركة إلى جى للإلكترونيات مصر ش.م.م

تصنيع مكونات أجهزة التلفزيون الملون
تهنئ شعب الإسماعيلية الكريم بمناسبة
حلول عيد الفطر المبارك لتتقدم إلى
السيد المحافظ

اللواء فؤاد سعد الدين

بالتهنئة بمناسبة أعياد الإسماعيلية

انتصارات أكتوبر وعيدها القومي

مع تحيات
الدير التنفيذي

C.H Hong

صندوق بريد، ٦٤ - الرمز البريدي ٤١٥١١ - المنطقة

الصناعية - الإسماعيلية

ت، ٤٨٢١٤٦ - ٤٨٢١٤٧ / ٦٤

فاكس، ٤٨٢٧٤٢ / ٦٤



الحاج عزت إبراهيم للبصريات



يتقدم باسمى آيات التهانى
إلى السيد اللواء

فؤاد سعد الدين

محافظ الإسماعيلية

والى شعب الإسماعيلية

الكريم

بمناسبة

اللواء فؤاد سعد الدين

عيد الإسماعيلية القومي

وحلول عيد الفطر المبارك

كما يتقدم بالتهنئة إلى السيد الأستاذ

حسن عبد الجواد

مدير مديرية القوى العاملة بالإسماعيلية

والسيد الأستاذ محمد الشاذلى

مدير مكتب عمل حى أول إسماعيلية

مع تحيات

الحاج عزت إبراهيم

٣٢ شارع الجامع العباسي

والفرع الآخر شارع سعد زغلول

ت، ٦٤ / ٣٦٤٨٨٥

السدوار



شركة صناعات الزيوت المتكاملة
INTEGRATED OIL INDUSTRIES



القاهرة

شارع محمد مصطفى حماد

مبنى العقاد - مدينة نصر - القاهرة

تليفون: ٤١٠٢٠٤٥ (خطوط)

فاكس: ٣٩٠٣٤٩٠

صناديق البريد: ٣١٠٨٢٤

٣٦٠٨٣٦ - ٣٦٠٨٣٦

(٠٢٢) ٣٦٠٨٣٦

شركة مصر للفزل والنسيج بالجيزة الجبلى



- محلى ٤٢٧,٢ جنيه
- تصدير ٣٦٩,٢ مليون جنيه
- جملة ٧٩٦,٥ مليون جنيه

- غزل القطن ٤٢,٤ ألف طن
- نسيج القطن ٧٠,١ مليون متر
- أقمشة وبرية ١٣٩٩ طنا
- منسوجات صوفية ١,٥ مليون متر
- بطاطين صوفية ٦٧٠ ألف قطعة
- قطن طبى ١٣٧٣ طنا
- ملابس جاهزة ٣,٢ مليون قطعة
- أقمشة حريرية ٦٤٦٣ آلاف متر
- مشغولات ٧٦٢٤ ألف قطعة
- غزل الصوف ١٩٦٨ طن

العمالة

- الأجور ٢١٥ مليون جنيه
- عدد العاملين ٢٨ ألف عامل
- متوسط أجر العامل ٧٨٢٧ ج

ExxonMobil



ما تقدمه الشركتين

عندما أعلنت أسو معسر وموبيل اويل مصر عن اتحادهما العام الماضي كان الهدف هو ان تقدم الشركتان، بما لهما من سجل إنجازات رفيع المستوى، افضل ما لديهما للسوق المصري كما اعتادت كل منهما لمستهويات. وأثبت الوقت ان ايمان الشركتان بان اندماجهما سيكون لمصلحة العملاء والعاملين والشركاء كان مبنيا على أسس قوية. واليوم أصبحت شركة اكسون موبيل مصر مثالا يحتذى به في التميز في مجال خدمة العملاء، وأدت عملية الاهتمام المكثف بالعميل وقنوات شبكة التوزيع

ارجاء مصر، واليوم، وبعد فترة من العمل المتواصل لتواصلة النجاح تلقى مجلة Lubes Plus الضوء على إنجازات اكسون موبيل مصر

مشروعات بتروولية عملاقة

ثانياً مجمع تعظيم إنتاجية السولار وتحسين درجة إنسكابه:

ويهدف المجمع إلى تعظيم إنتاجية السولار من مازوت خليط خامات الصحراء الغربية لإنتاج نحو ٤٦٠ ألف طن/ سنة سولار قليل انخفاض درجة الإنسكاب وخالي من الكبريت ٩٨ ألف طن/ سنة نافثا معالجة وتعتبر تقنية مثالية لحداد تحسين البترول، ٤٠٢ ألف طن/ سنة بوتاجاز محاليل للاستخدام المحلي، هذا بالإضافة لكمية من المنتجات الثانوية.

ويتكون المجمع من وحدة التعطير التفريفي ووحدة إزالة الشمع بالعالم المساعد بالإضافة لعدد من وحدات المعالجة واسترجاع الكبريت والرافق والتسهيلات. هذا وسيوجه غالبية إنتاج الشركة من الزيت إلى التصدير إلى الخارج من خلال عقود طويلة الأجل مع الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال، وبمساهم إنتاج الشركة من البوتاجاز والسولار في سد الجيز وتغيير العملة الصعبة ويتوقع أن يصل عائد تصدير الزيت والسولار عالي الجودة إلى ٢٥ مليون دولار/ سنة، كما يساهم المشروع في توفير ٨٠٠ فرصة عمل.

ويعد مجمع تكثير شركة الشرق الأوسط لتكثير البترول (ميدور) أهم المشروعات الاستراتيجية المعاملة التي تم إقامتها لأول مرة في مصر ويعد أكبر ممول تكثير بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، ويقع داخل المنطقة الحرة بالعامةر بالإسكندرية على مساحة حوالي ٥٠٠ فدان.

وتبلغ طاقة التكثير التصميمية لمعمل حوالي ١٠٠ ألف برميل يومياً أي ما يكافئ حوالي ٥ ملايين طن سنوياً وتبلغ الاستثمارات حوالي ١,٥ مليار دولار وتعتبر من أضخم الاستثمارات في مصر وهو ممول بالكامل لهيئة المصرية العامة للبترول (٤٠٪) وشركاتها (١٠٪)، بتروبيت (١٠٪) وكذلك البنوك المصرية ممثلة في البنك الأهلي المصري (٣٩٪) وبنك قناة السويس (٢١٪).

ويهدف إلى إنتاج منتجات بتروولية عالية الجودة ومطابقة للمواصفات الأوروبية لعام ٢٠٠٥ بخفض التصدير وأيضاً الوفاء بحاجة السوق المحلي من المنتجات خاصة السولار والبوتاجاز.

ويبلغ الإنتاج السنوي حوالي ١٨٠ ألف طن من البوتاجاز وحوالي ١,٢ مليون طن من البترول عام ١٩٠٠ وحوالي ٩٨٠ ألف طن من وقود الناقلات وحوالي ٣,١ مليون طن من السولار ويتم تشغيله من خلال تطبيق نظم متكاملة لإدارة الفحم البترولي بالإضافة إلى حوالي ٨٠ ألف طن من الكبريت التقى.

ويخصص كل إنتاج المجمع من السولار والبوتاجاز للاستهلاك المحلي مما يوفر على الدولة عيه استيراد معظم احتياجاتها من السولار وجزء من احتياجات البوتاجاز.

ويشغور مجمع ميدور بملحة مميزة عن مثيله من المعامل المصرية والعالية حيث يعتبر أحدث معمل منطوق ومكامل يشتمل على ٨ وحدات إنتاجية ذات رخص تكنولوجيا عالية منها إثنان ذات معامل تحويل عالي (وحدة التكسير الهيدروجيني والتكميم) وباتتالي يعتبر المعمل الوحيد من هذا النوع الذي لا ينتج مازوت، كذلك فإن جميع عمليات التكثير وإيضاً المنتجات مدنية البيئة.

ويستفيد ميدور أحدث نظم التحكم المتكاملة لحداد الإنتاج والخدمات وتسهيلات العمل داخل وخارج الاستادروم ويتم تشغيله من خلال تطبيق نظم متكاملة لإدارة الجودة والبيئة والسلامة والصحة المهنية كما يجري الإعداد لتطبيق نظم إدارة المعلومات المتكاملة.

ولقد تحققت عدة إنجازات من خلال مراحل إنشاء وتشغيل هذا المشروع المعلاق ففي فترة الإنشاء التي استمرت ٤٦ شهراً تم توفير فرص عمل للعائلة الوطنية في مختلف التخصصات وصلت إلى ذروتها إلى حوالي ٧٠٠٠ فرصة عمل. وكان تنفيذ مشروع المعمل فرصة لثلل التكنولوجيا ورفع كفاءة المعاملة المصرية من خلال ممارسة الأعمال واكتساب الخبرات والتدريب مع العديد من الشركات العالمية المتخصصة، كما شاركت شركتي القطاع الوطنيون إثنى وتزوجت في أعمال التصميمات والإنشاءات للعمل وتشييده.

ويعد استكمال المشروع وتشغيله وفر فرص عمل دائمة لحوالي ٨٠٠ من الفنين وإداريين.

شهدت صناعة البترول المصرية في عهد السيد الرئيس محمد حسني مبارك تقدماً كبيراً وازدهاراً كنتيجة مباشرة للاستقرار السياسي والاقتصادي والاستثماري الذي تعيشه مصر وأصبح ممة تميزها وأصبح لها مكانة مرموقة وإيماءة عالمياً، وقد نجح قطاع البترول في تنفيذ مشروعات بتروولية عملاقة في كافة أنشطة البترول والغاز الطبيعي والتكرير والبتروكيماويات تعد بحق مفخرة لمصر سطرها رجال البترول الذين بذلوا الجهد والعرق لتصبح تلك المشروعات شامعة على الإنتاج الكبير والطفرات الحقيقية التي تعكفت في مصر السيد الرئيس محمد حسني مبارك، وقد شهد قطاع البترول خلال الفترة الأخيرة تصفيل مشروعات جديدة للواء باحتياجات السوق المحلي من المنتجات البتروولية الرئيسية عالية الجودة وخاصة السولار والبوتاجاز بما أدى إلى توفير ما كان يتم استيراده منها من الخارج وتصدد الفائض للخارج بما أدى إلى زيادة النقد الأجنبي وتعظيم القيمة المضافة وتغيير فرص عمل لشباب الفريجين.

ومن أهم تلك المشروعات الكبرى عسور مجمع غازات الصحراء الغربية بالإسكندرية الذي نفذته الشركة المصرية للغازات الطبيعية (جاسكو) بهدف معالجة غازات الصحراء الغربية باستثمارات ٢٥٠ مليون دولار لاستغلال خط الإنتاج / برونين بمطلة ٤٧ ألف طن في السنة، المادة اللازمة لتقنية صناعة البتروكيماويات لإنتاج مادة الإيثيلين والبولي إيثيلين، بالإضافة إلى إنتاجه من البوتاجاز البالغ ٢٥٠ ألف طن سنوياً قيمتهما ٧٥ مليون دولار والأسعار العالمية العالية بما يساهم في تلبية احتياجات السوق المحلي ولعدد من استيراد البوتاجاز، كما يتم إنتاج البرودان للتصدير بمطلة ٢٤٠ ألف طن سنوياً، بالإضافة إلى إنتاج ٣٦٠ ألف برميل سنوياً من الناقلات.

ويشترى مجمع شركة سيدى كبريت البتروكيماويات "سيد ك" بالإسكندرية أحدث قارص الصابئة البتروكيماوية في مصر وقد تحقق الحلم الذي طال انتظاره لإنتاج أول منتج مصري من المنتجات البتروكيماوية المصرية من الفاسات المصرية (الغازات الطبيعية) خلال عام ٢٠٠١ لأول مرة في تاريخ مصر.

ويستثمر مجمع سيد ك ماثنى الإيثيلين والبولي إيثيلين لتلبية احتياجات الصناعات الخفيفة من المنتجات البتروكيماوية التي تصل في العديد من الاستخدامات في مصر، وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع حوالي ملياري جنيه، وتبلغ الطاقة الإنتاجية لخطوط البولي إيثيلين ٢٢٥ ألف طن/ سنوياً لتغطية احتياجات السوق المحلي من هذه المادة التي تستخدم في العديد من المجالات الهامة مثل استخدام في مجال الزراعة في تغطية القنوات وشبكات مواسير الصرف المخطى وفي مجال المرافق في صناعة المواسير البلاستيك المستخدمة في الأغراض المختلفة وفي مجال التعمية والتظيف والصناعات البلاستيكية والطود الصناعية وأسلاك التليفونات والشبابيك وخطوط الاستيراد كما تبلغ طاقة إنتاج مشروع الإيثيلين ٣٠٠ ألف طن/ سنوياً وهي المادة الخام الأساسية التي تعتمد عليها جميع الصناعات البتروكيماوية حيث دخل في إنتاج مادة البولي فينيل كلوريد المنتجة بجمع شركة البتروكيماويات المصرية.

مشروع آخر عملاق على أرض مدينة الإسكندرية وهو مشروع شركة الإسكندرية للزيت المعدنية "اموك" الذي تبلغ تكلفته الاستثمارية حوالي ٢ مليار جنيه وتضم الشركة جميعين الأول من مجمع الزيت المتكاملة والخاصة والثاني هو مجمع تعظيم إنتاجية السولار وتهدف الشركة من خلال هذين المجمعين إلى تلبية احتياجات البلاد من المنتجات البتروولية وتسويقها بالخارج.

أولاً مجمع إنتاج الزيت المتكاملة والخاصة :

يهدف المجمع إلى إنتاج الزيت المعدنية الأساسية والناقلات للمعالجة والخاصة والشموع البرافينية ومنتجاتها حيث ينتج نحو ١١٠ ألف طن/ سنة زيت متعائلة أساسية والزيت الخاصة، و١٧٧ ألف طن/ سنة شموع بارافينية صلبة، بالإضافة إلى ١٠٠ ألف طن/ سنة من المنتجات العطرية.

ويشتمل المجمع على وحدات المرافق والمستودعات والخدمات والتسهيلات الخارجية اللازمة لمعالجة المجمع، هذا وقد تم إختيار أحدث وأفضل التكنولوجيا العالمية المطبقة في هذا المجال من الشركات العالمية، وقد تم بالفعل التشغيل التجريبي للمجمع وبدأت باكورة الإنتاج من الفوم والناقلات والمستخلص الطوري.

مشروع تحسين النافثا التابع لشركة الإسكندرية الوطنية

التكرير والبتروكيماويات (النزيك)

والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية ٧٠٠ ألف طن / سنويا لإنتاج ٦٥٥ ألف طن / سنويا من البتزين الخالي من الرصاص عالي الأكتين ١٧٢ ألف طن / سنويا من البوتاجاز .

ويبلغ إجمالي تكلفته حوالي ١.١ مليار جنيه ، ويوفر إنتاج المشروع عائد يقدر بحوالي ٨٠٠ مليون دولار من تصدير ٥٠٪ من إنتاج البتزين عالي الأكتين ، بالإضافة إلى توفير ٣ ملايين دولار سنويا قيمة ما يتم استيراده من البوتاجاز بما يساهم في دعم ميزان المدفوعات من النقد الأجنبي لطاقت البترول ، ويوفر لمشروع ٤٥٠ فرصة عمل مباشرة .

ويشمل مشروع الشركة وحدة هدرجة وتجزئة النافثا ووحدات الإصلاح لإنتاج الريفورمات ووحدة لأزمة البتزين لرغم الرقم الألوكتيني بالإضافة إلى وحدة استرجاع البوتاجاز .

وبالإضافة إلى أهم تلك المشروعات البتروية الكبرى في مجال تصنيع المنتجات البتروية وإنتاج البتروكيماويات من الفامات المصرية ذات المواصفات القياسية العالمية هناك العديد من المشروعات الكبرى في مجالات نشاط البحث والاستكشاف والإنتاج لثريت الخام والغاز الطبيعي من أهمها الكلف البتروية الجديد "شرق الزيت" - خليج السويس الذي أفتتحه الرئيس محمد حسني مبارك في بداية العام الحالي والذي لم يتحقق منه إلا ١١ عاما مضت فتح أفاقا جديدة لتفادي المزيد من الاكتشافات الكبيرة من الزيت الخام والغاز الطبيعي للبتروية لتلبية حاجت تبلغ احتياجاته المأكدة أكثر من ٦٠ مليون برميل وتبلغ حصة مصر منها مليار دولار ومعدل إنتاجه البرقي الحالي ٨ آلاف برميل يوميا ويضع على الإنتاج في زمن قياسي (شهرين) لقرية من تسهيلات الإنتاج واستخدم في حفره أحدث التكنولوجيات المتطورة ومن المخطط أن يصل معدل الإنتاج بعد حفر آبار تنمية جديدة إلى ٤ آلاف برميل يوميا بحجم استثمارات ١٦٠ مليون دولار .

وتقدم دراسات البحث والاستكشاف حاليا نشاطا مكثفا في معظم أنحاء مصر برا وبحرا وخاصة في المياه العميقة والأقاليم الكبيرة في تحقيق اكتشافات جديدة تصفيح مصدا. جديدا للاحتياطيات البتروية .

ويمثل قطر رايد البحرى الغازات الطبيعية في منطقة البحر المتوسط فاجحة خير لشعب مصر فقد قام الرئيس محمد حسني مبارك في أكتوبر ٢٠٠٢ بفتحها وتم زيادة إنتاجه للطاقة المصروى إلى ٢٠٠ مليون قدم مكعب يوميا إلى ٢٢٠ مليون قدم مكعب يوميا وبلغ إجمالي استثمارات ٣٦٠ مليون دولار ، ويساهم في دعم مصادر الطاقة البتروية والغازية ويضع محافظة البحيرة على الخريطة البتروية لمصر بالإضافة إلى توفير فرص عمل جديدة لشباب مصر وإعادة كراد فنية جديدة من الشباب من خلال التدريب المكثف على أحدث تكنولوجيات صناعة الغاز الطبيعي ،

وهجرى حاليا تنمية أحدث اكتشافات الأقاليم الطبيعية بمنطقة امتياز غرب الدلتا بالمياه العميقة قطر ساحر وسافرون وهو أول حقل بحرى بمصر والشرق الأوسط والغاز الطبيعية ، في حجم استثمارات تنميت حتى رفعة على الإنتاج ١٢٠ مليون دولار ومن المتوقع بدء إنتاجه في مارس عام ٢٠٠٣ بمعدل إنتاج يصل إلى ٤٠٠ مليون قدم مكعب كل ساعة الإنتاج إلى يرتفع إلى ٥٢٣ مليون قدم مكعب على مدار عام ٢٠٠٤ التالية وقد أسفر عن نتائجه الأولى عن البحث والاستكشاف عن الغازات الطبيعية إلى تحقيق اكتشافات غازية كبيرة أدت إلى زيادة الاحتياطيات المؤكدة إلى ٥٨.٥ تريليون قدم مكعب والأقاليم الكبيرة في تحقيق المزيد من الاكتشافات وزيادة الاحتياطيات الغازية ، ويمكن التحصن الكبير والأكثر أهمية في الاكتشافات لاحتياطيات الغاز الضخمة التي تمثل أول مصر من المستقبل حيث تم التعاقد على تنفيذ عدة مشروعات كبرى في مجال تصدير الغاز الطبيعي سواء مصلدا أو بخطوط الأنابيب بما سيسهم في دعم ميزان المدفوعات للدولة ويوفر مصدرا إضافيا للنقد الأجنبي .

مشروعات بتروية علاقة تسهم مساهمة إيجابية في دعم الاقتصاد المصري ٥٠٠ والأعمال عرضية من مستقبل أفضل لآباء قاطع البترول الذين أثبتوا تحملهم المسؤولية وأقيم جنود مصر الأفريقية والقانون على الاستثمار في مصرية العمل الناجحة لتحقيق أهداف الوطن في حل طاعة السيد الرئيس محمد حسني مبارك الذي يرضى قطاع البترول ورضى نجاحات .

ولازال العمل مستمرا والجهد دؤب لرفع مكانة مصر والمساهمة في تحقيق الرخاء للشعب المصري السعيد .

كما حقق المشروع سياسة الدولة في تعظيم التصدير بعد الوفاء بحاجلة السوق المحلي من معظم ما سيورد من الأصول بالإضافة لجزء من احتياجات البوتاجاز والكبريت الصناعي التي حيث تقدر أسعار استيراد هذه المنتجات والتي تم توفيرها بعد تشغيل العمل بكامل طاقتها ما يزيد على حوالي ٤٥٠ مليون دولار سنويا .

ويجدر بالذكر أنه فور بدء تشغيل أولى وحدات مشروع ميدور واختيار أدائها بنجاح أوائل عام ٢٠٠١ بدأ العمل في تنفيذ أول شحنة سولار للسوق المحلي في فبراير ٢٠٠١ كما تم تصدير أول شحنة من البتزين عالي الأكتين في أبريل ٢٠٠١ .

وفي خلال فترة أقل من عام منذ بدء تشغيل أولى وحدات العمل وحتى وصول العمل لكامل طاقتها في أبريل ٢٠٠٢ تم توريد حوالي ٢٩ مليون برميل زيت خام منها حوالي ٧.٣ مليون برميل خام محلى .

واستكمالاً لنظومة العمل البتروية والتكامل تم إنشاء مشروعات الشركة الشرق الأوسط للصهاريج وخطوط أنابيب البترول (مينتاب) وأهمها الرصيف البحرى لتداول المنتجات البتروية والتي يعتبر أول رصيف بحرى في مصر يتم إنشاؤه بنظام التشديد والتفصيل ونقل المكنية (B.O.T) وتعد مينتاب أول شركة استشارية في مصر تقدم إنشاء خطوط لأنابيب البترول والمنتجات والتسهيلات والمرافق وصهاريج التخزين بالإضافة بها بنظام التشديد والتجهيز ونقل المكنية (B.L.T) لمصر شركة الشرق الأوسط للبترول (ميدور) ، حيث تمتلك الشركة داخل أسوار المجمع ٢٢ مستودعا لتخزين الخام والمنتجات البتروية المختلفة وه صهاريج كبريتة لتخزين البوتاجاز وكذلك وحدات المرافق والشعلة والكماسير والطرق ومبنى استقبال كبار الزوار ، وتم إنشاء محطة لتفصيل المياه إلى صميم ميدور في ميدور كبرى بشركة سويد بها طلمبتين وتم توصيلها بالمجمع بخط أنابيب قطرها ٣٦ بوصة وطول حوالي ١٦ كم .

وكذلك إنشاء خطين لنقل المنتجات النهائية عالية الجودة قطر كل منها ٢٠ بوصة وطول حوالي ٢ كم إلى ميناء النخيلة حيث أنشأت الشركة رصيف بحرى لتداول المنتجات البتروية ، مع مراعاة قوانين الحفاظ على البيئة وأحدث تكنولوجيات التحكم عن بعد في خطوط الأنابيب ، وأقيم بين العمل والخطوط والرصيف البحرى .

والرصيف البحرى مصمم لمأخذ التكنولوجيات العالمية حيث قامت الشركات العالمية المتخصصة بالاشتراك مع شركة إينى الوطنية لقطاع البترول بتنفيذ أعمال التصميمات والإنشاءات والتزويدات والرصيف البحرى وتصهيلات البرية (تسهيلات تداول المنتجات البتروية بأنواعها السائلة والصلبة مثل الفحم والكبريت) على مساحته ٨٠ ألف متر مربع بميناء النخيلة بالإسكندرية ويتكون من منطقة لتسهيلات البرية والتي تشمل كل من مستودعات تخزين المنتجات البتروية ومنطقة تخزين الفحم ووحدة فصل المياه من الزيت ، وكذلك السير النقالى للفحم إلى الرصيف البحرى وتدابير لكماسير والكابلات اللازمة ومبنى الصيانة .

وتشمل منطقة التسهيلات البحرية صير تحميل السفن بالفحم ، وكذلك أذرع الشحن للسفن بالإضافة إلى محطة طلمبات وتسيمة المياه الحريق ، وبجانب طول الرصيف ٢٢٠ متر وعرضه ٤٠ متر ومنسوب ٣ متر فوق مستوى سطح البحر ، وقد تم تصميم المنطقة على الرصيف كبريتا من ١٢ إلى ١٨ متر عمقا ، ويمكن استقبال سفينتين في وقت واحد بحولة ٢٥ ألف طن للفحم ، و٥٠ ألف طن لمنتجات البتروية ، وتبلغ التكاليف الاستثمارية لمشروعات شركة مينتاب حوالي ١٠٠ مليار مليار جنيه وتبلغ نسبة المكون المحلي في هذه المشروعات نسبة ٥٠٪ ، وتعتبر مشروعات الشركة من خطوط أنابيب ومحطات طلمبات والرصيف البحرى قيمة مضافة للاقتصاد المصرى .

مشروع شركة الإسكندرية للمنتجات البتروية المتخصصة (أمبك):

ويهدف إلى سد احتياجات السوق المحلي من المنتجات البتروية المتخصصة مثل عوازل الأسطح البتروية والفلوميات والفلوميات الصناعية وتصنيع الفاضل إلى الأسواق الجاورة .

وتبلغ التكلفة الاستثمارية للمشروع نحو ٣٦٠ مليون جنيه ، وتقدر قيمة منتجات المشروع بحوالى ١٠٨ مليون جنيه سنويا ، ويوفر ١٢٠ فرصة عمل مباشرة .

ويتكون مشروع الشركة من وحدة إنتاج غازات البتروية البتروية بطاقة ٤.٥ مليون متر مسطح سنويا ، ووحدة إنتاج المستحبات البتروية بطاقة ٢٠٠ ألف طن سنويا ، ووحدة إنتاج الغازات الصناعية بطاقة ٢٠ ألف طن / سنويا وحدة إنتاج الشمع المركب بطاقة ٢٠ ألف طن / سنويا .



بتروبل

شركة بتروبل للأعير

إحدى شركات الهيئة المصرية العامة للبترول

يتقدم

رئيس مجلس الإدارة والعاملون بالشركة
بأخلص التهاني لشعب مصر العظيم بمناسبة

عيد البترول

ويعاهدون الله على بذل المزيد من الجهد لمضاعفة
الإنتاج ومواصلة العطاء من أجل مصر

فى عهد الرئيس

محمد حسنى مبارك

والسيد الدكتور عاطف عبيد

رئيس مجلس الوزراء

وتحت قيادة السيد المهندس

سامح فهمى

وزير البترول

الشركة الهندسية للصناعات البترولية والكيمياوية



Enppi

إنسبي



إحدى شركات الهيئة المصرية العامة للبترول

شركة تكنولوجية متخصصة في هندسة

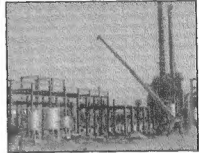
وإدارة وتنفيذ المشروعات البترولية وتساهم بفعالية في تنفيذ استراتيجية قطاع البترول المصري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطنى

مجالات المشروعات



تنمية حقل رشيد " روزيتا"
شركة رشيد للبترول - رشيدكو

- إنتاج الزيت والغاز من الحقول البرية والبحرية.
- التكسير وتصنيع البترول.
- معالجة وتصنيع الغازات.
- خطوط الأنابيب وتسهيلاتهما.
- الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة.
- المرافق والخدمات للمشروعات البترولية والصناعية.
- مشروعات حماية البيئة.



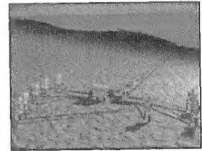
مشروع تطوير معمل التكسير لشركة أسبوت لتكرير البترول

نطاق الأعمال



مجمع غازات الصحراء الغربية
للشركة المصرية للغازات الطبيعية - جاسكو

- مقاول عام - تسليم مفتاح.
- التصميمات الهندسية الأساسية والتفصيلية.
- الدراسات الفنية والاقتصادية.
- إدارة المشروعات.
- توريد المعدات والمهمات.
- الإشراف على الإنشاءات والتركيبات.
- التركيبات الكهربائية والأجهزة الدقيقة.
- تجارب بدء التشغيل وضمانات حسن الأداء.



تنمية حقل سكاراب وسافرون للغاز
بالبحر المتوسط لشركة البرلس للبترول

مشروعات جارى تنفيذها:

- مشروع الشركة المتحدة لإسالة مشتقات الغاز وميناء التصدير بدمياط - الشركة المتحدة لمشتقات الغاز.
- مشروع إسالة الغاز الطبيعى فى دمياط - شركة "سى جاز".
- مشروع تطوير معمل التكسير - شركة أسبوت لتكرير البترول.
- مشروع تنمية حقل "سكاراب" و"سافرون" للغاز فى المياه العميقة بالبحر المتوسط - غرب الدلتا - شركة البرلس للبترول.
- مشروع خط أنابيب الغاز من العريش الى الأردن - شركة غاز الشرق.
- مشروع خط الأردن لنقل الغاز - شركة "فجر".
- مشروع إنشاء محطة قياس الغاز بالعقبة - وزارة الطاقة والموارد المعدنية بالأردن.
- مشروع استرجاع الغاز فى منطقة "تنك" و"عمر" وحقن المياه بمنطقة "تنك" - شركة الضراة للنقط بسوريا

الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات.. الأمل



شهد عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إعادة هيكلة قطاع البترول وإنشاء الشركة المصرية القابضة للبتروكيماويات كأحد الكيانات القوية والواحدة بقطاع البترول المصرى لما تحققه صناعة البتروكيماويات فى

تتمثل فى وجود الاستقرار السياسى والاقتصادى والاستثمارى بالإضافة الى امتلاك مصر لموقع جغرافى يتميز بالقرب من أسواق أوروبا الغربية وأسواق البحر المتوسط والتي تمثل الأسواق الرئيسية للمنتجات البتروكيماوية المصرية ، هذا فضلا على وجود بنية أساسية بأسعار مناسبة تشجع المستثمرين للاستثمار فى مصر ، وتوافر خبرات فنية متميزة فى المجالات المختلفة سواء فى التركيب أو قطاع البتروكيماويات ، أما بالنسبة للمادة الخام ، وهى العامل الرئيسى لصناعة البتروكيماويات ، فهى متوفرة فى مصر بأسعار تنافسية وخاصة الغاز الطبيعى ولذلك كان من الضرورى ان يتم وضع خطة لتحقيق الاستغلال الأمثل لهذا المورد الطبيعى واستخدامه فى صناعات تعظم القيمة المضافة ، وقد تم

مصر من الاستفادة المثلى لاحتياجات مصر من الغاز الطبيعى واستخدامه فى صناعات تعظم القيمة المضافة وتوفير المواد الأساسية من بولى إيثيلين وبولى بروبيلين وبولى فينيل كلوريد وغيرها من المواد اللازمة لدعم الصناعات الوطنية التكميلية لصناعة البتروكيماويات وتحقيق الاكتفاء الذاتى من المنتجات البتروكيماويات وتصدير الفائض ، وبالتالى توفير النقد الأجنبى مما يساهم فى دعم الاقتصاد القومى وتحسين ميزان المدفوعات هذا بالإضافة الى نقل التكنولوجيا المطبقة حاليا الى مصر والاستفادة من البنية الأساسية والمرافق والخدمات وتوفير فرص عمل جديدة لأبناء مصر.

إن مصر لديها بالفعل كل المقومات اللازمة لوضعها على أعتاب صناعة بتروكيماويات متميزة فى منتجاتها وقوية فى اقتصادياتها

مجمع سيدبك للبتروكيماويات



بالفعل الانتهاء من إعداد خطة
قومية لصناعة البتروكيماويات
في مصر خلال العشرين عاما
القادمة وعرضها على
السيد /رئيس الجمهورية، وتهدف
الى تحقيق الاستفادة القصوى من
الامكانيات المحلية المتاحة
والمحتملة من احتياطات الغاز

للپتروكيماويات، وإنشاء وتملك المشروعات،
والاستثمار في الشركات المصرية القائمة
والجديدة او تملكها والترويج للاستثمار في
مجال صناعة البتروكيماويات، بالإضافة إلى
إعداد دراسات الجدوى الأولية للمشروعات،
واقترح المواقع التي تقام عليها في ضوء نتائج
الدراسات الفنية والاقتصادية، وإعداد
الدراسات الفنية الخاصة بالخامات المطلوبة
للمشروعات هذا بالإضافة الى الاشتراك في
أعمال وإدارة وصيانة المشروعات البتروكيماوية
، وتقديم خدمات استشارية فنية وإدارية
للمستثمرين، وإنشاء قاعدة بيانات قوية .

وتتمثل أهم الإنجازات التي تحققت في مجال
صناعة البتروكيماويات البدء في إنتاج
الإيثيلين والبولي إيثيلين لأول مرة في مصر
اعتمادا على الخامات المصرية بالإضافة الى
إنتاج البولي فينيل كلوريد باستخدام
الإيثيلين المنتج محليا، وتصدير الإنتاج الى
مايزيد على ٣٠ دولة في آسيا وأفريقيا وأوروبا .

والبنية الأساسية، وكذلك العمل على تحقيق
الاكتفاء الذاتي من المنتجات البتروكيماوية
وأیضا لتصديرها للأسواق العالمية.

وتتضمن الخطة القومية للبتروكيماويات
إنشاء ١٤ مجمعا للبتروكيماويات تشتمل على
(٢٤ مشروعاً، ٥٠ وحدة إنتاجية) تقدر
استثماراتها بحوالى ١٠ مليار دولار (قيمة
حالية) خلال ٢٠ عاما، وذلك لإنتاج ١٥ مليون
طن من المنتجات البتروكيماوية سنويا قيمتها ٧
مليارات دولار تسهم في تلبية احتياجات
السوق المحلية وتحقق ٢ مليارات دولار عائد
سنويا من تصدير الفائض هذه المنتجات، هذا
بالإضافة الى توفير ١٠٠ ألف فرصة عمل
جديدة مباشرة وغير مباشرة .

ومن أجل تنفيذ تلك الخطة الطموح تم
تأسيس الشركة القابضة للبتروكيماويات
بهدف إيجاد كيان جديد قوى قادر على وضع
الآليات اللازمة لتنفيذ الخطة القومية
للپتروكيماويات، ومتابعة تنفيذ الخطة
القومية لتنمية وتطوير صناعة



حقول رشيد والبرلس للغازات بالبحر المتوسط



إضافة جديدة للإقتصاد القومى

